



التقرير السنوي للأداء
لمهمة المالية
لسنة 2019



وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية

سبتمبر 2020

الفهرس

- 1- **التقديم العام.....2**
 - 3..... - تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019
 - 6..... - هيكله برامج مهمة وزارة المالية
 - 11..... - تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019
- 2- **البرنامج عدد 1 : الديوانة.....16**
 - 17..... - التقديم العام للبرنامج
 - 23..... - نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
 - 25..... - تقديم لنتائج الأداء لسنة 2019 وتحليلها
- 3- **برنامج الجباية.....50**
 - 51..... - التقديم العام للبرنامج
 - 53..... - نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
 - 54..... - تقديم لنتائج الأداء لسنة 2019 وتحليلها
- 4- **برنامج المحاسبة العمومية.....67**
 - 68..... - التقديم العام للبرنامج
 - 83..... - نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
 - 92..... - تقديم لنتائج الأداء لسنة 2019 وتحليلها
- 5- **برنامج مصالح الميزانية.....113**
 - 114..... - التقديم العام للبرنامج
 - 115..... - نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
 - 118..... - تقديم لنتائج الأداء لسنة 2019 وتحليلها
- 6- **برنامج الدين العمومي.....127**
 - 128..... - التقديم العام للبرنامج
 - 134..... - نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018
 - 135..... - تقديم لنتائج الأداء لسنة 2018 وتحليلها
- 7- **برنامج القيادة والمساندة.....142**
 - 143..... - التقديم العام للبرنامج
 - 145..... - نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
 - 148..... - تقديم لنتائج الأداء لسنة 2019 وتحليلها

المحور الأول التقديم العام

التقديم العام

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019:

تعنى مهمة المالية بإعداد وتنفيذ وتطوير السياسات المالية والنقدية والجبائية للدولة. وتتعلق السياسات المالية بمجالات المالية العمومية وبتنفيذ الإقتصاد عامة.

ويندرج دور المهمة في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة وبالتالي أهداف التنمية.

وتتنزل مهمة المالية في المشمولات التالية:

1. إقتراح السياسة المالية للدولة بمشاركة الهياكل المختصة،
2. الإشراف على الشؤون المالية والجبائية وذلك في حدود القوانين النافذة والسياسة العامة للدولة،
3. إعداد مشاريع قوانين المالية الأصلية والتكميلية،
4. ضمان ديمومة ميزانية الدولة قصد الإيفاء بالتعهدات والإلتزامات والمحافظة على التوازنات،
5. ضبط تقديرات ميزانية الدولة في إطار مخططات التنمية والميزان الإقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى،
6. إعداد مشاريع النصوص ذات الصبغة الجبائية والديوانية والسهر على تنفيذ التشرييع الجاري بها العمل ذات العلاقة،
7. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بمحاسبة الدولة والجماعات المحلية مع مراعاة مقتضيات اللامركزية واتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيقها،
8. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وإسناد التراخيص لمؤسسات التمويل الصغير بعد أخذ رأي سلطة رقابة التمويل الصغير،

9. مراقبة المحاسبين العموميين فيما له مساس بممارسة المهمة المسندة لهم بمقتضى القوانين والتراتيب الجاري بها العمل،
10. تولى الإشراف من الناحية المالية على الجماعات العمومية المحلية بمشاركة الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية وإبداء الرأي خاصة في الشؤون البلدية أو الجهوية التي تكون لها إنعكاس مالي وذلك مع مراعاة مقتضيات اللامركزية،
11. تولى التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة خاصة من خلال:
- تعبئة موارد الإقتراض لتغطية حاجيات الميزانية من التمويلات مع السعي إلى ضمان ديمومة الدين العمومي،
 - إحكام التصرف في سيولة الخزينة،
 - تنويع مصادر الدين وآلياته والضغط على كلفته والتصرف في المخاطر المتعلقة به،
 - العمل على تطوير السوق الداخلية لرقاع الخزينة.
12. منح، بمشاركة الوزارة أو الوزارات المعنية، مساعدة الدولة للمؤسسات حسبما هو وارد بالنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل. ولهذا الغرض، فهي مكلفة بالخصوص بتنفيذ أحكام مجلة التشجيع على الإستثمار فيما يخص الإمتيازات الجبائية والمالية،
13. تحديد وتنفيذ السياسة التي ترسمها الدولة في ميدان التمويل بصفة عامة والمشاركة في الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الأخرى في نطاق التشريع والتراتيب الجاري بها العمل،
14. مراقبة تصرف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهياكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية، وتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية، عن طريق هيئة الرقابة العامة للمالية،
15. مراقبة التصرف في ميزانية الدولة وحسابات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية والشركات ذات الإقتصاد المشترك وبصفة عامة المنظمات التي تطلب

بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساعدة الدولة أو إحدى الجماعات العمومية من خلال الهيكل المكلف بالرقابة العامة للمالية،

16. ضبط وتنفيذ السياسة التي تسلكها الدولة في الميدان النقدي وفي ميدان التمويلات

الخارجية وذلك بمشاركة البنك المركزي التونسي حيث تقوم الوزارة المكلفة بالمالية بـ:

- إعداد النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالصرف بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي،

- المشاركة في إعداد وإبرام إتفاقيات الدفع،

- متابعة تطور ميزان الدفعات مع البنك المركزي التونسي،

- إبداء الرأي بشأن حركات رؤوس الأموال مع الخارج،

- المشاركة في المفاوضات الخاصة بالقروض الخارجية وضبط برامجها.

17. إبداء الرأي بشأن كل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية أو الإجتماعية المعروضة،

18. إعداد معايير المحاسبة العمومية والخاصة والإشراف على المهن المحاسبية.

وعلاوة عن المشمولات التقليدية لمهمة المالية، أحدثت لجنة وطنية لدى وزارة المالية تتولى

التصرف في الأموال والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة وتلك التي يتم استرجاعها

لفائدة الدولة من الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة.

وتتمثل مهام هذه اللجنة خاصة في:

- اتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بالحقوق والإلتزامات المرتبطة بالأوراق المالية

والحصص والسندات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع،

- التصرف في محفظة الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها والحصص والسندات

والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة والإسترجاع،

- اتخاذ الإجراءات المستوجبة المتعلقة بالعقود الجارية وخاصة لضمان مواصلة

تنفيذها،

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المحافظة على السير العادي للشركات ذات

المساهمات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع.

وعلى أساس المشمولات المذكورة أعلاه تنقسم مهمة المالية إلى ستة برامج:

البرامج	الهيكل المتدخل
برنامج عدد 1: الديوانة	- الإدارة العامة للديوانة - المركز الطبي للديوانة
برنامج عدد 2: الجباية	- الإدارة العامة للأداءات
برنامج عدد 3: المحاسبة العمومية	- الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص
برنامج عدد 4: مصالح الميزانية	- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة - الإدارة العامة للموارد والتوازنات - الإدارة العامة للتأجير - الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى - وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف - الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة
برنامج عدد 5: الدين العمومي	- الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي
برنامج عدد 6: القيادة والمساندة	- الديوان - هيئة الرقابة العامة للمالية - الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية - الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات - الإدارة العامة للبناءات - الإدارة العامة للمساهمات - الإدارة العامة للتمويل - الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص - مكتب التنظيم والأساليب والإعلامية والتنسيق العام - ديوان المساكن لأعوان وزارة المالية - المدرسة الوطنية للمالية - الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي - الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية - خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات المالية

واصلت وزارة المالية في سنة 2019، إنخراطها في سياسة الإصلاحات الهيكلية ذات علاقة بمجال تدخلها. كما أخذت بعين الإعتبار حاجيات ومتطلبات الطرف الإقتصادي للبلاد في إطار إعداد قانون المالية لسنة 2019 الذي تضمن أحكاما تتعلق خاصة بـ:

إجراءات لدفع الإستثمار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات والعمل على المحافظة على موقع تونس كوجهة جاذبة للإستثمار:

- تشجيع إحداث المؤسسات وخلق مواطن الشغل وذلك بمواصلة العمل بأحكام الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2018،
- مراجعة نسب الضريبة على الشركات بهدف مواصلة دفع القدرة التنافسية للمؤسسات الناشطة بتونس والعمل على الحفاظ على موقع تونس كوجهة جاذبة للإستثمار، وذلك لإعطاء الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية بإخضاعها للضريبة على الشركات بنسبة 13.5% وذلك بالنسبة إلى الأرباح المحققة إبتداء من غرة جانفي 2021 والمصرح بها خلال سنة 2022 والسنوات الموالية،
- دعم عمليات الهيكلية المالية للشركات الناشطة في قطاع الصناعة والخاضعة للضريبة على الشركات وتمكينها من تضمين قوائمها المالية بمعلومات تعكس القيمة الحقيقية لأصولها الثابتة المادية وذلك بإرساء نظام إعادة تقييم الموازنات،
- تمكين المؤسسات، من غير تلك الناشطة في القطاع المالي وقطاعات الطاقة بإستثناء الطاقات المتجددة والمناجم والبعث العقاري والإستهلاك على عين المكان والتجارة ومشغلي شبكات الإتصال، من طرح القيمة الزائدة المتأتية من عمليات التقويت في عناصر الأصول الثابتة المادية المخصصة لنشاطها الأصلي، في حدود 50% منها إذا تمت عملية التقويت في الأصول المذكورة بعد 5 سنوات بداية من تاريخ التملك وذلك بهدف تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات وتشجيعها على تجديد أصولها

ودعم هيكلتها المالية على أن يتم تطبيق هذا الإجراء على عمليات التقويت المنجزة خلال السنوات من 2019 إلى 2021.

- التخفيض في المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة للاقطات الشمسية وذلك بهدف مزيد دعم الطاقات المتجددة.

- إحداث بنك الجهات وذلك في إطار تطوير منظومة التمويل وإرساء أنموذج جديد يمكن من معالجة النقائص المسجلة في المنظومة وإعادة هيكلتها وتوفير منتجات وخدمات تتلاءم وحاجيات المؤسسة وتواكب مراحل نموها بما يمكن من تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع المجددة وخاصة المنتسبة بمناطق التنمية الجهوية إلى التمويل بالإضافة إلى توفير خدمات المساندة الضرورية والتأطير والمتابعة اللازمة للمشاريع وذلك بإعتماد تصور يكرس دور البنك وتكامله مع القطاع الخاص في إطار إستراتيجية ومنظومة حوكمة ناجعة وشفافة طبقا لأفضل الممارسات الدولية،

- تدعيم الأسس المالية للبنك الوطني الفلاحي وذلك بالترخيص في الترفيع في رأس مال البنك،

إجراءات بهدف إعتماد المعايير الدولية في المادة الجبائية وتجسيم إيفاء تونس بتعهداتها الدولية:

- مراجعة الأحكام المتعلقة بأسعار التحويل بين المؤسسات المنتمية لنفس المجمع، أي تلك التي تربطها علاقة تبعية أو مراقبة، وإرساء واجبات تتعلق بالتصاريح والوثائق المتعلقة بأسعار التحويل بهدف إعتماد المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال وسن الإطار القانوني الذي يخول لمصالح الجبائية تقييم المخاطر ومراقبة المعاملات بين المؤسسات المنتمية لنفس المجمع على أساس الوثائق المتوفرة للإدارة.

- توضيح مجال السر المهني الذي يمكن الإعتصام به إزاء مصالح الجبائية بهدف دعم الشفافية في المجال الجبائي وتمكين الدولة التونسية من الإيفاء بالتزاماتها الدولية في مجال تبادل المعلومات لأغراض جبائية طبقا للاتفاقيات الدولية في مجال تبادل

المعلومات لأغراض جبائية طبقا للاتفاقيات الدولية ومعايير المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية وتفاذي تصنيف تونس ضمن قائمة البلدان غير المتعاونة في الميدان الجبائي من قبل المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية، وذلك بإقرار حق مصالح الجبائية في طلب المعلومات المتعلقة بالخدمات المسداة من قبل الخواص المحمول عليهم واجب المحافظة على السر المهني....

- حذف النظام الجبائي التفاضلي للتصدير وللأنظمة المماثلة ولمسدي الخدمات المالية لغير المقيمين المنصوص عليهم بمجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين في مادة الضريبة على الدخل والضريبة إلى الشركات.

إجراءات لمواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء:

- تشجيع صغار المستغلين من ذوي الدخل غير القار الذين ليست لهم مقرات مخصصة لممارسة نشاطهم والذين يمارسون في غرة جانفي 2019 أنشطة الحرف الصغرى والصناعات التقليدية وكذلك التجار المتجولين دون إيداع التصريح في الوجود، على الإنخراط في المنظومة الجبائية وفي منظومة الضمان الإجتماعي في صورة إيداعهم للتصريح المذكور بصفة تلقائية وقبل تدخل مصالح المراقبة الجبائية إبتداء من غرة جانفي 2019، وذلك بإفرادهم بنظام خاص لمدة 3 سنوات تحتسب إبتداء من غرة جانفي من سنة إيداع التصريح في الوجود يعتمد على دفع مساهمة واحدة كل ثلاثية تتضمن كل من الضريبة على الدخل والمساهمات الإجتماعية.

- مزيد تطوير الإدارة الإلكترونية.

- تطبيق واجب التصريح في الوجود على الجمعيات بصرف النظر عن غرضها ونظامها الجبائي وذلك لحثها على القيام واجباتها الجبائية المتعلقة بدفع الخصم من المورد والأداء على القيمة المضافة وتيسير عمليات متابعتها.

إجراءات لدعم ضمانات المطالبين بالأداء والتصدي للتهرب الجبائي على غرار:

- مزيد دعم الشفافية والتصدي للمعاملات نقداً،
- إعتداد آلية الفوترة الإلكترونية بالنسبة للمعاملات المتعلقة ببيع الأدوية والمحروقات بهدف ضمان شفافية المعاملات ومزيد إحكام منظومة الدعم،
- مراجعة معايير التقييم التقديري للدخل بإعتبار عناصر مستوى العيش بهدف ملاءمته مع تطور مؤشر الأسعار وتحسن مستوى العيش إعتداد معايير موضوعية...،
- توفير قاعدة بيانات لمصالح الجباية تتعلق بالحسابات البنكية والبريدية بما يضمن حقوق المطالب بالأداء بعدم إشهار عملية خضوعه للمراجعة لدى المؤسسات البنكية والمالية عند طلب الحصول على أرقام الحسابات المفتوحة لديها بإسمه أو لفائدته...،
- مزيد دعم الشفافية والتصدي للتهرب الجبائي بتوفير المعلومات اللازمة للإدارة حول المطالبي بالأداء وذلك بإلزام الأشخاص الخاضعين لواجب التصريح في الوجود قبل بدء النشاط بإرفاق التصريح المذكور بوثيقة تبين أرقام الحسابات البنكية والبريدية المفتوحة من قبل المعنيين بالأمر مع تطبيق نفس الواجب على الأشخاص المذكورين عند إيداع التصريح السنوي بالضريبة على الدخل أو بالضريبة على الشركات،
- تفعيل الإتفاقيات الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات والمساعدة الإدارية في المادة الجبائية من خلال تمكين مصالح الجباية من تمديد في المدة القصوى للمراجعة المعمقة للوضعية الجبائية وفي الأجل المحدد بـ90 يوماً لتبليغ نتائج المراجعة الأولية مع إقرار قطع آجال التقادم بتبليغ الإعلام المسبق بالمراجعة الجبائية المعمقة وتوفير الضمانات الكافية للمطالبين بالأداء في هذا المجال ولاسيما بعدم إحتساب فترات التمديد أو التأجيل بمبادرة من مصالح الجباية لتوظيف خطية التأخير.

II- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019:

- بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لمهمة المالية لسنة ما قدره 867907 أ.د مقابل 814429 أ.د حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية الأصلي أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 106.3% وبالتالي، فقد بلغت نسبة إنجاز الإعتمادات المخصصة لنفقات التأجير العمومي 100% حيث تم صرف 683979 أ.د مقابل جملة الإعتمادات المرصودة بعنوانها بقيمة 683979 أ.د.
- أما بالنسبة لنفقات وسائل المصالح فقد بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2019 قيمة 76923 أ.د مقارنة بجملة الإعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 41617 أ.د وبالتالي كانت نسبة الإنجاز 184.8%.
- كما بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان الإستثمارات المباشرة سنة 2019 ما قدره 36292 أ.د مقارنة بجملة الإعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 48000 أ.د وبالتالي فإن نسبة الإنجاز بلغت 75.6%.

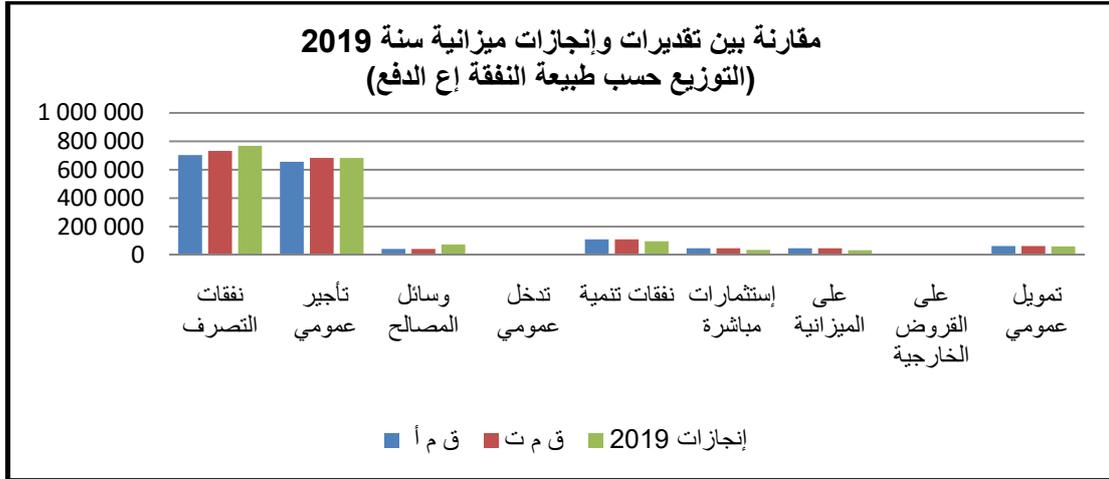
جدول عدد 1:

**تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2019 -2-	تقديرات 2019		بيان النفقات
النسبة (%) (1)/(2)	المبلغ (1) - (2)		ق م ت -1-	ق م أ	
106,3%	45 942	771 013	725 071	704 329	نفقات التصرف
100,0%	0	683 979	683 979	656 121	تأجير عمومي
184,8%	35 306	76 923	41 617	41 617	وسائل المصالح
146,0%	3 030	9 621	6 591	6 591	تدخل عمومي
88,1%	-13 106	96 894	110 000	110 000	نفقات تنمية
75,6%	-11 708	36 292	48 000	48 000	إستثمارات مباشرة
74,2%	-12 381	35 619	48 000	48 000	على الميزانية
	673	673	0	0	على القروض الخارجية
97,7%	-1 399	60 601	62 000	62 000	تمويل عمومي
97,7%	-1 399	60 601	62 000	62 000	على الميزانية
	0	0	0	0	على القروض الخارجية
1,0%	-99	1	100	100	صناديق الخزينة
103,9%	32 736	867 907	835 171	814 429	المجموع العام

رسم بياني عدد 1:



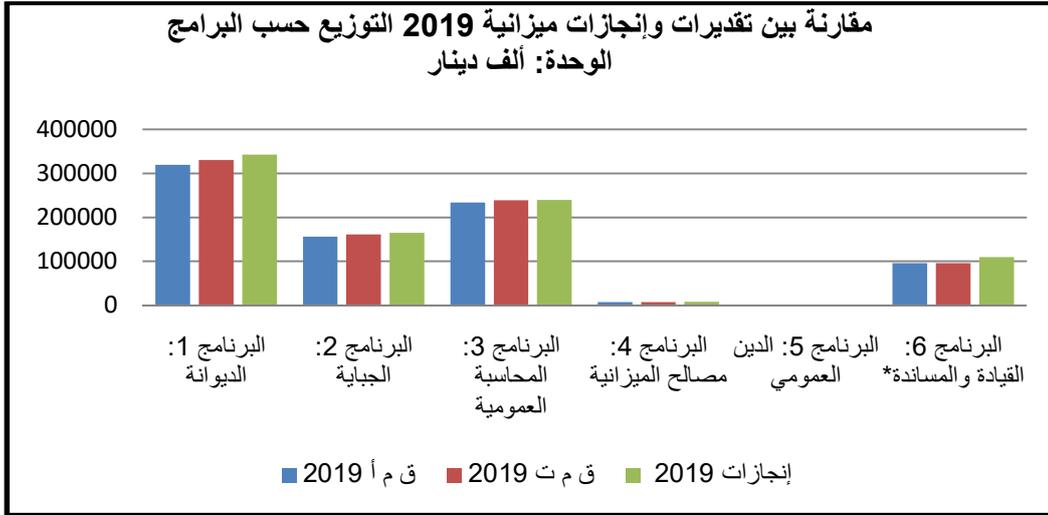
جدول عدد 2:

جدول تطور ميزانية وزارة المالية حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات		ق م ت 2019 -2-	إنجازات 2019 3-	الإجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق م 2019 -1-	المبلغ (2) - (3)			النسبة (%) (2)/(3)	
البرنامج 1: الديوانة	319644	330386	342426	12040	104%	
البرنامج 2: الجباية	156434	161434	165117	3683	102%	
البرنامج 3: المحاسبة العمومية	233478	238478	240924	2446	101%	
البرنامج 4: مصالح الميزانية	7429	7429	8124	695	109%	
البرنامج 5: الدين العمومي	1471	1471	1553	82	106%	
البرنامج 6: القيادة والمساندة*	95973	95973	109763	13790	114%	
المجموع العام للبرامج	814429	835171	867907	32736	104%	

رسم بياني عدد:



المحور الثاني

تقديم برامج الوزارة

برنامج الديوانة

تم تعيين السيد يوسف الزواغي مديرا عاما للديوانة ورئيسا لبرنامج الديوانة بتاريخ 12 جانفي 2018.

1- التقديم العام للبرنامج:

1-1- التعريف بالبرنامج وهيكلته ومشمولاته:

1.1.1- تعريف البرنامج:

تحتل الديوانة التونسية موقعا إستراتيجيا هاما بالنسبة للاقتصاد الوطني وحمائته، وتعتبر عنصرا فاعلا في مجال التبادل التجاري للبلاد التونسية وموازنة الأموال العمومية.

الديوانة التونسية جهاز إداري تابع لوزارة المالية منظم حسب:

- الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 (المتعلق بتنظيم وزارة المالية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة) مكلفة بالسهر على تطبيق التشريعات والقوانين المرتبطة بتحركات الأشخاص، البضائع والمنقولات عند الدخول والخروج من التراب الوطني،

- الأمر عدد 1845 لسنة 1994 بتاريخ 06 سبتمبر 1994 المنظم للإدارة العامة للديوانة كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة والذي أفضى إلى تصميم الجهاز الإداري كآلآتي:

- تنظيم الإدارات المركزية التي أصبحت تتكوّن من إدارات تقنية وإدارات مراقبة وإدارات إسناد ومكاتب مختصة.
- إعادة هيكلة المصالح والإدارات حسب تقسيم التراب الديواني إلى 08 مناطق جغرافية تسمى الإدارات الجهوية بما تشمله من مكاتب حدودية وجهوية.
- إحداث المدرسة الوطنية للديوانة والمجلس الأعلى للديوانة والرقابة العامة للديوانة.
- إحداث إدارة حرس ديواني كهيكل مراقبة وحراسة ليغطي كامل التراب الديواني برا وبحرا.

2.1.1- هيكل البرنامج:

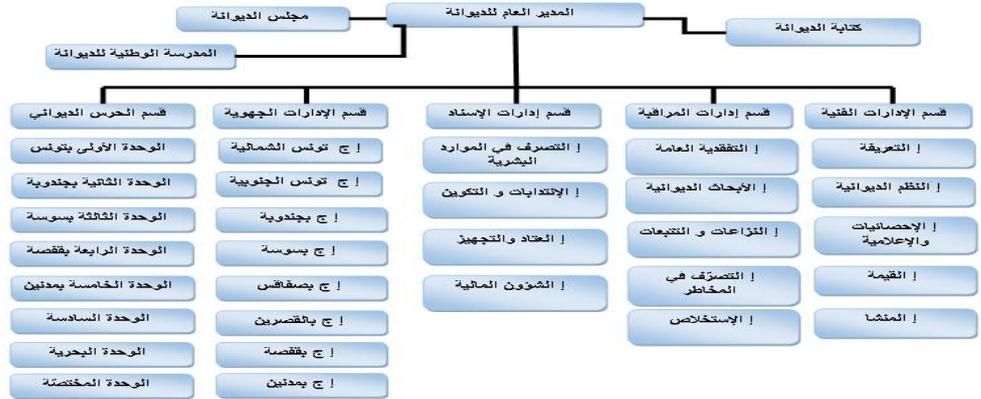
الإدارة العامة للديوانة:

تضمّ الإدارة العامة للديوانة الهياكل التالية:

- مجلس الديوانة

- كتابة الديوانة
- الرقابة العامة للديوانة
- الإدارات المركزية (12 إدارة مركزية: 4 إدارات فنية و 4 إدارات مراقبة و 4 إدارات إسناد و 9 مكاتب مختصة)
- الإدارات الجهوية (8 إدارات)
- الحرس الديواني
- المدرسة الوطنية للديوانة

وذلك طبقا للمخطط الموالي:



المركز الطبي للديوانة:

يتولى المركز الطبي تقديم خدمات متعلقة بالوقاية والتشخيص والإسعافات الاستعجالية والعلاج لفائدة أعوان الديوانة وأزواجهم وأبنائهم والذين في كفالتهم.

يشتمل المركز الطبي على:

- إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية والتجهيز يديرها طبيب اختصاصي أول يعين بمقتضى أمر.

- إدارة فرعية طبية يديرها أطباء مختصون.

يسير المركز الطبي للديوانة مدير يعين بمقتضى أمر يتمتع برتبة وامتيازات مدير للديوانة.

3.1.1 - مضمولات البرنامج:

تضطلع الإدارة العامة للديوانة بثلاثة مهام رئيسية تتمثل في:

▪ المهمة الجبائية:

تقوم الديوانة باستخلاص المعاليم والآداءات والرسوم الموظفة على البضائع عند التوريد والتصدير لفائدة ميزانية الدولة وأيضا الرسوم شبه الجبائية لصالح صندوق الدعم أو صناديق الحرفيين. وتسهر الديوانة على ضمان الاستخلاص الصحيح لتلك المعاليم والآداءات وتساهم في مقاومة التهرب الجبائي.

▪ المهمة الاقتصادية:

يعتبر الدور الاقتصادي للديوانة امتدادا طبيعيا لدورها الجبائي التقليدي باعتبار أن المعلوم الديواني إضافة لكونه أداة لتمويل خزينة الدولة فهو كذلك يهدف لحماية الصناعة الوطنية والموارد الفلاحية.

غير أن التحولات الاقتصادية العميقة للتجارة الدولية واختيار تونس لاقتصاد السوق أفضى تطورا في نسق المبادلات التجارية بما يستدعي من الديوانة ضرورة معايشة هذه التطورات وتغيير طرق عملها لتكون في مقدمة الهياكل التنموية للاقتصاد التونسي.

وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة باستمرار إلى تبسيط الإجراءات توريدا وتصديرا وخلق نظم ديوانية اقتصادية متطورة وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات ذات المنشأ التونسي، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار والتصدير بإرساء علاقة شراكة وتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين والتشاور معهم حول السبل الكفيلة لرفع التحديات والعراقيل. وبقدر حرصها على تشجيع القدرة التنافسية للإنتاج التونسي تسهر الديوانة على ضمان سلامة التنافس النزيه من الممارسات غير الشرعية مثل الإغراق والتقليد إلى جانب مراقبة المواصفات والجودة. كما تساهم في ضبط الإحصائيات المتعلقة بالمادة الديوانية (توريد وتصدير) لتسهيل اتخاذ القرارات من قبل السلط العمومية.

■ المهمة الأمنية:

- تتمثل في مراقبة حركة البضائع والأموال داخل البلاد وعبر الحدود:
 - مكافحة التهريب عند التصدير أو التوريد بجميع أنواعه: بضائع ومخدرات ومصوغ وعملة وأعمال فنية وتحف...
 - حماية الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض،
 - حماية المستهلك من المواد غير المطابقة للمعايير الصحية ومعايير السلامة.
- ولهذا، يتمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المهام في الإستراتيجية العامة لعمل الديوانة.

1-2- إستراتيجية وأهداف وأولويات البرنامج:

1.2.1 - إستراتيجية البرنامج:

ما فتئت إدارة الديوانة في السنوات الأخيرة تدعم دورها الاقتصادي وذلك لمعاوضة جهود المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا ودوليا وبالتالي تحسين جاذبية تونس للاستثمارات. وعلى هذا الأساس تعمل الإدارة على الإصغاء إلى الفاعلين الاقتصاديين ودعمهم وقد تمّ أخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار في برنامج تعصير الديوانة الذي أقرته الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 07 سبتمبر 2015 والذي أقر جملة من التدابير تهدف إلى تدعيم الحوكمة على غرار تطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها وتبسيطها وتأمين السلسلة اللوجستية وتسهيل التجارة الدولية مع الحفاظ على مرونة حركة البضائع من خلال اعتماد نظام معلوماتي جديد يمكن من تسهيل الإجراءات الديوانية.

وعرفت البلاد بعد ثورة سنة 2011، استغلال المهربون الوضع الأمني الهش لتكثيف نشاطهم وارتفعت بذلك عمليات التهريب مما أثر سلبا على الاقتصاد وذلك بتطور السوق الموازية وتسريب البضائع المهربة بصفة كبيرة إلى السوق المحلية ولذلك وفي إطار تدعيم الحوكمة تمّ التركيز في العنصر الثاني من برنامج تعصير الديوانة على احتواء المخاطر ومزيد التصدي لظاهرة التهريب بمكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة. كما أنّ تكدّس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز شكل عائقا كبيرا أمام سيولة حركة البضائع وتعرض بعضها للتلف

بحكم طول مدّة مكوثها وتدهور قيمتها ودفع للتفكير بجدية في تحسين طرق التصرف فيها سواء بالبيع أو الإحالة أو الإلتلاف.

وقد تم تكوين لجنة مكلفة بدراسة هذه الوضعية واقتراح الحلول المناسبة لتحسين التصرف في البضائع المحجوزة.

ومن ناحية أخرى تبيّن أن استخلاص الديون لا يتمّ بالمستوى المطلوب ونتج عنه نقص في بعض الموارد الديوانية. وفي إطار تدعيم التحكم في الموارد، تمّ العمل على الرفع من مردود المصالح الديوانية بتحسين نسبة استخلاص الديون.

وتجدر الإشارة إلى أن النقائص المسجلة على مستوى تعقيد الإجراءات وطولها أدت إلى غلق عدة مؤسسات مشغلة وقلصت بصفة هامة من نجاعة الاقتصاد التونسي هذا مع تردي نوعية الخدمات وانعدام الشفافية على عدة مستويات.

لذا حرصت مصالح الديوانة على تدارك النقائص واحتواء المخاطر المنجزة عنها وضرورة تطوير وتحسين نوعية خدماتها وذلك للمساهمة في النهوض بالاقتصاد مع الحرص على الحفاظ على مرونة حركة البضائع وتأمين السلسلة اللوجستية للمبادلات التجارية. وعلى هذا الأساس تم تنزيل الاستراتيجية في شكل أهداف تتم متابعة مدى تحقيقها عبر مؤشرات موضوعية في الغرض.

2.2.1- أهداف وأولويات البرنامج:

عملا على معاضدة جهود المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا ودوليا وبهدف تحسين جاذبية تونس للاستثمارات، تعمل الإدارة العامة للديوانة على:

✓ الإصغاء إلى الأطراف الاقتصادية ودعمهم بتسهيل الإجراءات الديوانية: (الهدف 1).

✓ الحد من عمليات تهريب البضائع وتسريبها بصفة كبيرة في السوق المحلية ممّا يؤثر سلبا على الاقتصاد: (الهدف 2).

✓ الحد من تكس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز مما شكل عائقا أمام سيولة حركة البضائع وتعرض بعضها للتلف بحكم طول مدة مكوثها وتدهور قيمتها خاصة بمينائي رادس وحلق الوادي، وذلك بالتعجيل باتخاذ الإجراءات الضرورية للتصرف فيها سواء بالبيع أو الإحالة أو الإلتلاف: (الهدف 3).

✓ تقادي النقص الحاصل في استخلاص الديون المثقلة وتحسين أداء المصالح الديوانية في هذا المجال بتطوير طرق متابعة استخلاص هذه الديون (الهدف 4).
وعليه، تمّ تحديد أربعة أهداف و12 مؤشراً لقياس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة كما يلي:

المؤشرات	الأهداف
1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	1.0.1 - تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2.1.0.1 : عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	
3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	
4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الواب	
1.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	2.0.1 - مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
2.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من التهريب	
3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	
1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني	3.0.1 - تحسين التصرف في المحجوز
2.3.0.1 : عدد الإحالات	
3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف	
1.4.0.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها	4.0.1 - تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها
2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

يتواصل العمل على تنفيذ الإصلاحات التالية:

- تسهيل الإجراءات الديوانية خاصة في المعابر الحدودية الهامة بكل من ميناء رادس ومعبر رأس جدير.

- الشروع في إنجاز المكوّن المتعلق بتعصير الإدارة العامة للديوانة والمتمثّل في إستبدال التطبيقية الإعلامية "SINDA" بنظام جديد.
- المصادقة على إتفاقية "كيوتو المعدّلة" والمتعلقة بتبسيط وتنسيق الإجراءات الديوانية. هذه الإتفاقية ستمكّن من بلوغ الهدف الأول "تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع".
- المصادقة على إتفاق تسهيل التجارة "AFE" للمنظمة العالمية للتجارة والذي يهدف إلى التسريع في تسريح البضائع بالإعتماد على تقنيات التصرف في المخاطر والمراقبة اللاحقة والقرارات المسبقة.
- تفعيل منظومة المتعامل الإقتصادي المعتمد.
- تنشيط عمل أعوان المكاتب الديوانية وفرق المراقبة الديوانية لمقاومة التهريب.
- تحسين التصرف في البضائع المحجوزة لدى المصالح الديوانية بحثّ قباض الديوانة على القيام بعمليات البيع والإحالة والتحطيم في الإبان.
- حث قباض الديوانة على الرفع من نسق استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها وقطع آجال التقادم.

3- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

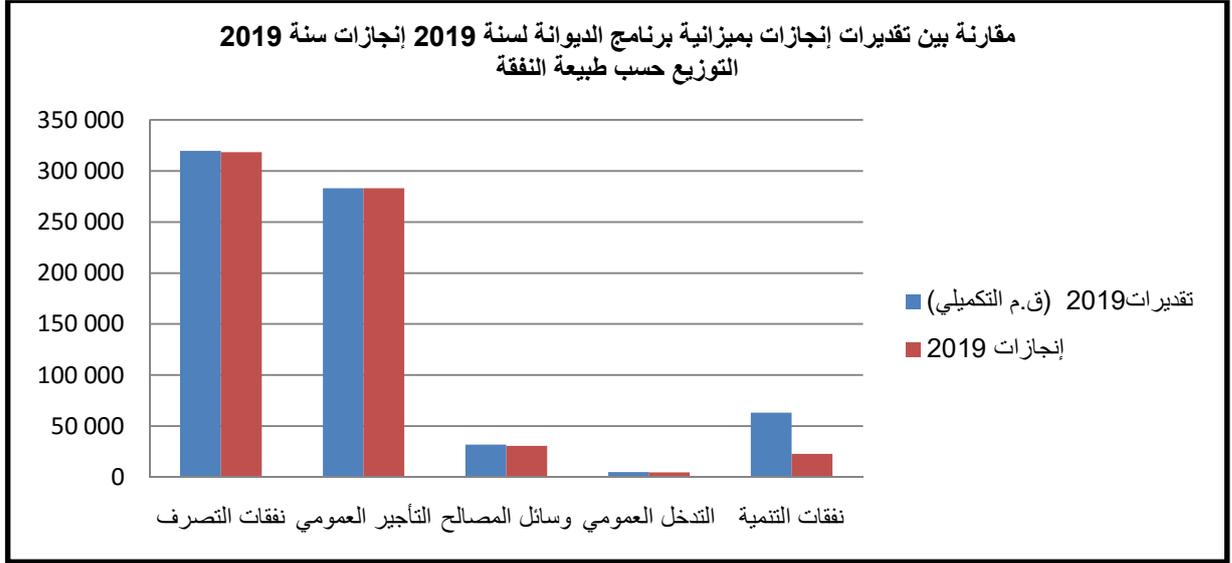
بلغت جملة الإعتمادات المستهلكة لبرنامج الديوانة بعنوان سنة 2019، 342426 ألف دينار مقابل 330386 ألف دينار حسب الاعتمادات المفتوحة لنفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت 104%.

جدول عدد3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(إ.ع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		الإنجازات حسب مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة -2	تقديرات 2019 حسب مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة -1	تقديرات *2019 (ق.م الأصلي)	بيان النفقات
نسبة الإنجاز % (1)/(2)	المبلغ (2)- (1)				
107%	21 845	<u>318 601</u>	<u>296 756</u>	286014	نفقات التصرف
102%	5 967	283 049	277 082	266 340	التأجير العمومي
161%	11 655	30 755	19 100	19 100	وسائل المصالح
836%	4 223	4 797	574	574	التدخل العمومي
71%	-9 805	<u>23 825</u>	<u>33 630</u>	33 630	نفقات التنمية
71%	-9 805	23 825	33 630	33 630	الإستثمارات المباشرة
69%	-10 478	23 152	33 630	33 630	على الميزانية
	673	673	0		على القروض الخارجية
	0	0	0		التمويل العمومي
	0	0	0		على الميزانية
	0	0	0		على القروض الخارجية
	0	<u>0</u>	0		صناديق خزينة
104%	12 040	<u>342 426</u>	<u>330 386</u>	319 644	المجموع العام

رسم بياني عدد3:



3-2- تقديم لنتائج الأداء لسنة 2019 وتحليلها:

تم اعتماد القيمة المنشودة للمؤشرات التي تم تحيينها خلال سنة 2019 للمقارنة بين القيم المنشودة والإنجازات على ضوء إنجازات سنة 2018.

الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:

- تقديم الهدف:

إنّ الديوانة، كإدارة خدمات، مكلفة بتسهيل المبادلات التجارية على الصعيد الدولي، وهي ملزمة بمسايرة متطلبات هذه التحديات وذلك بضمان تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها والعمل على خلق علاقات شراكة مع المؤسسات العاملة في ميدان التجارة الدولية بالاعتماد على مبدأي شخصنة الخدمات المقدّمة والثقة بهذه المؤسسات مما يجعلها مطالبة بتعديل مستوى المراقبة حسب جدية المخاطر.

من بين التسهيلات وتبسيط الإجراءات على مستوى مصالح الديوانة، نذكر:

- التسهيلات المقدمة للأطراف الاقتصادية.
- تقليص عدد الوثائق وتبسيط الإجراءات وذلك لـ:

- اختصار الآجال،

- تخفيض الكلفة،
- التقليل أو تفادي التنقل،
- جعل المؤسسة أكثر تنافسية وذلك بإسنادها صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد، وجعل الإجراءات الديوانية لامادية وتخفيض مدّة مكوث البضائع في الموانئ والمطارات وتنمية إدارة خدمات تركز على نوعية الخدمات المقدّمة وعلى الثقة المبنية مع الأطراف الاقتصادية.

جدول عدد5:

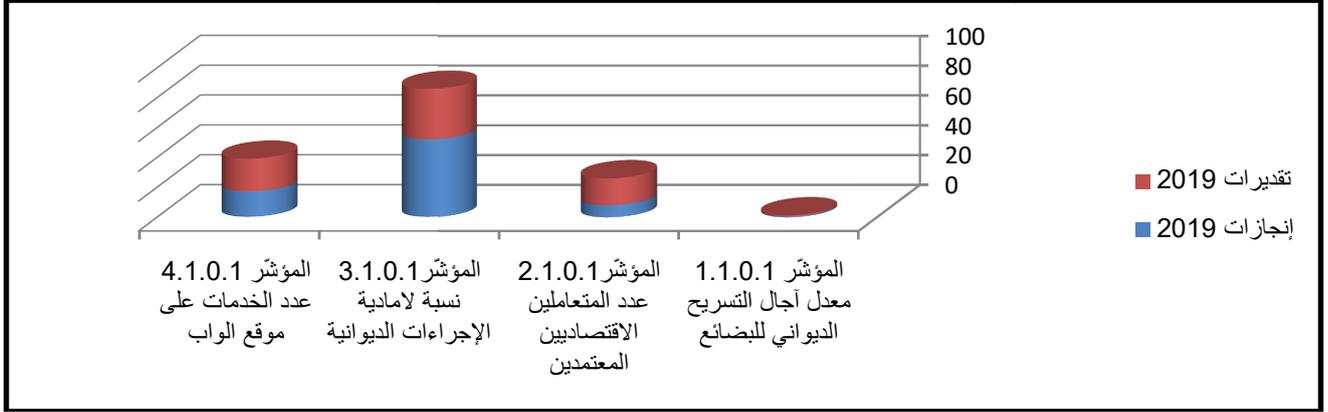
الهدف الإستراتيجي 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

مقارنة إنجازات مقارنة 2019 لتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019 ج	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) ب	تقديرات 2019 (ق.م الأصلي) ب	انجازات 2018 أ	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
م/ب %	م ج-ب	د/أ %	د=ج-أ							
-4 %	0.02	3%	0,02	0,58	0,56	0,56	0,6	يوم	المؤشر 1.1.0.1 معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	
-56%	10,00 -	-38%	5 -	8	18	18	13	عدد	المؤشر 2.1.0.1 عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	
53%	18,00	0%	-	52	34	34	52	نسبة	المؤشر 3.1.0.1 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	
-23%	5,00 -	0%	-	17	22	22	17	عدد	المؤشر 4.1.0.1 عدد الخدمات على موقع الواب	

رسم بياني عد5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 1.0.1: تسهيل

عمليات التسريح الديواني للبضائع لسنة 2019



تحليل النتائج:

• المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع:

يدلّ هذا المؤشر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع وهو مؤشر لقيس هدف تسهيل التجارة الخارجية فيما يخص الإجراءات الديوانية، ويتأثر هذا المؤشر بالإجراءات التي تمّ وسيتمّ تفعيلها على غرار تألية الإجراءات الديوانية، الترفيع في عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين، تركيز نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج يمكّن من رقمنة الأعمال والإجراءات الديوانية وتحديثها، إنجاز المخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة 2019/2024 والذي يحتوي على العديد من المشاريع التي من شأنها أن تساهم في تسهيل التسريح الديواني، العمل على تركيز منظومة المراقبة اللاحقة، بالإضافة إلى دخول بيان الحمولة المسبق حيز التطبيق (أمر حكومي عدد 1005 لسنة 2018 يتعلق بضبط طرق إعداد وإيداع بيان الحمولة المسبق بالطرق الإلكترونية) وبلغ معدل آجال التسريح الديواني سنة 2019، 0.58 يوماً وهو معدّل عام لجميع التصاريح الديوانية. ويضم هذا المعدل آجال التسريح الديواني حسب المسلك (أخضر وبرتقالي وأحمر) وحسب النظام الديواني (أنظمة الوضع للإستهلاك، الأنظمة التوقيفية وأنظمة العبور والتصاريح المبسطة DAE).

ويختلف معدّل آجال التسريح الديواني من مسلك إلى آخر، حيث بلغ 2.12 يوم بالنسبة للمسلك الأحمر و0.64 يوما بالنسبة للمسلك البرتقالي وصفر يوم بالنسبة للمسلك الأخضر. ويؤثر معدّل آجال التسريح الديواني للمسلك الأحمر على المعدّل العام للتسريح الديواني، ممّا يستوجب العمل على الحدّ من التصاريح الموجهة لهذا المسلك والذي يرتبط أساسا بمراجعة منظومة الإنتقائية ومراجعة قواعدها في إتجاه تركيز المراقبة على العمليات ذات الخطورة العالية دون سواها.

ويختلف معدّل آجال التسريح الديواني من نظام ديواني إلى آخر حيث بلغ 1.81 يوما بالنسبة للتصاريح المنظوية تحت أنظمة الوضع للإستهلاك وصفر يوم بالنسبة للأنظمة التوقيفية وأنظمة العبور والتصاريح المبسطة (DAE).

ويتأثر المعدّل العام لآجال التسريح الديواني بمعدّل آجال التصاريح المنظوية تحت نظام الوضع للإستهلاك وخاصّة منها التي وجهت إلى المسلك الأحمر. وللضغط أكثر على آجال التسريح الديواني للبضائع، تقوم الإدارة العامة للديوانة بمتابعة مردودية الضباط المتفقدين من خلال إحتساب أجل التسريح الديواني لكل ضابط في مختلف المكاتب الديوانية، بالإضافة إلى إحتساب نسبة المخالفات المنجزة لكل ضابط وقيمة المعاليم والأداءات الإضافية التي قام بإستخلاصها.

كما يتأثر معدّل آجال التسريح الديواني بعدد العوامل الأخرى والمرتبطة ببقية المتدخلين كالمورد، شركة الشحن والترصيف وجميع الهياكل والوزارات المسؤولة على إعطاء التراخيص أو الترتيب الخصوصية المستوجبة لتسوية التصريح الديواني.

ونحيطكم علما أنّ معدّل التسريح الديواني لسنة 2019 هو 0,58 يوم ويمثّل 15,72% من المعدّل العام لآجال المكوث (من تاريخ وصول البضاعة إلى تاريخ الرفع من الميناء) والذي يقدر بـ 3,69 يوم مع العلم أن أجل المكوث بميناء رادس حسب المنهجية المعتمدة من البنك الدولي في تقرير Doing Business لسنة 2019: 80 ساعة (3,33 يوم) ، وتبقى نسبة التطور لسنوات 2021 و2022 حسب تقديرنا ضعيفة بـ 0,01 نظرا لأنّ هامش التقدّم سيكون مرتبط بوضع إجراءات تسهيل جديدة خاصة بعد بلوغ معدّل 0,55 يوم في سنة 2020، كما تجدر الإشارة إلى تحسّن ترتيب تونس بالنسبة لمؤشر التجارة الحدودية في تقرير Doing Business لهذه السنة والذي يعدّه البنك الدولي حيث تقدّمت بـ 11 نقطة لتحتل المرتبة 90 في سنة 2019 بعد أن كانت في المرتبة 101 في سنة 2018.

وتقوم المنهجية المتبعة من طرف الإدارة العامة للديوانة لإحتساب الآجال على ثلاث مراحل هامة وهي: أجل الإيداع (من تاريخ وصول البضاعة إلى تاريخ إيداع التصريح)، أجل التسريح (من تاريخ إيداع التصريح إلى تاريخ رفع اليد من مصالح الديوانة)، أجل الرفع (من تاريخ رفع اليد إلى تاريخ الرفع) وأجل المكوث (من تاريخ الوصول إلى تاريخ الرفع).

سنة 2019	سنة 2018	سنة 2017	المرحلة
0,83	0,89	0,78	أجل الإيداع: من تاريخ وصول البضاعة إلى تاريخ إيداع التصريح
0,58	0,6	0,61	أجل التسريح الديواني: من تاريخ إيداع التصريح إلى تاريخ رفع اليد عن البضاعة من قبل مصالح الديوانة
2,28	2,29	2,28	أجل الرفع: من تاريخ رفع اليد إلى تاريخ رفع البضاعة من الميناء من قبل المورد
3,69	3,78	3,67	أجال المكوث: من تاريخ وصول البضاعة إلى تاريخ رفع البضاعة

وفي إطار تطوير طرق إحتساب آجال مكوث البضائع بالميناء، حرصت الإدارة العامة للديوانة على تطبيق المنهجية التي تم إعدادها من طرف المنظمة العالمية للديوانية والمقترحة على الإدارات العامة للديوانة في كل البلدان الأعضاء بالمنظمة والمسماة TRS (Timerelease study) والتي تهدف أساسا إلى تحديد الإخلالات التي تعوق تسريع خروج البضائع من الموانئ وتحديد المسؤوليات في ذلك، وتتمثل في تكوين فريق عمل يضم كافة المتدخلين في السلسلة اللوجستية منذ نزول البضائع إلى غاية خروجها والذي يكلف بإعداد خارطة طريق للإجراءات المينائية والتدخل لتذليل كل الصعوبات كل في ما يخصه، ويكون إحتساب آجال المكوث بالموانئ طبقا لهذه المنهجية بالإعتماد على منظومة إعلامية تم إعدادها من قبل المنظمة العالمية للديوانة بتمويل من البنك العالمي.

• المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين:

بلغ عدد المتعاملين الذين تم منحهم صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد 08 في سنة 2019 بعد أن كانت التقديرات المسطرة لسنة 2019، 18 متعامل إقتصادي معتمد وقد بلغ العدد الجملي للمؤسسات المنتقعة بهذه الصفة 56 مؤسسة.

ويعود ذلك إلى تأجيل منح الصفة لمجموعة من المؤسسات من قبل اللجنة والذي كان مقرراً خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2019 إلى شهر فيفري 2020 نظراً إلى أن بعض هذه المؤسسات لم تتمكن من تلافي الإخلالات والاستجابة إلى الشروط اللازم توفرها في التاريخ المحدد حسب المراسلات التي وجهت إليهم من قبل خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد بالإدارة العامة للديوانة، وسيتم إدراج هذه المؤسسات التي ستنقح بهذه الصفة في التقرير السنوي للأداء لسنة 2020.

ويدلّ هذا المؤشر على مطالب المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم من قبل خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد وقد قامت هذه الخلية في سنة 2019 بما يلي:

- يوم إعلامي للتعريف بالصفة ومنحها لعدد 21 شركة بتاريخ 07 أوت 2019. (13 لسنة 2018 و 8 سنة 2019)
- مراسلة المؤسسات المنتقعة بالصفة قصد تحيين ملفاتها وذلك للشروع في القيام بعمليات تدقيق ومد وحدة المتعامل الإقتصادي المعتمد بالصعوبات التي تعترضها في تطبيق هذا البرنامج وبالإقتراحات التي من شأنها أن تحسن من مردوديتها.
- القيام بسلسلة إجتماعات مع المؤسسات وذلك بهدف تذليل الصعوبات والإستماع إلى مشاغلها.
- التنسيق مع مختلف المكاتب الجهوية والإدارات المركزية قصد تذليل الإشكاليات والصعوبات التي تعترض الشركات المنتقعة بهذه الصفة.
- إنعقاد لجنة منح صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد بتاريخ 14 جوان 2019 ولجنة ثانية بتاريخ 02 جويلية 2019 على إثرهما تم منح الصفة إلى 08 شركات.
- دراسة عدد 82 مطلب إنتفاع (الجدول المصاحب)
- وقد تمّ في إطار برنامج تعصير الديوانة، تفعيل الخلية المكلفة بدراسة ملفات طلب الانتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد لغاية تقديم أكثر تسهيلات للمتعاملين الإقتصاديين والذي تمّ التنصيص عليه في مجلة الديوانة (الفصل 118)، وبدأ فعليا منذ بداية سنة 2016 إعادة تفعيل خلية دراسة ملفات "المتعامل الإقتصادي المعتمد".

كما تمّ تنقيح مجلة الديوانة بموجب قانون المالية لسنة 2016 وذلك بإضافة الفصل 121 مكرر والذي نصّ على صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد، مع إصدار مذكرة نص توزيع عام عدد 69 لسنة 2016 والمتعلقة بالإنقاع بالصفة المذكورة.

وتمّ بتاريخ 17 جويلية 2018 إصدار الأمر حكومي عدد 612 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات وطرق منح وتعليق وسحب صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وهو أمر سيمكّن المؤسسات الصناعية والتجارية من الإنقاع بهذه الصفة. كما تمّ إعداد دليل إرشادي يتعلق بهذه الصفة والذي تمّ نشره على موقع واب الديوانة التونسية.

عدد المطالب المقدمّة سنة 2019	عدد المطالب التي تمت دراستها	عدد المطالب التي لم يتم دراستها في الشروع في دراستها	
38	32	06	مؤسسة مصدرة كليا
35	28	07	شركات صناعية
30	12	18	شركة تجارية
04	02	02	وكلاء بيع سيارات
12	09	03	شركات خدمات
03	01	02	شركة تجارة دولية
120	82	38	المجموع

• المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية:

بلغت نسبة لامادية الإجراءات الديوانية 52% من مجموع الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني مقابل 34% كنسبة تقديرية لسنة 2019.

وتعتبر هذه النسبة المحققة هامة بالنظر إلى الصعوبات التقنية والتي تحول دون تجسيم مقترحات التآلية الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية وإعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين.

وتعتبر شركة شبكة تونس للتجارة من أهمّ المتدخلين في مردودية هذا المؤشر حيث أنها تساهم من خلال الوساطة الوثائقية القائمة على تأمين تبادل البيانات المتصلة بعمليات التجارة الدولية في تحقيق هدف تسهيل عمليات التسريح الديواني من خلال مؤشر الأداء "نسبة لامادية

الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني" ورقمنة جميع الإجراءات المتعلقة بالتصدير والتوريد. وعليه، تمّ ضبط مصفوف تتضمن جميع الإجراءات التي سيقع رقمتها على غرار ما تمّ ضبطه بالنسبة للمجلس الأعلى للتصدير. ويقترح إعتقاد هذه المصفوفة في طريقة إحتساب نسبة الإنجاز بالنسبة لمؤشر " لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني" في المستقبل. ويحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني. وتعتبر نسبة 34% هي القيمة المنشودة لسنة 2019 والمضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2019، غير أنه وعلى ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2018 والذي تمّ تضمينه بالتقرير السنوي للأداء 2018 والمتمثل في نسبة 52% تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات 2020 (71%) و2021 (83%) و2022 (89%) بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2020، ويبين الجدول التالي طريقة تحديد القيم المنشودة سالفه الذكر:

Documents des Procédures Douanières	2017		2018		2020		2021		2022	
	Tot. Dém 60%	Par. Déma 70%	Tot. Dém 70%	Par. Déma 80%	Tot. Dém 85%	Par. Déma 95 %	Tot. Dém 94%	Par. Déma 96%	Tot. Dém 96%	Par. Déma 98%
Manifeste Maritime Anticipé	4632		4613							
Manifeste Magasin cale		51378		52464						
Manifeste Aérien	9315		8712	47251						
Taux Déma. Manifeste		68%		78%		90%		94%		96%
DAE		133446		132909						
DDM		1319191		1375420						
Taux Déma. DDM		69%		79%		90%		94%		96%
Demande Privilège Fiscal DPF	1639		2551							
Taux Déma. DPF		7%		11%		50%		60%		70%
Titre de commerce TCE	364526		367517							
Taux Déma. TCE		56%		72%		92%		94%		96%
Demande Contrôle Technique DCT	13198		12636							
Taux Déma. DCT		54%		54%		80%		85%		90%
Bon de Sortie DAE		13256		13399						
Hors manifeste		53661		58315						
Manifesté		152591		156292						
Total		219508		228006						
Taux Déma. BS		64%		71%		85%		95%		98%
Obligation Cautionnée	11392		11494							
Taux de Déma. OC		80%		85%		96%		97%		98%
DDM / DCT=685	36662		35000							
DDM / TCE= 21,31,33,39,22,15,16	1026253		1330639							
DDM / DPF	118418		118523							
Taux Dématérialisation Procédures Douanières		45%		52%		73%		83%		89%

• المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب:

بلغ العدد الجملي للخدمات على موقع الواب في سنة 2019 عدد 17 خدمة بعد أن كان العدد الجملي المسجّل في موفى سنة 2017، 20 خدمة.

وخلافا لما توحى به الأرقام، لا يمكن اعتبار تقلص عدد الخدمات الحاصل بين 2017 و2018 بمثابة تراجع في مؤشرات الأداء بل بالعكس، ففي إطار إنجاز الموقع الجديد للديوانة والذي تمّ إطلاقه للعموم خلال شهر نوفمبر 2018، تمّت إعادة النظر في جميع الخدمات القديمة المعروضة في اتجاه تحيينها وتحسينها كخدمة الأداء على العربات أو خدمة التعريف المندمجة أو في اتجاه حذفها كـ بعض الخدمات التي لا تحقق إضافة بالنسبة للمستعمل وذلك في إطار تبسيط وتطوير الموقع الجديد للديوانة في نسخته 2019، والذي يعكس تطورا من حيث جودة الخدمات المقدمة وليس من حيث عدد الخدمات بناءً على تصور جديد تمّ تحقيقه بالموقع الجديد والذي يميّز بالتفاعلية وسهولة عملية الإبحار، فهو يحتوي على فضاءات خاصة بمختلف أصناف العموم والمتعاملين مع الديوانة (الفاعلين الإقتصاديين، التونسيين المقيمين بالخارج، المسافرين...) كما يشتمل على كل المعلومات والمطبوعات على الخط إضافة إلى مجموعة خدمات عن بعد كالمكتب الإلكتروني للعلاقة مع المواطن والذي يمكّنه من التفاعل المباشر مع وحدة الإتصال وضباط مختلف المصالح الديوانية حول استفساراتهم في عديد المحاور.

وعلى ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2018 تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات 2020 بإضافة خدمة في سنة 2021 وخدمة في سنة 2022 ويبين الجدول التالي نوعية الخدمات المتوفرة إلى حدود سنة 2019 والمتمثلة في 17 خدمة:

الخدمات الموجهة للخواص	الخدمات الموجهة للمهنيين	الخدمات الموجهة لعموم المتعاملين
وضعية السيارة (وضعتي)	• التعريف المندمجة	• التراسل الإلكتروني
الأداء على العربات	• مطلب استرشاد حول منشأ البضائع	• النشرة الرسمية للديوانة (نصوص التوزيع العام)
احتساب مدة الإقامة	• مطلب استرشاد حول منشأ البضائع	• البيوعات بالمزاد العلني
مطلب للحصول على رخصة جولان السيارة (رخصتي)	• مطلب استرشاد حول القيمة لدى الديوانة للبضائع	• تطبيق "المسافر الذكي"
التصريح بالأدبаш الموردة (رخصتي)	• المطبوعات على الخط (المهنيون)	• خدمة فيديوهات الديوانة
التصريح بالعملة الموردة		
المطبوعات على الخط (الخواص)		
لعدد الجملي للخدمات سنة 2018 : 17 خدمة		

الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة:

تقديم الهدف: ساهم نسق المبادلات التجارية عبر العالم في ظهور إشكال وتقنيات غشّ وتهريب جديدة، مما دفع إدارة الديوانة إلى تطوير وسائل عملها في مجال مكافحة الغشّ والتهريب وذلك ب:

- تكثيف دوريات المراقبة والجولان وإحكام الإنتشار والتنسيق بين الوحدات.
- تطوير أساليب وآليات إستهداف الحاويات و المجرورات.
- تحسين توزيع مصالح المراقبة على الميدان مع الاستغلال الأمثل للأجهزة والمعدات ذات التقنية العالية (أجهزة الأشعة المتنقلة وسندا موبيل مثلا).
- الدوريات المشتركة مع الهياكل.
- العمل ضمن مخطّط إستراتيجي لمكافحة التهريب والتجارة الموازية
- إعتقاد منظومة غلق القطاعات ممّا يمكّن من تحسين مردودية الإدارة في مقاومة التهريب
- تطبيق النزاعات التي توفر قاعدة بيانات المخالفات والقضايا
- تنشيط العمل الإستعلامي والإستطلاعي
- إبرام إتفاقيات تبادل المعطيات مع العديد من الهياكل

- تدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الإنترنت والتنسيق والتعاون مع المصالح والإدارات الأخرى وعقد إتفاقيات تعاون مشتركا تعنى بالتصرّف في مواقع البيع عبر الإنترنت.

- تدعيم قدرة أعوان الديوانة وتشريكهم الفعال في دورات تكوينية مستمرة ورسكلتهم سواء بالداخل أو بالخارج ليواكبوا عن قرب التطوّرات الحاصلة في العالم خاصة في مجال مكافحة الغش التجاري والتهريب.

حيث تولي الإدارة العامة للديوانة أهمية كبرى لمكافحة الغش التجاري والتهريب ومزيد التصدي للمواد المخدّرة والمقلّدة وكذلك البضائع المختصة بها الدولة (تبغ، كحول...) والبضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر، إضافة إلى العمل على الترفيع من عدد المحاضر في خصوص المخالفات التجارية (التصريح المغلوط في نوع البضاعة - التصريح المغلوط في قيمة البضاعة- التصريح المغلوط في أصل البضاعة منشأ البضاعة- التوريد بدون إعلام...) وبصفة عامة دعم المراقبة الديوانية المتعلقة بوجود التصريح (عند التوريد والتصدير) مما ينجّر عنه إرتفاع المخالفات التجارية والصرّف.

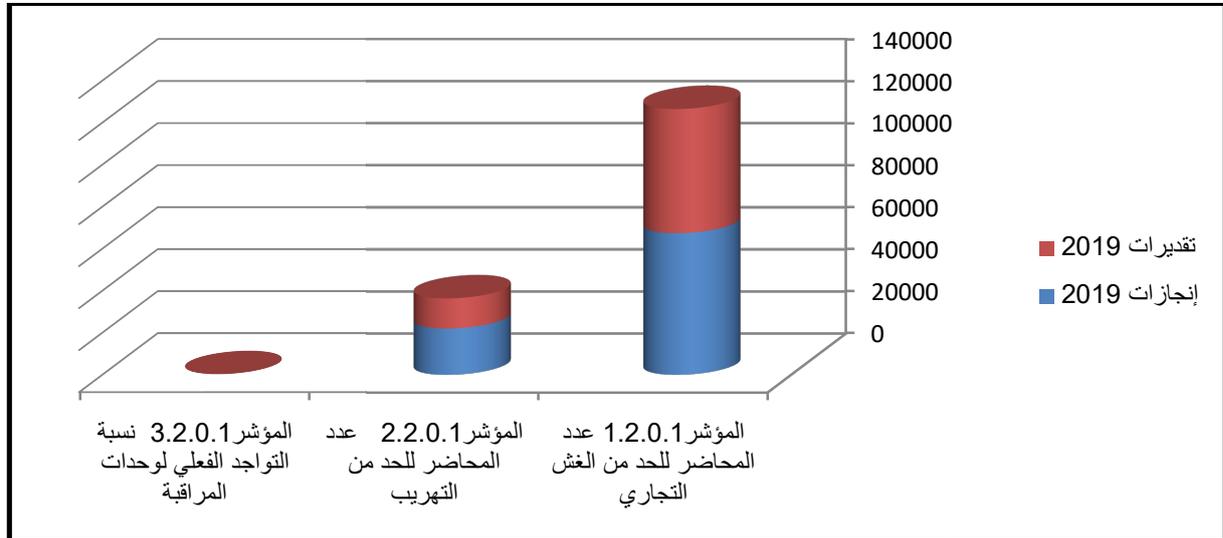
جدول عدد 5:

الهدف الإستراتيجي 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة

مقارنة إنجازات مقارنة 2019 لتقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019 ج	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي) ب	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي)	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
	م/ب %	م=ج-ب							
14%	8320	0%	64	67320	59000	59000	عدد	المؤشر 1.2.0.1 عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	
54%	7693	25%	4404	21993	14300	14300	عدد	المؤشر 2.2.0.1 عدد المحاضر للحد من التهريب	
10%	6	11%	7	68	62	62	نسبة	المؤشر 3.2.0.1 نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة



تحليل النتائج

• المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري:

بلغ عدد المحاضر للحد من الغش التجاري سنة 2019 حوالي 67320 محضراً، ويبين الجدول التالي عدد المحاضر المسجلة في كل إدارة جهوية لسنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2017 و2018:

عدد محاضر الحد من الغش التجاري لسنة 2019	عدد محاضر الحد من الغش التجاري لسنة 2018	عدد محاضر الحد من الغش التجاري لسنة 2017	الإدارة الجهوية
25827	37338	31505	الإدارة الجهوية تونس الجنوبية
12553	11218	10769	الإدارة الجهوية سوسة
4739	5168	4104	الإدارة الجهوية صفاقس
1219	1391	1438	الإدارة الجهوية مدينين
298	372	539	الإدارة الجهوية قفصة
1169	979	1024	الإدارة الجهوية جندوبة
21364	10654	9041	الإدارة الجهوية تونس الشمالية
151	136	0	الإدارة الجهوية بالقصرين
67320	67256	58420	المجموع

ويختلف عدد المحاضر للحد من الغش التجاري من إدارة جهوية إلى أخرى نظراً للتفاوت في حجم وعدد التصاريح الديوانية المسجلة بكل إدارة سواء عند التوريد أو التصدير، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي لكل إدارة جهوية والذي يمثل عامل أساسي في تحديد طبيعة وحجم الأنشطة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المحاضر من الغش التجاري شهد إرتفاعاً خلال سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2017 و2018 بكل من الإدارة الجهوية بسوسة، الإدارة الجهوية تونس الشمالية، والإدارة الجهوية بالقصرين، في حين تراجع بالنسبة للإدارات الجهوية مدينين، قفصة، جندوبة والإدارة الجهوية تونس الجنوبية.

• المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحد من التهريب:

بلغ عدد المحاضر للحد من التهريب سنة 2019 حوالي 21993 محضرا في حين أنّ التقديرات كانت 14300 محضر، ويبين الجدول التالي عدد المحاضر المسجلة في كل إدارة جهوية لسنة 2019 مقارنة بما تمّ تحقيقه في سنة 2017 و 2018:

عدد محاضر التهريب 2019	عدد محاضر التهريب 2018	عدد محاضر التهريب 2017	الإدارة الجهوية
8954	5402	849	الإدارة الجهوية تونس الشمالية
2408	2005	2513	الإدارة الجهوية سوسة
2681	2992	3798	الإدارة الجهوية صفاقس
1729	1910	2122	الإدارة الجهوية مدينين
991	779	740	الإدارة الجهوية قفصة
1550	1616	1220	الإدارة الجهوية جندوبة
1603	1087	875	الإدارة الجهوية تونس الجنوبية
2077	1798	1671	الإدارة الجهوية بالقصرين
21993	17589	13788	المجموع

وقد شهد مؤشر عدد المحاضر للحدّ من التهريب في سنة 2019 إرتفاعا هامًا بالمقارنة مع سنة 2017 و 2018 حيث بلغت نسبة التطوّر 37% ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة من طرف مصالح الديوانة في إطار الإستراتيجية المتّخذة من قبل الإدارة العامة للديوانة والتي إعتمدت على الدرس والتحليل المسبق وعلى إحكام الجانب العملياتي وتدعيم الجانب الإستعلامي والنظر في الجوانب التشريعية في مقاومة التهريب وتدعيم المستلزمات اللوجستية كتوفير الوسائل المادية النوعية كإقتناء سيارات رباعية الدفع ونظام "سند" موبيل وشبكة إتصال حديثة وأجهزة سكانار لفحص السيارات والحاويات على الطريق وتجهيزات خاصة أخرى وضعت على ذمة فرق المراقبة

فضلا عن العناية بالموارد البشرية من خلال التأطير والتكوين مما كان له أثر ردي على المخالفين وذلك بهدف تخفيف منابع التهريب والسيطرة عليه.

• المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة:

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية سنة 2019 حوالي 68% في حين أنّ التقديرات كانت 62% أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 10%.

ويعود ذلك إلى الجهد المبذول للرفع من عدد دوريات المراقبة رغم وجود نقص في عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدّارجة المخصصة لفرق المراقبة، حيث سجلنا إرتفاع لعدد الدوريات لمصالح الحرس الديواني في سنة 2019 والتي بلغت 29237 دورية مقابل 26284 دورية في سنة 2018 أي بنسبة تطوّر بلغت 10%.

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد الدوريات المنجزة من طرف الحرس الديواني	20099	24882	26284	29237

وتجدر الإشارة أنّه ضمن المشروع السنوي للأداء 2019 تمّ تغيير طريقة إحتساب هذا المؤشر وذلك باعتماد قسمة عدد الدوريات المنجزة خلال السنة على عدد الدوريات المنشود، ممّا سيمكّن من ضبط حاجيات إدارة الحرس الديواني المادية والبشرية مع العمل على تحسين نسبة الإنتشار على كامل التراب التونسي.

- الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز:

- تقديم الهدف:

أسفرت المجهودات التي تقوم بها مصالح الديوانة في مجال مكافحة التهريب والغش التجاري عن عمليات حجز هامّة للبضائع ووسائل النقل ممّا قد يؤدي لتراكم البضائع داخل مستودعات الحجز.

وعملا على تلافي ذلك عملت الإدارة العامة للديوانة على تنفيذ إستراتيجية عبر إحداه فرق جهوية بتونس 1 و2، سوسة، مدين، صفاقس، قفصة، القصرين لإستحثات نسق التصرف في المحجوز بالإضافة إلى وضع تطبيقات إعلامية ملائمة وتكليف أعوان مختصين وأكفاء لهم القدرة على حسن التصرف للتمكن من:

- التخفيض في كلفة ونفقات التصرف،
- تحسين وترفع عائدات الخزينة،
- حماية المستهلك،
- حسن التصرف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز،
- دعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

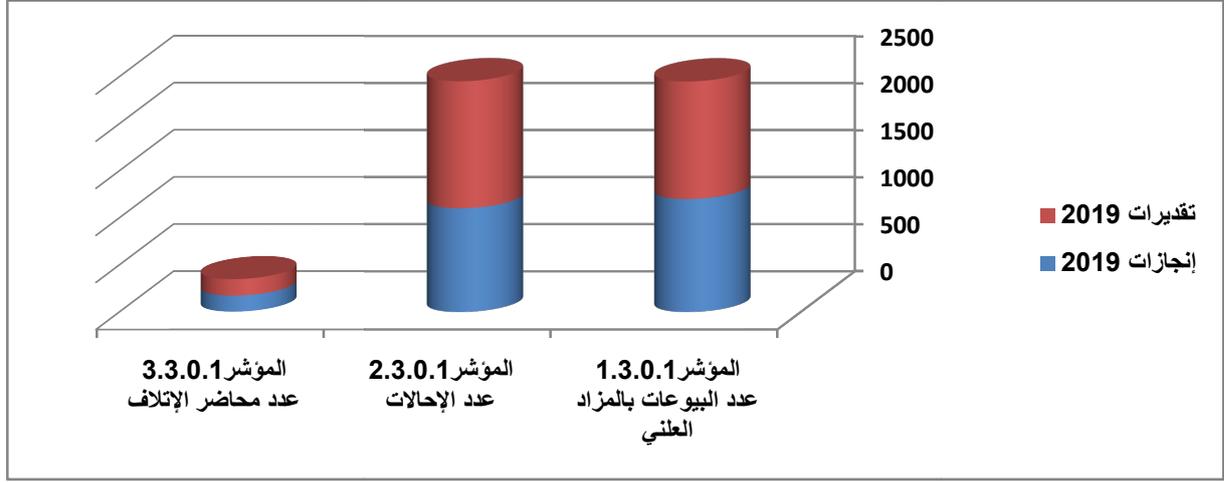
جدول عدد5:

الهدف الإستراتيجي 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز

مقارنة إنجازات 2019 مقارنة لتقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019 ج	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) ب	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي)	انجازات 2018 أ	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف : 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز
	م=ج-ب م/ب%	د/أ%							
-4%	50 -	23%	221	1200	1250	979	عدد	المؤشر 1.3.0.1 عدد البيوعات بالمزاد العلني	
- 0,18	248 -	26%	224	1102	1350	878	عدد	المؤشر 2.3.0.1 عدد الإحالات	
- 0,02	3 -	11%	17	172	175	155	عدد	المؤشر 3.3.0.1 عدد محاضر الإلتلاف	

رسم بياني عدد5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز



تحليل النتائج:

• المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني:

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني خلال سنة 2019، 1200 عملية بيع في حين أنّ التقديرات كانت 1250 عملية أي بنسبة إنجاز تقدر بـ ناقص 4%.

وخلافا لما توهي به الأرقام، لا يمكن اعتبار نقص في عدد البيوعات بمثابة تراجع في مؤشر الأداء، حيث أنّه وفي إطار الضغط على المصاريف الخاصّة بعملية بيع بالمزاد العلني والمتمثّلة في مصاريف النشر بالجرائد، مصاريف الخبراء الذين يقومون بتحديد السعر الأولي، مصاريف العملة العرضيين ومصاريف التوضيب والترصيف، يتمّ دمج العديد من عمليات البيع في عملية واحدة ممّا نتج عنه تقلّص في العدد الجملي للبيوعات بالمزاد العلني، في المقابل شهد محصول البيع تطوّرا هامّا في سنة 2019 حيث بلغ 124512900 مليون دينار مقابل 25592786 مليون دينار في سنة 2017 و 104851392 مليون دينار في سنة 2018 أي بنسبة تطوّر 15%.

السنة	عدد البيوعات	نسبة التطور	محصول البيع	نسبة التطور
2016	868	%10	19730236	%1
2017	1087	%25	25592786	%30
2018	979	%10-	104851392	%300
2019	1200	%18	124512900	%15

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد البيوعات بالمزاد العلني في سنة 2019 إرتفع بنسبة 18% بالمقارنة مع سنة 2018 مع إرتفاع في محصول البيع إرتفع بنسبة 15% لنفس الفترة.

• المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات:

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2019 حوالي 1102 عملية إحالة مقابل 1350 عملية كتقديرات أي بنسبة إنجاز ناقص 0.18%.

وتعود أسباب تراجع هذا المؤشر إلى تقلص عدد البضائع القابلة للإحالة مع العلم أنه لم يتم إحتساب عمليات الإحالة الخاصة بمنتوج الإختصاص (التبغ، الكحول...).

• المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف:

بلغ عدد محاضر الإتلاف خلال سنة 2019 حوالي 172 عملية إتلاف في حين أن التقديرات كانت 175 ويرجع ذلك لوجود بعض الصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للإتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل و وزارة الصحة و وزارة الداخلية...).

ويقترح حذف هذا المؤشر لعدة أسباب من أهمها:

- هذا مؤشر لا يمكن التحكّم فيه من قبل الإدارة العامة للديوانة نظرا لطبيعة محاضر الإتلاف المتعلقة بتوريد السلع المقلدة والتي لا تتطابق مع المعايير القانونية كمحاضر التبغ ومشتقاته.

- مؤشر "عدد محاضر الإلتلاف" يتعارض مع مؤشر "عدد البيوعات بالمزاد العلني" حيث أنه كلما ارتفع عدد البيوعات إنخفض حجم البضائع التي يتم إلتلافها. وتبعاً لذلك يقترح حذف وتغيير هذا المؤشر.

- الهدف 4.0.1: تحسين نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها:

- تقديم الهدف:

- إن الهدف من تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها هو السعي إلى تحسين المردودية والحرص على جعل هذه الديون مصدر مداخيل لخزينة الدولة ويتم ذلك
 - بترتيب وحفظ وتحسين الملفات الخاصة بالديون المثقلة،
 - بحصر الديون التي أوشكت على السقوط بموجب التقادم والقيام بمباشرة إجراءات التتبع القاطعة له،
 - بتأطير أعضاء خلية الاستخلاص على مستوى القباضات والإدارات الجهوية والإدارة العامة وتكوينهم وتأطيرهم،
 - بتفعيل مصلحة التقعد بالإدارات الجهوية عبر القيام بزيارات ميدانية بتكليف من المدير الجهوي قصد الإطلاع على سير أعمال خلايا الاستخلاص ومتابعة نشاطها عبر تأطير الأعوان قصد إضفاء المزيد من النجاعة على عملية الاستخلاص،
 - مواصلة أعمال التتبع والتنفيذ إلى حين الاستخلاص.

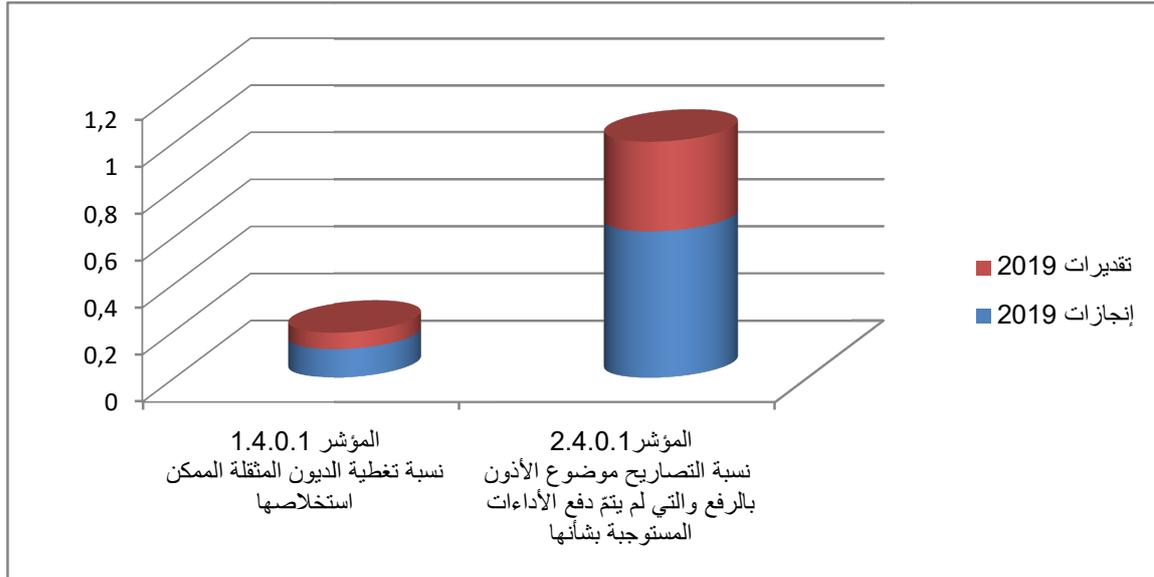
جدول عدد 5:

الهدف الإستراتيجي 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها

مقارنة إنجازات 2019 مقارنة لتقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019 ج	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي) ب	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي)	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها
	م/ب %	م=ج-ب							
71%	0.05	0%	-	0.12	0.07	0.07	0.12	نسبة	المؤشر 1.4.0.1 نسبة تغطية الديون المثقلة الممكن استخلاصها
-63%	0.24	55%	0.22	0.62	0.38	0.38	0.40	نسبة	المؤشر 2.4.0.1 نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها



تحليل النتائج:

• المؤشر 1.4.0.1: نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها:

بلغت نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها سنة 2019 حوالي 0.12% في حين أنّ التقديرات كانت حوالي 0.07% أي بنسبة إنجاز تقدر 171% ويعود ذلك إلى المجهود الخاص الذي تمّ بذله رغم صعوبة مهمة استخلاص الديون المثقلة في بعض المناطق الجغرافية الحساسة.

ويتمّ احتساب هذا المؤشر بقسمة مبلغ المقايض التي تمّت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص على المبلغ الجملي للديون المثقلة ويكون ذلك سنويا.

وبلغت قيمة المبالغ المستخلصة إلى حدود سبتمبر 2019، 5,3 مليون دينار مقابل 8,5 مليون دينار في موفى أكتوبر 2018، ويعود هذا التراجع بالأساس إلى تراجع المبالغ المستخلصة من قبل قابض الديوانة بسوسة التي بلغت 166,67 ألف دينار إلى موفى أكتوبر 2019 مقابل 3433,050 ألف دينار خلال نفس الفترة لسنة 2018. ويبين الجدول التالي قيمة المبالغ المستخلصة للثلاث سنوات الأخيرة:

2019	2018	2017	الديون المستخلصة (ألف دينار)
9389	9054	3222	

• المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات

المستوجبة بشأنها:

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2019 حوالي 0.62% أي بنسبة إنجاز تساوي 61% حيث بلغ عدد هذه التصاريح بإستثناء نوع التصاريح SE733، 8526 على مجموع 1365716 تصريح ديواني مسجّل في سنة 2019.

وتعود أسباب عدم خلاص الأداءات والمعالم الديوانية إثر رفع اليد على البضائع المورّدة من قبل مصالح الديوانة إلى الصعوبات المالية التي يواجهها عديد الموردين بالإضافة إلى إستغلال الميناء من بعض الموردين كفضاءات للتخزين.

وقد تمّ في إطار إجتماع اللجنة الفنية للنقل بتاريخ 22 جوان 2018 إحداث لجنة تدخل سريع في مجال الرفع enlèvement SOS على مستوى ميناء رادس يرأسها المدير الجهوي للديوانة بتونس الجنوبية تتركب من ممثلين عن الديوانة والشركة التونسية للشحن والترصيف والجامعة الوطنية للنقل كما تمّ في مرحلة ثانية إحداث لجنة على مستوى ميناء سوسة حسب نفس المنوال. وقد عهد إلى هذه اللجنة دراسة حالة بحالة وضعية الحاويات التي صدر بشأنها الإذن بالرفع ولم يتم رفعها وكذلك الحاويات التي تجاوز أجل مكوثها شهرين و15 يوم بالميناء ولم يتم تسريحها وإتخاذ القرار المناسب في شأنها بعد إستدعاء الممثل القانوني للبضاعة.

4 - التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

ترتكز التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء بالنسبة لبرنامج الديوانة على العديد من المحاور ومن أهمّها المخطّط الإستراتيجي لتعصير الديوانة التونسية، إعادة التنظيم الهيكلي والوظيفي للإدارة العامة للديوانة وتركيز النظام المعلوماتي الجديد والذي سيعوض النظام المعلوماتي "SINDA":

- المخطّط الإستراتيجي لتعصير الديوانة:

ينتزل المخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة في إطار تكريس رؤية جديدة لإدارة عمومية في خدمة المواطن والصالح العام تستجيب لمقتضيات الفصل الخامس عشر من دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 27 جانفي 2014 والذي ينص على ما يلي "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تنظّم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة وإستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة".

يهدف المخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة إلى الرقي بأداء إدارة الديوانة على المستوى التنظيمي والعملياتي إلى أعلى مستويات الحرفية والنجاعة من جهة وإلى تطوير ومواءمة وسائل وآليات عملها مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة على المستوى الدولي من جهة أخرى لاسيما المعتمدة منها من طرف المنظمة العالمية للديوانة على غرار إتفاقية كيوطو لتبسيط ومواءمة الأنظمة الديوانية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية بمقتضى القانون الأساسي عدد 46 لسنة 2017 والمؤرخ في 20 جوان 2017 وإطار معايير "سايف" لأمن وتيسير سلسلة التزود العالمية ووثيقة "ديوانة القرن الواحد والعشرون" للمنظمة العالمية للديوانة.

يستجيب المخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة بعنوان الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024 إلى الرؤية التالية: "ديوانة عصرية، فعالة ومنفتحة على محيطها". وتتطوي هذه الرؤية على ثلاثة أهداف إستراتيجية تتمثل في:

1- مساندة التجارة الدولية وتحسين التنافسية الاقتصادية للبلاد،

2- الإضطلاع بدور خط الدفاع الأول عن البلاد والمواطن ضدّ التهريب والغش التجاري،

3- تحقيق جباية ديوانية منصفة وشفافة.

وتعكس هذه الأهداف بدورها رسالة الإدارة العامة للديوانة خلال الخماسية المقبلة والتي تتلخص فيما يلي:

"نحن إدارة تسهر على مكافحة الغش التجاري والتصدي للتهريب وتدعم مجهود الدولة في حماية الاقتصاد الوطني والمجتمع والمؤسسة والمواطن من مختلف أشكال الجريمة المنظمة والعبارة

للحدود، وتعمل على ضمان التحصيل الأمثل والعاقل للإيرادات وتساهم بامتياز وحرفية في تسهيل وتأمين المبادلات التجارية الشرعية وخلق مناخ ملائم للأعمال والإستثمار".

تستجيب البنية الهيكلية للمخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة إلى تصور هرمي متكامل، مترصف البنيان ومترابط الأعمدة والمستويات وذلك وفقا للتمشي التالي:

- أهداف إستراتيجية،
- دعائم إستراتيجية،
- محفّزات إستراتيجية،
- برامج إستراتيجية،
- مبادرات إستراتيجية.

- إعادة التنظيم الهيكلي والوظيفي للإدارة العامة للديوانة:

إستجابة لمتطلبات التطور التقني والتكنولوجي الذي طرأ على العمل الديواني والموجه أساسا لمكافحة تيارات التهريب والغش التجاري والتدفق الغير مشروع للبضائع والأموال وتماشيا مع التطور الحاصل على مستوى الموارد البشرية سواء من حيث العديد أو من حيث الطّفرة الحاصلة على مستوى الرتب والنتاجة على مراجعة المسار المهني لمنتسبي الديوانة، شرعت الإدارة العامة للديوانة في إعداد تصوّر جديد لتنظيمها الهيكلي والوظيفي بإعتماد مبدأ اللامركزية (المشمولات والخدمات) المبنية على إدارة المخاطر من أجل تقريب الخدمات من طالبيها وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية على المهمة الجبائية والمهمة الرقابية الموكولتين لمصالح الديوانة مع الأخذ بعين الإعتبار للهدف الإستراتيجي المتعلّق بتسهيل التجارة وتبسيط الإجراءات الديوانية.

- تركيز نظام معلوماتي جديد:

من بين التوجهات المستقبلية والتي ستساهم بصفة فعالة في تحسين الأداء بالنسبة لبرنامج الديوانة هو إقتناء نظام معلوماتي جديد في إطار البرنامج الثالث لتطوير الصادرات والممول من قبل البنك الدولي. وسيمكّن هذا النظام من تجاوز النقائص العديدة للنظام الحالي مع تقليص آجال تبادل الوثائق

الإدارية بين مصالح الإدارة العامة للديوانة ومصالح الإدارات الجهوية علاوة على تسهيل التبادل الإلكتروني للمعلومات بين مختلف المتدخلين والمتعاملين الإقتصاديين مع الديوانة التونسية. ويشتمل النظام المعلوماتي الجديد على العديد من التطبيقات التي ستساهم في تجميع المعطيات بمختلف مصادرها وتحليلها وتوفّر بالتالي أداة مساعدة على إتخاذ القرار.

برنامج الحماية

تم تعيين السيد سامي الزوبيدي المدير العام للأداءات رئيساً لبرنامج الجباية بداية من شهر أكتوبر 2016.

1- التقديم العام للبرنامج:

يشمل برنامج الجباية مجموع المصالح المركزيّة والخارجيّة للإدارة العامّة للأداءات ومن أبرز مشمولاتها:

- السهر على نشر المعلومة الجبائية وإرشاد المطالبين بالأداء ومساندتهم ،
- مراقبة تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية ومراقبة قاعدة الأداءات والمعالم والضرائب والأتاوي وغيرها من الموارد الجبائية الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية،
- مكافحة التهرب الجبائي و وضع نظام معلومات يمكن من الاطلاع على المعطيات ذات الطابع الجبائي وتحليلها واستغلالها لاتخاذ القرار المناسب،
- تحديد أهداف المراقبة الجبائية ومتابعة نشاط المصالح الخارجية وتنسيق أعمالها،
- الإجابة على عرائض المطالبين بالأداء وإعادة النظر في المبالغ الموظفة بموجب قرارات التوظيف،
- متابعة النزاع المتعلق بأساس الأداء والنزاع الجبائي الجزائي،
- إرساء منظومة الجودة والسهر على تعميمها.

أهداف البرنامج ومؤشرات قياس الأداء:

يساهم برنامج الجباية في رسم وتنفيذ السياسة الجبائية للبلاد تعبئة موارد الخزينة وتمثل إستراتيجيته في دعم القيم التي تلتزم بها إدارة الجباية تجاه المطالب بالأداء والمتمثلة في النزاهة والشفافية والحياد والعمل على الارتقاء بمصالحها إلى أفضل مستويات حوكمة التصرف الإداري والمالي وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

يعمل برنامج الجباية على تحقيق الأهداف التالية:

- **تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات من خلال تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء.**
المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد
المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشكايات الجبائية.
- **الحد من ظاهرة التهرب الجبائي من خلال إعادة هيكلة وتنظيم مصالح الإدارة العامة للأداءات وتطوير منظومة تبادل المعلومات لأغراض جبائية.**
المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة.
المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية.
المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية.
- **ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها من خلال تدعيم استغلال نظام المعلومات وتطوير منظومة التصرف الإداري وتوفير وسائل العمل البشرية والمادية.**
المؤشر 3.2.0.2 : مردود المراقبة الجبائية.
المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
المؤشر 3.3.0.2 : موطن سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

2- تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 :

1.2- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج الجباية لسنة 2019 ما قدره 165117 أ.د مقابل 161 434 أ.د حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 102% وتم توزيع جملة هذه الإعتمادات كما يلي:

نفقات التأجير: 152 364 أ.د. بنسبة 100,3% من جملة إعتمادات البرنامج.
نفقات وسائل المصالح: 7 785 أ.د. بنسبة 115,2% من جملة إعتمادات البرنامج.
نفقات تدخل عمومي: 1764 أ.د بنسبة 1482,4% من جملة إعتمادات البرنامج.
نفقات إستثمارات مباشرة: 3204 أ.د. بنسبة 2.01% من جملة إعتمادات البرنامج.

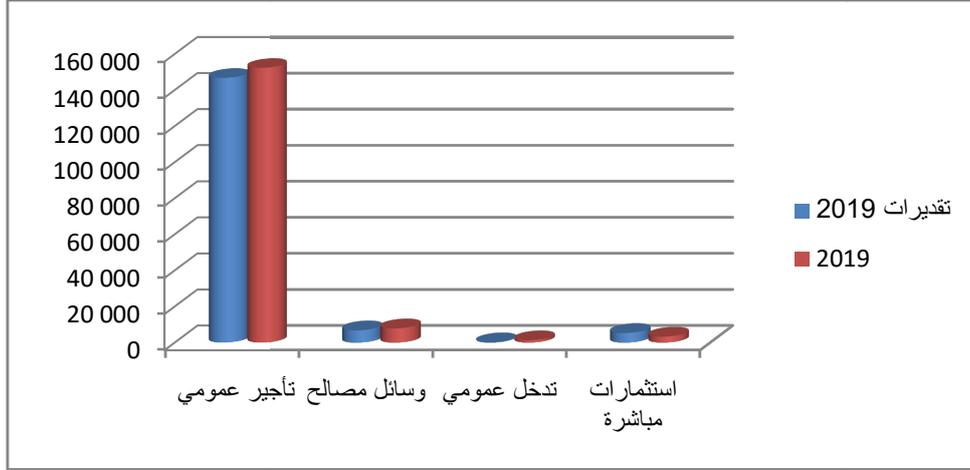
جدول عدد3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات		إنجازات 2019 -2	تقديرات 2019 ق م ت -1	تقديرات 2019 ق م	بيان النفقات
مقارنة بالتقديرات					
نسبة الإنجاز % ق م	المبلغ (1)-(2)				
102,0%	3 179	161 913	158 734	153 734	نفقات تصرف
100,3%	504	152 364	151 860	146 860	تأجير عمومي
115,2%	1 030	7 785	6 755	6 755	وسائل المصالح
1482,4%	1 645	1 764	119	119	تدخل عمومي
118,7%	504	3 204	2 700	2 700	نفقات تنمية
118,7%	504	3 204	2 700	2 700	استثمارات مباشرة
118,7%	504	3 204	2 700	2 700	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	على القروض الخارجية
-	0	0	0	0	تمويل عمومي
-	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	على القروض الخارجية
-	0	0	0	0	صناديق خزينة
102,3%	3 683	165 117	161 434	156 434	المجموع العام:

رسم بياني عدد 3: مقارنة بين تقديرات (ق م تكميلي) وانجازات ميزانية برنامج الجباية لسنة 2019 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)



2-2- تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

أهم الإصلاحات الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

تضمنت قوانين المالية لسنوات 2017 و 2018 و 2019 إجراءات لتبسيط النظام الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات والأفراد والتصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية وتعصير الإدارة الجبائية. كما تم في هذا الإطار اتخاذ جملة من الإجراءات تساهم في دعم الأهداف الإستراتيجية لبرنامج الجباية وخاصة منها:

- إعادة هيكلة وتنظيم مصالح الإدارة العامة للأداءات وتوحيد مهام التصرف والمراقبة والاستخلاص على المدى المتوسط وإحداث الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص
- تطوير منظومة تبادل المعلومات لأغراض جبائية عند الطلب وتطوير منظومة التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية.
- تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء.
- إجراء عملية تدقيق خارجي للمصالح الجبائية وفق المعايير والاشتراطات الفنية للمنظومة الدولية (TADAT) ووضع برنامج عمل 2018-2020 يهدف إلى الارتقاء بمصالح الجباية إلى مستوى أفضل الممارسات الدولية.

- إعداد منظومة لانتقاء الملفات في إطار المراجعة الجبائية مبنية على التصرف في المخاطر تمكّن من اختيار الملفات الأكثر مردودية.
- إعادة النظر في القاعدة الوثائقية (طريقة إدراج المحتوى وطريقة تصنيفه ومحرك البحث (Alfresco))
- توفير أدلة الإجراءات والتصرف في مجال المراقبة الجبائية والخدمات المسداة للمطالبيين بالأداء.
- وضع خطة عمل لتطوير منظومة إعلامية تمكّن مصالح الجبائية من النفاذ لمختلف المنظومات الوطنية (ب.ت.و/ وزارة الداخلية / منظومة الملكية العقارية / وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية).
- إعداد برنامج لاقتناء أو بناء مقرات، مع الأخذ بعين الاعتبار لتجميع المصالح وتقريبها من المطالب بالأداء.

أنشطة البرنامج :

• الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

أصدرت مصالح الجبائية 15.198 قرارا في التوظيف الاجباري في سنة 2019 بمجموع مبالغ موظفة قدرها 1.044.347 م.د. مقابل 11.540 قرارا في التوظيف في سنة 2018 بمبالغ موظفة مجموعها 970.924 م.د. وهو ما يمثل نسبة زيادة بـ 7.6% في مستوى المردود من حيث المبالغ الموظفة و 31.6% من حيث عدد قرارات التوظيف.

وتمثل قرارات التوظيف الإجباري الصادرة بسبب عدم امتثال المطالبيين بالأداء إلى التنابيه الموجهة إليهم لإيداع تصاريحهم النسبة الأكبر من ناحية العدد فقد بلغ عدد تلك القرارات 10.736 قرارا في سنة 2019 بمبالغ موظفة مجموعها 394 م.د. مقابل 6.075 قرارا في سنة 2018 بمبالغ موظفة مجموعها 191 م.د. وتليها القرارات المتخذة إثر مراجعة أولية بـ 3.451 قرارا وإثر عمليات مراجعة معمقة بـ 589 قرارا.

وتحتل القرارات الصادرة إثر عمليات مراجعة معمقة المرتبة الأولى من ناحية المردود بـ 474 م.د. في سنة 2019 (مقابل 592 م.د. في سنة 2018) تليها القرارات الصادرة بسبب

عدم امتثال المطالبين بالأداء إلى التتابيه الموجهة إليهم لإيداع تصاريحهم بـ 394 م.د. (مقابل 191 م.د سنة 2018)

• متابعة عرائض المطالبين بالأداء :

قامت وحدة النزاع الجبائي والمصالحة الجبائية خلال سنة 2019 بدراسة العرائض الواردة عليها من قبل المطالبين بالأداء والمتعلقة خاصة بطلب إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري ومقررات سحب النظام التقديري والقرارات التي تتخذها مصالح الجباية بخصوص مطالب استرجاع الأداء الزائد وعديد الإشكاليات التي تتعلق بمجالات التنسيق مع مصالح الاستخلاص بخصوص تثقيف وتعديل سندات الاستخلاص نتيجة الاحكام القضائية كما تتلقى الوحدة عرائض بخصوص محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية ومطالب الصلح بشأنها.

وقد بلغ خلال سنة 2019 عدد تلك العرائض 573 وتمت دراسة حوالي 259 عريضة وتمت إحالة 273 بطاقة إلى لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري حول متابعة وضعيات جبائية 84 منها بطلب من اللجنة و 189 بمبادرة من الإدارة العامة للاداءات.

أما بالنسبة إلى العرائض المتعلقة بالتماس إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء التي لم يصدر في شأنها حكم في الأصل لإنقضاء الأجل القانوني للإعتراض عليها أو لرفض الاعتراض عليها شكلا التي تعهدت بها لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري وأبدت رأيها في شأنها فقد بلغت 332 ملفا حيث أقرت أسس التوظيف بالنسبة لـ 50 ملفا وأوصت بمراجعة التوظيف بالتعديل أو بالسحب بالنسبة لـ 91 ملفا بينما اعتبرت 36 ملفا خارجا عن أنظارها إما لصدور أحكام قضائية نظرت في أصل النزاع أو لعدم تعلق العريضة بالتوظيف الإجباري أو لتجاوز أجل 5 سنوات بالنسبة للعرائض الموجهة مباشرة إلى اللجنة.

وفي إطار متابعة توصيات اللجنة المتعلقة بإعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء تم إصدار 12 مقرر سحب و 79 مقرر تعديل.

• بالنسبة لترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها

في إطار تنفيذ برنامجها السنوي للتكوين وسعيها منها للنهوض بمواردها البشرية وتنمية مؤهلاتها وتمكينها من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي، قامت الإدارة العامة للاداءات إلى

موفى شهر ديسمبر 2019 بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي وبعض المنظمات الدولية (OCDE, FMI) و(credaf DGFIP) فيما يخص التعاون الدولي، بتنظيم 209 دورة تكوينية شارك فيها 4617 إطارا وعونا أي بنسبة إنجاز تناهز 77%.

أهم المحاور	عدد المشاركات	عدد الدورات	
تقنيات المراجعة المعمقة، تقنيات المراجعة المعمقة بتقنيات المراجعة الأولية، مستندات قوانين المالية لسنة 2019، مراقبة الامتيازات الجبائية في مادة معاليم التسجيل، مراقبة الامتيازات الجبائية في مادة معاليم التسجيل، مراقبة الامتيازات الجبائية في مادة معاليم التسجيل، التدقيق في نظام التصرف في الجودة ISO: 900، ضبط النتيجة الجبائية، أخلاقيات المهنة، قراءة وتحليل القوائم المالية وكيفية استغلالها في عمليات التدقيق أسباب إستبعاد المحاسبة وطرق ضبط رقم المعاملات، المنظومة الإعلامية المتعلقة بتحديد الملفات حسب المخاطر (SEDAR)	4188	124	مشاركة ضمن البرنامج الخصوصي
<p>1. (02) مهمات وتربصات في إطار التعاون التونسي الفرنسي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تربص تكويني حول تكوين متفقدني المالية العمومية • زيارة للاطلاع على التجربة الفرنسية في مجال توسيع قاعدة الأداء <p>2. سبع عشرة (17) دورة تكوينية ومهمات وملتقيات في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حضور الاجتماع السادس للإطار الشامل لمشروع مقاومة تاكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح BEPS بفرنسا. • حضور أشغال الملتقى 31 لمجموعة تقييم النظراء بالمنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية بفرنسا. • الاجتماع السادس للمبادرة الإفريقية المتعلقة بمناقشة سبل تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات لأغراض جبائية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة نظرا لتأثيرها على تعبئة الموارد المحلية بروندا. • 03 ملتقيات تكوينية حول استخلاص الديون الجبائية بتونس • حضور الاجتماع السابع للإطار الشامل لمشروع مقاومة تاكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح BEPS بفرنسا • الملتقى التكويني حول معيار المستفيد الحقيقي بتونس • حضور اجتماع فريق العمل رقم 11 بشأن المخططات الضريبية الموجهة للاستغلال المفرط للنظم التفاضلية Planification fiscale agressive المنصوص عليها بالنقطة 12 من برنامج تفادي ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق تاكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح BEPS" بفرنسا. • حضور اجتماع فريق العمل رقم 1 المتعلق بالاتفاقيات الجبائية لتفادي الازدواج الضريبي والمسائل المرتبطة بتاكل القاعدة وتحويل الأرباح BEPS بفرنسا. • حضور المؤتمر السابع للسلطات المختصة للمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية وحضور جلسة عمل مع السلطات الفرنسية المختصة في مجال تبادل المعلومات لأغراض جبائية بفرنسا. • حضور ورشة عمل حول مناقشة الاتفاقيات الدولية بديكار – السنغال. • حضور الاجتماع 23 لفريق العمل عدد 11 المنبثق عن برنامج تاكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح. • حضور اجتماع فريق العمل رقم 1 المتعلق بالاتفاقيات الجبائية لتفادي الازدواج الضريبي والمسائل المرتبطة بتاكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح حول محور الاقتصاد الرقمي بفرنسا. • حضور أشغال الملتقى 33 لمجموعة تقييم نظراء للمنتدى الدولي للشفافية والتبادل الدولي 	168	36	مشاركة ضمن برنامج التعاون الدولي

<p>للمعلومات.</p> <ul style="list-style-type: none"> • حضور اشغال الاجتماع 12 للمنتدى الدولي للشفافية. • حضور اجتماع فريق العمل عدد 11 المنبثق عن برنامج تاكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح. <p>3. دورات تكوينية ومهمات في إطار التعاون مع صندوق النقد الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حضور ورشة عمل حول السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والتطبيق بالكويت • المشاركة في دورة تكوينية حول ادارة الاداء في الادارات الضريبية بالكويت <p>4. ملتقيات في إطار التعاون مع مركز اللقاءات والدراسات لمسييري الإدارات الجبائية CREDAF</p> <ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في أشغال فريق عمل حول "البحث عن المادة الجبائية: الاستقصاءات ومراقبة المعاملات الالكترونية. • حضور أشغال فريق عمل حول المتطلبات الأساسية للتحكم في نظم المعلومات. • حضور الاجتماع الأول لمسييري الإدارات الجبائية الذي نظمه منتدى الإدارات الجبائية الإفريقية ATAF بالاشتراك مع الإدارة العامة للأداءات المغربية بالمغرب. • حضور الاجتماع الجهوي الثالث للإطار الشامل لبرنامج للإطار الشامل لبرنامج تفادي ظاهرة تاكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح للبلدان الفرنكوفونية بالسنغال. <p>5. سبغ (07) مشاركات أخرى نظمها معهد الاقتصاد الجمركي بالجزائر IEDF :</p> <ul style="list-style-type: none"> • حضور اجتماع مجلس إدارة IEDF في دورته العادية الأولى والإشراف على لجنة الاختبار الشفاهي لاختبار طلبة دفعة استثنائية لمعهد IEDF وحضور الاجتماع المشترك بين IFID و IEDF • تقديم 03 محاضرات حول الاداء على القيمة المضافة في النظام الجبائي التونسي والمراجعة الجبائية والضرائب المباشرة بالجزائر • حضور اجتماع مجلس إدارة معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر في دورته العادية الثانية والإشراف على لجنة الاختبار الشفاهي لاختبار طلبة الدفعة 38 للمعهد. • حضور اجتماع مجلس إدارة IEDF في دورته العادية الثالثة. <p>6. مشاركات لدى منظمات و دول أخرى في إطار التعاون الدولي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ملتنقى حول التجربة التتموية للصين. • The third doing business technical deep dive • ورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي في اطار تنفيذ برنامج first بالتعاون مع وزارة المالية • حضور اجتماع برنامج التكوين first 	261	49	مشاركة ضمن برنامج التكوين المشترك بين مختلف مصالح وزارة المالية
<p>النظام المعلوماتي لمتابعة الأداء، تكوين المكونين و هندسة التكوين ، تبويب الميزانية، أي تصرف عمومي في ظل أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية، ورشة عمل بين القطب القضائي الاقتصادي والمالي والإدارات الراجعة بالنظر الى إشراف وزارة المالية، السلامة المعلوماتية، إرساء وتطوير أنظمة معلوماتية مندمجة مستوى 1، رقمنة وتحديث الإدارة، التصرف في الميزانية حسب الأهداف: أهم المفاهيم والتقديم العام، التصرف في الميزانية حسب الأهداف: الرقابة، يوم تكويني حول التنزيل العملي للبرامج، التصرف في الميزانية حسب الأهداف: قيادة البرامج، التصرف في الميزانية حسب الأهداف: اطار النفقات متوسط المدى، النفاذ الى المعلومة علية، الانكليزية المتخصصة في المجال الاقتصادي والمالي و التسيير والممارسات الناجحة للفريق (Coaching et pratiques gagnantes d'équipe)، التواصل البيداغوجي، تدعيم القدرات النسائية في مجال القيادة والمهارات اللينة والتواصل، ورشة عمل حول السيناريوهات المستقبلية لإعداد الإستراتيجية</p>			

الإثباتية لتخفيض انبعاث الكربون في قطاع الطاقة في تونس، ورشة عمل حول الأسعار والجبائية في قطاع الطاقة، منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات المسجلة والأرشفة الإلكترونية، ملتقى علمي حول ou va le régime de l'exportation ، ورشة عمل حول دليل الإجراءات المتعلقة باسناد ومتابعة الامتيازات المالية المنصوص عليها بمجلة الاستثمار، مشروع تركيز القانون الأساسي الجديد للميزانية، الذكاء الاصطناعي، الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، ملتقى حول تطوير حراك الموظفين، ورشة عمل حول ترتيب الإصلاحات الأولية لتحسين مناخ الأعمال في إطار التعاون مع مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية MCC يوم دراسي حول التكوين في المحاسبة والامتحان الوطني للحصول على شهادة الدراسات العليا للمراجعة في المحاسبة، منتدى حول إعادة إدماج المهاجرين التونسيين العائدين.			
	4617	209	المجموع

الهدف 1.0.2 : تحسين مستوى جودة إيداء الخدمات:

تقديم الهدف :

تم إعتقاد هذه المؤشرات بالنظر لأهمية دور الإدارة في توجيه وإرشاد المتعاملين معها لحثهم على الإمتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من ناحية وتوفير أحسن ظروف إيداء الخدمات الإدارية من خلال تطوير جودة الإستقبال والتقليص في آجال إيداء الخدمات من ناحية أخرى.

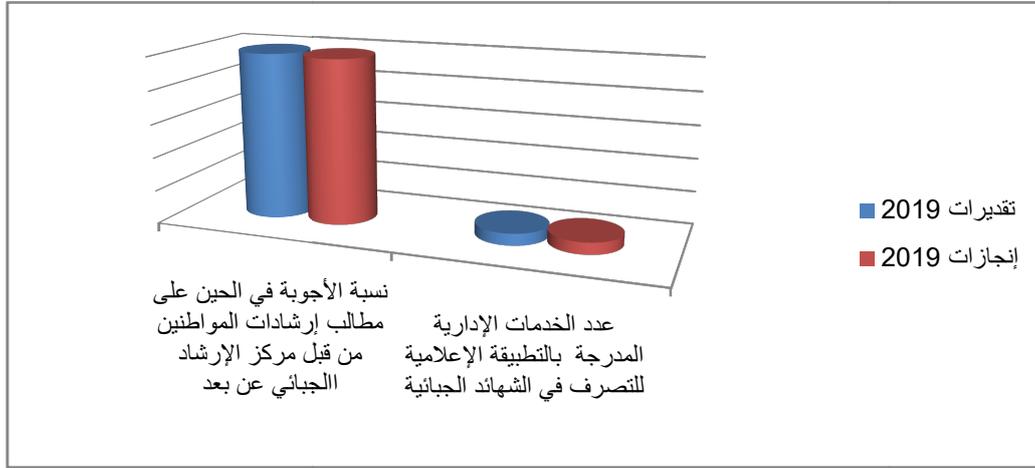
جدول عدد5: الهدف الإستراتيجي 1.0.2: تحسين مستوى جودة إيداء الخدمات

مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين إنجازات 2018 و إنجازات 2019		مقارنة بين تقديرات 2019 و إنجازات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد	%	99,93	100	99,9	0	0	-0,1	0
المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهاد الجبائية	عدد	8	7	7	-1	-13	0	0

الهدف الإستراتيجي 1.0.2:
تحسين مستوى جودة إيداء الخدمات

رسم بياني عدد5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة
بالهدف الإستراتيجي: 1.0.2 تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات لسنة 2019



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

تم انجاز الهدف بنسبة 99.9% حيث بلغ عدد المكالمات الهاتفية التي تلقاها المركز خلال سنة 2019، 18317 مكالمة تمت الإجابة فيها حينيا على عدد 17314 ورغم هذا التطور فإن المركز يشكو من العديد من الصعوبات الهيكلية التي تؤثر سلبا على سير عمله وتتمثل في نقص في عدد الإطارات المكلفة بالرد على المكالمات الهاتفية (10 أعوان سنة 2019 مقابل 12 عون سنة 2018) إلى جانب عزوف الإطارات عن الالتحاق بالمركز.

في إطار برنامج (Tunisia first) الرامي إلى تعصير إدارة الجبائية بتونس، قام فريق من خبراء في الإعلامية والتصرف في مرحلة أولى بمهمة تدقيق للمركز شملت الجانب التنظيمي واللوجستي على أن يتم تدارك الإخلالات في مرحلة لاحقة خلال سنة 2020.

المؤشر 2.1.0.2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهاد الجبائية

تم انجاز الهدف بنسبة % 100 حيث تم إدراج 07 شهاد بالتطبيق الإعلامية للتصرف الجبائية.

الهدف 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.

تقديم الهدف:

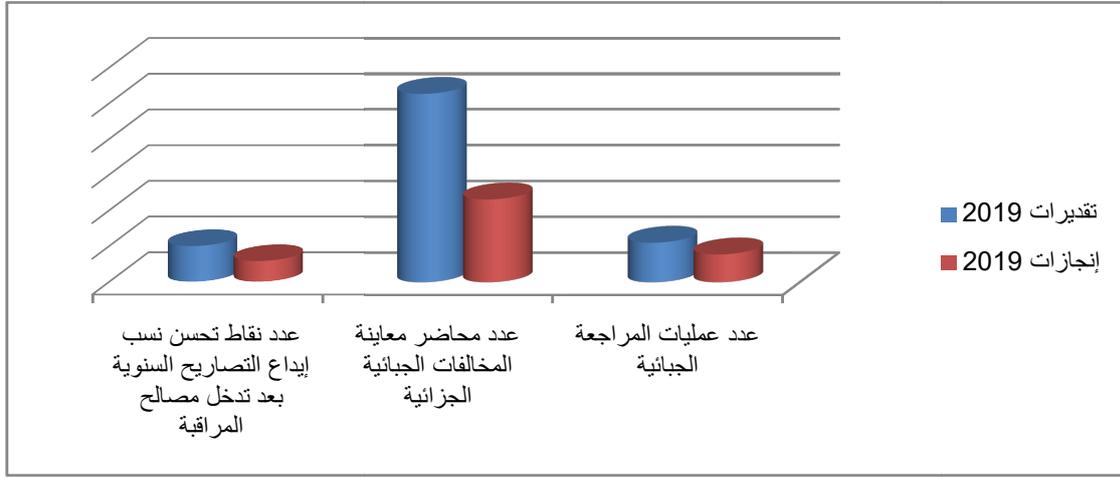
يمكن هذا الهدف من تقييم درجة نجاعة سياسة إدارة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي وآثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الإمتثال التلقائي. ويتنزل هذا الهدف في إطار لتحكم في التوازنات المالية العمومية ضمان ديمومة الميزانية.

جدول عدد 5:

الهدف الإستراتيجي 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.

الهدف: 2.0.2:	مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين إنجازات 2018 و إنجازات 2019	
			ا	ب	ج	د=ج-ا	د/ا
						م=ج-ب	م/ب
الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	عدد	18,1	20	18,6	0,5	3%
	المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية	عدد	44050	105000	46166	2116	5%
	المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية	عدد	15690	22000	15477	-213	-1%

رسم بياني عدد 5: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 2.0.2 : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي لسنة 2019



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة
تم انجاز الهدف بنسبة 97% حيث بلغ الفارق 18,6 نقطة بين نسب إيداع في آخر السنة بتاريخ انقضاء الآجال القانونية لإيداع التصاريح السنوية بعنوان سنة 2018 في حين أن الهدف المنشود قدر 20 نقطة.

المؤشر 2.2.0.2: عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية
تم انجاز الهدف بنسبة 44% حيث تمت معاينة 46.166 مخالفة خلال سنة 2019 في حين أن الهدف المنشود قدر بـ 105.000.

المؤشر 3.2.0.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية
بلغت نسبة إنجاز الهدف 70.35% حيث تم تبليغ 15.477 إعلام بنتائج مراجعة بينما تم تحديد الهدف المنشود في مستوى 22.000 إعلام بنتائج مراجعة ويعود ذلك بالأساس إلى الجهود المبذولة خلال سنة 2019 لتسوية عمليات مراجعة تم إنجازها خلال فترة 2015-2017 ولم يتم البت فيها إلى موفى سنة 2018.

الهدف 3.0.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها

تقديم الهدف:

يمكن هذا الهدف من توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائية نحو القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائية المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهمية وحجم النشاط .

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

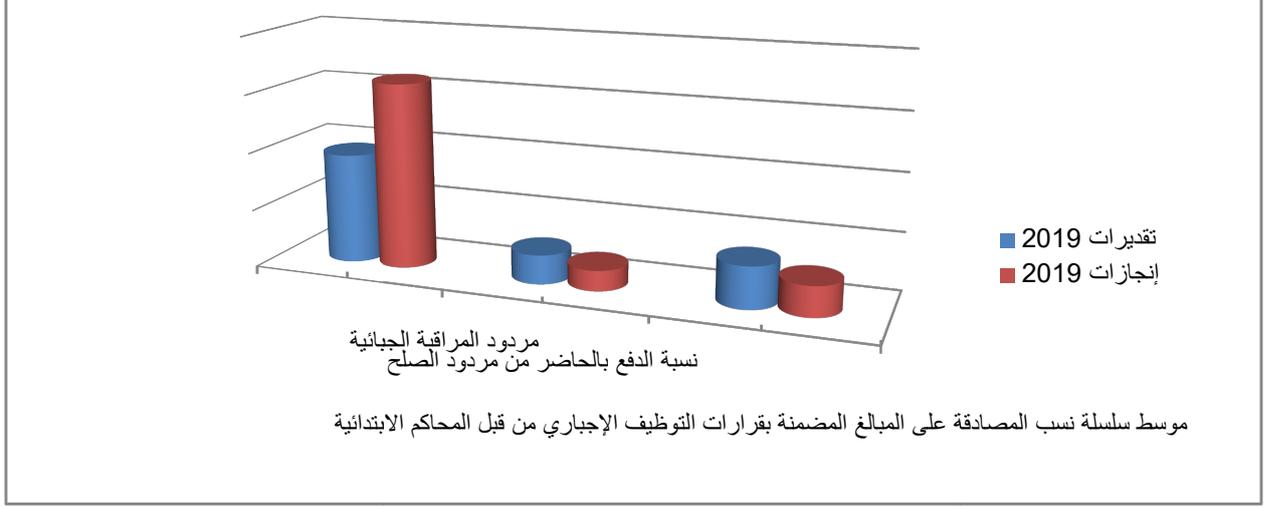
تمكن هذه المؤشرات من قياس نسبة تطور المردود المالي لمصالح المراقبة بصفة عامة وبصفة خاصة من قياس قدرة هذه المصالح على إقناع المطالب بالأداء لإبرام صلح بخصوص عمليات المراقبة من خلال توفير كافة الضمانات التشريعية وتقادي الشطط عند إعادة ضبط أسس الأداء كما تمكن هذه المؤشرات من تحديد موطن سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

جدول عدد 5: الهدف الإستراتيجي 3.0.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها

الهدف 3.0.2:	مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين إنجازات 2018 و إنجازات 2019		مقارنة بين تقديرات 2019 و إنجازات 2019	
			أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ	م=ج-ب	م/ب
ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية	مليون دينار	2729	1900	3200	471	17%	1300	68%
	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.	%	31,8	50	35,3	3,5	11%	-14,7	-29%
	المؤشر 3.3.0.2 : موطن سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية	%	70,35	72	70,4	0,05	99,9%	-1,6	-2,2%

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة
بالهدف 3.0.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مرد وديتها



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية

تم انجاز الهدف بنسبة %168 حيث بلغ مردود المراقبة 3.200 مليون دينار في حين أن الهدف المنشود قدر ب 1.900 م د. ويرجع ذلك إلى تطور مردود المراقبة الجبائية بإدارة المؤسسات الكبرى وتحسن ظروف المراقبة الميدانية وإلى اعتماد منظومة التصرف في المخاطر لانتقاء الملفات الجبائية موضوع برنامج المراجعة الجبائية.

المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

تم انجاز الهدف بنسبة %70.6 حيث بلغت نسبة المبالغ المستخلصة بالحاضر %35.3 في حين أن الهدف المنشود قدر ب %50.

المؤشر 3.3.0.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

تم انجاز الهدف بنسبة %99.08 حيث بلغ موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية %70.4 مقابل %70.35 خلال سنة 2018.

ويعزى تطور المؤشر إلى اعتماد طريقة إحتساب جديدة تعكس بصفة أوضح وأدق واقع توزع نسب المصادقة من قبل المحاكم الإبتدائية بين مختلف المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات.

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

الاهداف	التدخلات	الأنشطة
تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	المحافظة على شهادة المطابقة لمواصفات نظام الجود ISO 9001 المتحصل عليها بالنسبة 25 مكتب مراقبة أداءات	أ4 :إسداء الخدمات ومتابعة ومساندة مصالح المركز الجهوي
	استكمال الأعمال المتعلقة بمشروع الحصول على شهادة المطابقة لمواصفات نظام الجودة بإدارة المؤسسات الكبرى	
	إدراج عدد من الخدمات الإدارية بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادات الجبائية	
	القيام بسبر آراء حول مدى رضا المتعاملين مع مكاتب مراقبة الأداءات المعنية بإرساء منظومة جودة التصرف ISO 9001	
	تدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء وتطوير عدد من الخدمات الجبائية لوضعها على الخط	
الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	تركيز وتفعيل مراكز مراقبة أداءات إطفائية	أ1 : القيادة و التأطير ومساندة مصالح الأداءات
	إستكمال الأعمال المتعلقة بمشروع تعصير إدارة الجبائية (Tunisia First) يهدف إلى الارتقاء بمصالح الجبائية إلى مستوى أفضل الممارسات الدولية (برنامج عمل 2018 - 2020)	
التهرب الجبائي	مواصلة الحملة التحسيسية خارج إطار المراقبة، بهدف ترسيخ الوعي الجبائي للمطالبيين بالأداء وحثهم على تسوية وضعيتهم تلقائيا دون تدخل مصالح المراقبة	أ3 : مراقبة الإمتثال الجبائي
	إستكمال الأعمال المتعلقة بمشروع اعتماد جهاز تسجيل العمليات بالنسبة لمؤسسات الإستهلاك على عين المكان	
ترشييد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها	استكمال الأعمال المتعلقة بمشروع تعصير إدارة الجبائية (Tunisia First) يهدف إلى الارتقاء بمصالح الجبائية إلى مستوى أفضل الممارسات الدولية (برنامج عمل 2018 - 2020)	أ2 : التحكم في التصرف في الملفات الجبائية ذات الانعكاس المالي الهام
	إستكمال الأعمال المتعلقة بمشروع نظم التبادل الحيني والآلي للمعلومات مع الهياكل التابعة لوزارة المالية وإبرام اتفاقيات مع الهياكل الحكومية التابعة لوزارات أخريفي نفس الغرض	
	الشروع في إعداد الأدلة القطاعية: تحديد القطاعات المعنية وفريق العمل	
	تعزيز الإجراءات بالنسبة لعمليات المراجعة الجبائية ووضع تطبيقية إعلامية لتحسين انتقاء الملفات حسب أهمية المخاطر (Scoring)	
	تنمية مؤهلات الموارد البشرية وتمكينها من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي و مع بعض المنظمات الدولية (OCDE , FMI , CREDAF , DGFI)CREDAF , DGFI) فيما يخص التعاون الدولي.	

برنامج المحاسبة العمومية

تم تعيين السيد رفيق شوشان المدير العام للمحاسبة العمومية والإستخلاص رئيساً لبرنامج المحاسبة العمومية خلال سنة 2019 .

1- التقديم العام للبرنامج:

يسعى برنامج المحاسبة العمومية، إلى تطوير طرق التصرف وإرساء الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين مهام استخلاص الموارد وترشيد مسالك تأدية ودفع النفقات العمومية ومسك وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقية.

- ويرتكز برنامج المحاسبة العمومية على ثلاث مجموعات من الإجراءات الجوهرية تتمثل في:
- متابعة الأداء وذلك بتحديد أهداف قابلة للقياس ومتابعة مدى تحقيقها بالاستناد إلى مؤشرات،
 - تطوير منهجية عقود الأهداف والبرامج بين رئيس البرنامج والمتدخلين من المستوى الوسيط ثم بين المشرفين من المستوى الوسيط والمتدخلين من المستوى العملي،
 - اعتماد حوار التصرف في ضبط الأهداف والمؤشرات التابعة لها.

الأولويات الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية:

يهدف مواكبة الإدارة العمومية الحديثة والعصرية، وبحثاً عن مزيد من النجاعة والشفافية، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص البحث عن السبل الكفيلة لترشيد مهمة تأمين استخلاص الديون الجبائية والموارد الأخرى لفائدة ميزانية الدولة.

كما تقوم الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بإعادة النظر في دور المحاسب العمومي في تأدية نفقات الميزانية وفق المنظور البرامجي، وذلك بمراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيدة للنفقات، وكذلك بالمساهمة في إعداد تبويب جديد يستجيب لمتطلبات التصرف حسب الأهداف.

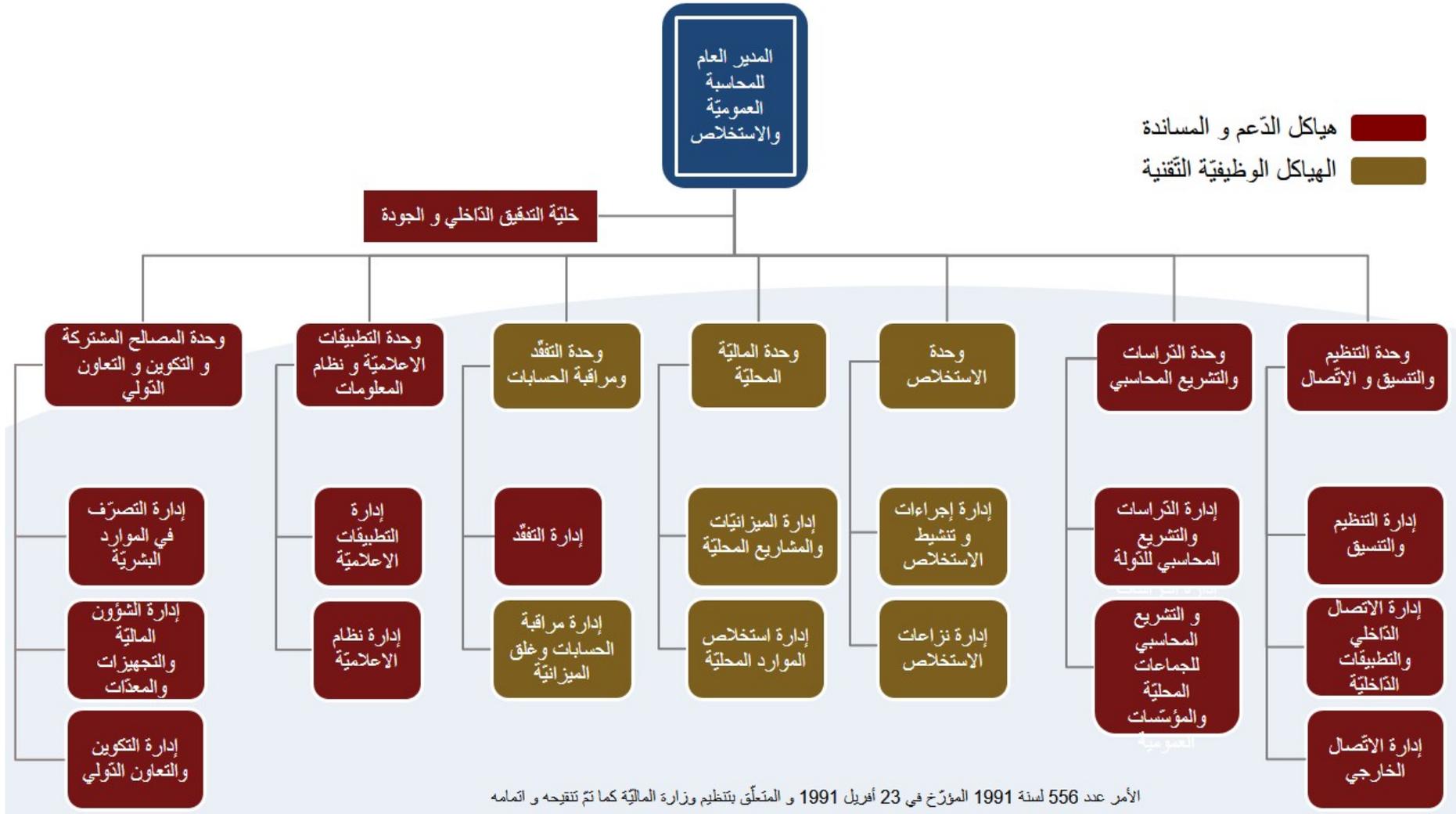
وفي إطار ندرة الأموال، أصبحت مهمة التحكم في مسالك استخلاص الشيكات وتجميع الأموال في حساب وحيد في آجال سريعة من الأولويات بالنسبة لإدارة المحاسبة العمومية.

من ناحية أخرى، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إنجاز الدراسة الرامية إلى إرساء نظام محاسبي جديد مستمد من المعايير الدولية يمكن من الإداء في أحسن الآجال بمعلومة محاسبية شاملة وموثوق بها وتفصح بشفافية عن الوضع المالي للهيكل العمومي ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانية.

هيكل البرنامج:

خارطة البرنامج:

المصالح المركزية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص



المصالح الخارجية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص	
<ul style="list-style-type: none"> ◆ الخزينة العامة للبلاد التونسية. ◆ الأمانة العامة للمصاريف. ◆ أمانات المصاريف لدى الوزارات ◆ مستودع الطابع الجبائي. ◆ مركز النداء والتصرف في المخالفات المرورية والخطايا والعقوبات المالية. ◆ قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق. 	<p style="text-align: center;">المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الوطني</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ أمانات المال الجهوية . ◆ قباضات المجالس الجهوية. ◆ أمانة المصاريف لدى بلدية تونس. 	<p style="text-align: center;">المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الجهوي</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ القباضات المالية . ◆ قباضة التصرف في المؤسسات العمومية . ◆ قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى . ◆ قطب استخلاص أداءات المؤسسات المتوسطة. ◆ مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد . ◆ قباضات تسجيل عقود الشركات ◆ القباضات البلدية ◆ المراكز المحاسبية لاستخلاص محاصيل مواد الإختصاصات 	<p style="text-align: center;">المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص المحلي</p>

II. تقديم عام لإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

• الاستخلاص:

قصد تحسين مردودية استخلاص الديون العمومية المثقلة والعمل على إحكام إجراءات الاستخلاص، دأبت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على إتباع منهجية الأهداف وتركيز السبل الكفيلة لتحقيق النجاعة في استخلاص موارد ميزانية الدولة وخاصة الديون الجبائية وغير الجبائية وقد تم تسجيل نتائج ايجابية خلال سنة 2019:

- أهم نتائج استخلاص الموارد العامة للدولة:

تطور الموارد *		الموارد (م . د)		الموارد العامة للجبائية
%	م . د	2019	2018	
3%	186,4	7039,4	6853,0	جملة موارد النظام الديواني
23%	4127,5	21861,7	17734,2	جملة موارد النظام الداخلي
17,55%	4314,0	28901,1	24587,1	جملة الموارد العامة

(*): نسبة تطوّر استخلاص الموارد الجبائية باعتبار مبالغ فائض الأداء التي تمّ إرجاعها من جملة المبالغ المستخلصة بمناسبة عملية التجميع لدى أمين المال العام.

سجّلت الموارد الجبائية لسنة 2019، تطورا بنسبة 17.55 % مقارنة بسنة 2018. حيث بلغت 28901.1 م.د سنة 2019 مقابل 24587.1 م.د سنة 2018 وذلك بعد طرح مبالغ فائض الأداء التي تمّ إرجاعها من جملة المبالغ المستخلصة.

ويعود ذلك بالأساس إلى التطور الهام المسجل بالنسبة لموارد النظام الداخلي بنسبة 23% مقارنة بالنظام الديواني الذي لم يتطور سوى بنسبة 3 % مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2018.

حيث شهدت الأداءات المباشرة تطورا بما قدره 3476,7 م.د محققة بذلك نسبة إنجاز فاقت 100% ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع مداخيل الخصم من المورد على أجور الدولة والجماعات المحلية بما قدره 1132,2 م.د في حين أن الأداءات غير المباشرة تطورت بما قدره 831,3 م.د أي بنسبة 6.32% محققة بذلك نسبة إنجاز فاقت 100% ويعود هذا

التطور بنسبة 65.6% إلى تطور مداخيل الأداء على القيمة المضافة التي سجلت بدورها نسبة إنجاز فاقت 100%.

- استخلاص الديون المثقلة:

يبين الجدول الموالي تطوّر استخلاص الديون المثقلة حسب أصناف الديون الجبائية وغير الجبائية:

2019	2018	2017	بالمليون دينار
1 459,5 63%	887,8	810,3	ديون جبائية
123,7 12%	109,7	107,1	ديون غير جبائية
1 583,2 58%	997,5	917,4	الجملة

سجّل نسق استخلاص الديون المثقلة نسق تصاعدي على مر السنوات الماضية، حيث بلغت الاستخلاصات من الديون المثقلة 1 583,2 م.د سنة 2019، مسجلة نسبة تطور تقدر بـ58% مقارنة بنتائج سنة 2018 ويعود هذا التطور، بالإضافة إلى الجهود المبذولة عادة من قبل قباض المالية، إلى مردود العفو الجبائي لسنة 2019 من جهة، وإلى استخلاص مبالغ هامة بصفة استثنائية خلال سنة 2019 على مستوى قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى من جهة أخرى. ومن أهم هذه المبالغ: 320 م.د تم استخلاصها بعنوان دين مثقل بذمة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ومبلغ 183 م.د بعنوان دين مثقل بذمة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

نتائج العفو الجبائي:

بالمليون دينار	المبالغ المجدولة	الاستخلاصات إلى موفى سنة 2019	نسبة الاستخلاصات
ديون جبائية	1 870,5	518,6	% 27,8
ديون غير جبائية (الخطايا والعقوبات المالية)	36,5	22	%60,2
الجملة	1 907	540,6	%28

- الإجراءات التي قامت بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية لتحسين نتائج الاستخلاص:

على غرار أعمال المتابعة والتأطير والزيارات الميدانية والتنسيق مع الإدارة العامة للأداءات فقد تم خلال سنة 2019، القيام بعدة إجراءات جديدة تهم مجال الاستخلاص:

← إقرار عفو جبائي لفائدة المطالبين بالأداء:

في إطار الحرص على توفير موارد إضافية لتمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية من ناحية وتيسيرا للمواطن للقيام بواجبه الجبائي على الوجه الأكمل من ناحية أخرى، تم بمقتضى الفصلين 72 و 73 من قانون المالية لسنة 2019 سن إجراءات عفو جبائي مع المطالبين بالأداء تشمل الديون المثقلة الراجعة للدولة والجماعات المحلية.

← الإجراءات التي قامت بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية لإنجاح العفو الجبائي الذي شمل الديون الراجعة للدولة:

✓ توضيح الإجراءات الخاصة بالعفو الجبائي لمختلف المحاسبين العموميين عبر إصدار تعليمات عمل في الغرض.

✓ القيام بدورات تكوينية على مستوى الجهات، حيث تنقل فريق من الإدارة العامة للمحاسبة العمومية لتقديم إجراءات العفو الجبائي والإجابة على مختلف الإشكاليات المعترضة من قبل المحاسبين العموميين.

✓ تحيين منظومة رفيق بخصوص:

- تطبيق التصرف في الديون المثقلة حسب مقتضيات العفو الجبائي.
- تطبيقات تسجيل العقود والكتابات والأحكام وكذلك التصرف في الديون المثقلة لتطبيق النسب الجديدة لخطايا التأخير.

✓ تفعيل برنامج التحسيس حول الانتفاع بإجراءات العفو الجبائي من خلال استعمال البلاغات والإعلانات وكذلك تبليغ مختلف المطالبين بالأداء برسائل تحسيسية قصد حثهم على الانخراط في هذه الإجراءات.

← الحرص على تعبئة موارد الميزانية في أحسن الآجال وترشيد التصرف في السيولة

بتعصير منظومة الدفع باعتماد وسائل الدفع الإلكتروني:

حرصت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص من خلال إستراتيجية الدولة لرقمنة الإدارة من تطوير وسائل الدفع الإلكتروني من خلال عدة مشاريع:

1. تركيز منظومة الدفع الإلكتروني لمخالفات الرادار الآلي:

قامت مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بالتنسيق مع مؤسسة نقديات تونس ومركز الإعلامية بوزارة المالية بتركيز "منظومة الدفع عن بعد" عن طريق البطاقات البنكية أو الهاتف الجوال لخلاص مخالفات الرادار الآلي.

وقد تم تطوير موقع خاص في الغرض عنوانه: www.amendes.finances.gov.tn

انطلق الاستغلال الفعلي له خلال شهر جويلية 2019 وقد تم تسجيل 1756 عملية خلاص عن بعد إلى موفى 2019.

2. تركيز منظومة الدفع عبر مطرفيات الدفع الإلكتروني بالقباضات المالية لمختلف

المعاليم والأداءات:

تم تجهيز 104 قباضة مالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني كدفعة أولى شملت قباضات تونس الكبرى والقباضات المالية بمركز الولاية بالنسبة للولايات الأخرى وانطلق العمل بها بداية من جوان 2019 مسجلة بذلك 2863 عملية خلاص. ومن المنتظر، تجهيز نفس العدد من القباضات كل سنة إلى حين بلوغ نسبة تغطية تقارب 100%.

• استخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية :

تم خلال سنة 2019، استخلاص 1168.9 م.د من موارد الجماعات المحلية (العنوان الأول) مقابل تقديرات باستخلاص 1167.7 م.د أي بنسبة انجاز تقدر ب 100.1% . ويبين الجدول التالي نسبة تطور الاستخلاص بالنسبة لمختلف المعاليم:

بيان الموارد	2018	2019	تطور % 18/19
- المعلوم على العقارات المبنية	46.3	76.1	64%
- المعلوم على الأراضي غير المبنية	27.0	33.4	24%
- المعلوم على المؤسسات	292.3	314.0	7%
- المعلوم على المنزل	24.4	29.2	20%
- مداخيل الأسواق	68.2	89.3	31%
- المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	68.2	54.2	-21%
- معاليم أشغال وإشغال ووقوف	21.3	25.0	17%
- مداخيل الإشهار	9.7	11.8	22%
- معاليم الرخص و الموجبات الإدارية	35.3	36.7	4%
- معاليم الاكزية و المعدات	26.8	34.3	28%
جملة موارد العنوان الأول	1045.4	1168.9	12%

نتائج العفو الجبائي بعنوان المعلوم على العقارات المبنية:

ساهم العفو الجبائي الذي شمل ديون الجماعات المحلية المثقلة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية باستخلاص موارد إضافية تقدر بـ 76.1 م.د. تفوق معدلات الاستخلاص العادية لهذا المعلوم والتي لا تتجاوز 50 م.د. سنويا: (2017: 43 م.د. ، 2018: 46.3 م.د.).

تطور % 18/19	2019	2018	2017	بالمليون دينار
64%	76.1	46.3	43.0	- المعلوم على العقارات المبنية

كما فاقت النتائج المسجلة من مبالغ مستخلصة في إطار العفو الجبائي، التقديرات السنوية المقدرة بـ 63.7 م.د. حيث تم استخلاص 76.1 م.د. أي بنسبة تحقيق للتقديرات تبلغ 119.46% .

النسبة تحقيق التقديرات سنة 2019	تقديرات الميزانية سنة 2019	النتائج المحققة سنة 2019
119.46%	63.7	76.1

- الإجراءات التي قامت بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية لإنجاح العفو الجبائي الذي شمل ديون الجماعات المحلية:

- المساهمة في إعداد المنشور المشترك عدد 8 بتاريخ 14 جوان 2019 حول توضيح أهم الإجراءات المتعلقة بتخفيف العبء الجبائي على المطالبين بخلاص الأداء البلدي وتيسير الإنخراط فيه.
- توضيح إجراءات تخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء بعنوان المعلوم على العقارات المبنية بإصدار تعليمات عمل في الغرض لفائدة السادة القباض.
- القيام بملتقيات إقليمية حول الإشكاليات التطبيقية للإنخراط في العفو الجبائي وكيفية تداركها بالتنسيق مع مركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الداخلية، في

- تنشيط دورات التكوينية لفائدة أعوان وإطارات الجماعات المحلية ورؤساء البلديات المنتخبين ومساعدتهم ورؤساء اللجان المالية بالبلديات.
- **المساهمة في أشغال تركيز مسار اللامركزية بـ:**
- إعداد تصور لمراجعة مقاييس توزيع المال المشترك للجماعات المحلية وتوزيع الموارد المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية.
- تنظيم أيام عمل على مستوى أمانات المال الجهوية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية.
- برمجة دورات تكوينية حول تفعيل دور اللامركزية.
- مساندة البلديات في مجال الاستخلاص ببرنامج إحداث لقباضات بلدية تفعيلا لدور اللامركزية وقد تم خلال سنة 2019 فتح 4 قباضات بلدية في جهات مختلفة: قرمدة ورأس الجبل والشحيحة وقريانة.

• **تأدية النفقات العمومية:**

إنّ دور المحاسب العمومي في تأدية النفقات العمومية في غاية الأهمية إذ تتمثل المهام المناطة بعهدته، في مرحلة أولى، في مراقبة صحّة النفقة وفي مرحلة ثانية في تسديد المبالغ لمستحقيها والتي تعتبر الحلقة الأخيرة الضامنة لصحة عمليات صرف النفقات المنجزة. وقد تمّ خلال سنة 2019، المحافظة على آجال تأدية النفقات العمومية من قبل المحاسب المحدد بـ 5 أيام لسنة.

ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات أهمّها:

- **تطوير المنظومة الإلكترونية للتحويلات البنكية والبريدية:**

تواصلت أعمال تطوير المنظومة الإلكترونية للتحويلات البنكية والبريدية خلال سنة 2019 ممّا مكن من:

- تجميع النفقات المتكررة وتأديتها على دفعة واحدة سواء شهريا أو ظرفيا.
- الضغط على آجال إعداد الوثائق اليدوية للنفقات.

- التقليل من الأخطاء "إدماج عمليات رفض التحويلات بالبند RAP/RV" وضمان المراقبة الإلكترونية للهويات البنكية والبريدية.

ويتمثل تطوير منظومة تأدية النفقات العمومية "أدب وإنصاف وإنصاف واب" في تأدية النفقات المشتركة في الفصول والفقرات والنفقات الفرعية على غرار النفقات ذات الصلة بالتأجير (الساعات الإضافية وساعات الليل) ونفقات الدعم (مشروع تحويل مبالغ الدعم لأصحاب المخازن) وإرسالها إلكترونياً إلى مصالح المحاسب العمومي للمراقبة والإنجاز والتحويل الإلكتروني.

على غرار منظومة تحويل المرتبات والأجور عبر نظام المقاصة الإلكترونية وذلك في إطار تحسين الخدمات المسداة من الإدارة لجميع المستخدمين والتي تمّ إرساؤها (2014-2018)، مكّنت هذه المنظومة من:

- اعتماد المعالجة الإلكترونية لوثائق الإذن بالصرف الجماعي لرواتب ومنح موظفي الدولة على مستوى أمري الصرف والمحاسبين المعنيين مما سيلغي التعامل الورقي المكلف (توفير لأكثر من مليون ورقة A4 سنوياً).

- تحيين قاعدة البيانات "إنصاف" لتتطابق مع البيانات الحقيقية والنهائية على إثر المعالجات التي يقوم بها المتدخلين من خارج المنظومة بالمركز الوطني للإعلامية.

- تراسل بيانات الإذن بالصرف المعتمدة بين المركز الوطني للإعلامية والبنك المركزي عبر نظام تراسل البيانات الذي بدوره سيستغل هذه البيانات لتحويلها لشركة المقاصة.

- « SIBTEL » لمعالجة التحويلات البنكية إلى البنوك التجارية التي ستعتمدها في عملية التحويل لحسابات الموظفين لديها مما سيوفر الوقت والجهد وبالتالي سيحسن الخدمات البنكية المسداة للحرفاء سواء من ناحية تحسين الآجال (المرور من ثلاثة أيام إلى يوم واحد) أو من ناحية توفير السيولة المالية لدى خزينة الدولة (يومين على أقصى تقدير) بين تاريخ تحويل الأموال لحسابات المستفيدين وظهورها في الحساب الجاري للمستفيد.

- التوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل أمري الصرف:

يتمثل هذا المشروع في إنشاء قاعدة معطيات تمكن من التوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل آمري الصرف (les ordonnateurs) والمعطيات الخاصة بمصالحه كالصفة والإمضاء والأمر والتفويض....

- الهدف من تضمين موجبات رفض تأدية النفقة ضمن المنظومة "أدب" :
- التوثيق الآلي لأسباب رفض تأدية النفقة حسب كل هيكل وزاري،
- تكوين قاعدة بيانات للتحاليل المحاسبية التي ستساهم في إثراء منظومة الرقابة المحاسبية بالمعطيات اللازمة للتعرف على أهم المخاطر في مجال تأدية النفقات العمومية بدقة وموضوعية.
- توحيد الإجراءات وأساليب العمل بخصوص كلّ نوعية من أسباب الرفض للنفقات العمومية وتعميمها على جميع المحاسبين العموميين.
- تطوير المنظومة التشريعية والنصوص القانونية لتحسين مردودية المصالح الإدارية (مثال الإستغناء عن بعض الوثائق الإدارية، إعداد تعليمات عمل، ..).
- تمكين مصالح الأمر بالصرف من تحسين آجال تأدية النفقات العمومية وذلك بإجراء التحاليل اللازمة على مذكرات الرفض الخاصة بمصالحهم والإستئناس بالتجارب المماثلة للهياكل الوزارية الأخرى، من خلال الإحصائيات، في تحسين مردودية مصالحهم.

- الدورات التكوينية:

تم خلال سنة 2019، فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان والإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراءات العمومية خاصة منها الصفقات العمومية، النفقات ذات الصلة بالتأجير، النفقات الطارئة، نفقات القنصليات والسفارات بالخارج.

• إعداد الحسابات العمومية:

يتم إعداد حسابات التصرف بالنسبة لجميع المحاسبين العموميين الأولين في أجل أقصاه 28 فيفري من السنة الموالية لسنة التصرف. ويتولّى أمناء المال الجهويين تهيئة الحسابات وتوجيهها إلى دائرة المحاسبات قبل موفى جويلية من السنة الموالية.

تم خلال سنة 2019:

- إحالة قانون المالية لسنة 2017 على مجلس نواب الشعب للمصادقة وذلك بعد إستيفاء كل الإصلاحات والإجابة على تقرير دائرة المحاسبات.
- إعداد الحساب العام للسنة المالية 2017 والوثائق الملحقة به من ملحق للحساب العام والجداول الملحقة وقانون غلق الميزانية وإحالتها إلى دائرة المحاسبات بتاريخ 19 فيفري 2019 و إلى رئاسة الحكومة ثم مجلس نواب الشعب بتاريخ 18 جويلية 2019.
- وإنجاز الحساب العام للسنة المالية 2018 والوثائق الملحقة به في حدود 80 %.

• تطوير النظام المحاسبي للدولة:

تواصلت أعمال فريق تطوير النظام المحاسبي للدولة خلال سنة 2019 ومن أهم المشاريع التي تم انجازها:

-إعداد المخطط المحاسبي للدولة وإصدار قرار المتعلق بتنظيم المحاسبة العامة للدولة

تواصلت أعمال فريق العمل المكلف بدراسة التصنيفة المحاسبية المعتمدة بالخزينة العامة للبلاد التونسية قصد إعداد تصنيفة محاسبية تتلائم مع قواعد المحاسبة العامة ذات القيد المزدوج.

وقد تم تقديم عدة أعمال في الغرض وتقديم الآليات الناجعة من قبل فريق تطوير النظام المحاسبي للدولة وذلك بالتنسيق المتواصل مع جميع الأطراف المعنية كالإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والمجلس الوطني للمعايير المحاسبية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وتم خلال سنة 2019، استكمال إعداد مشروع المخطط المحاسبي للدولة وعرضه على رأي مختلف المتدخلين في المجال والذين تم الأخذ بعين الاعتبار بأرائهم.

كما تمت إحالته إلى المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية قصد المصادقة عليه عملا بأحكام الفصل 3 من النظام الداخلي للمجلس. ومن ثم على أنظار السيد وزير المالية

الذي صادق عليه بتاريخ 14 نوفمبر 2019 وأصدره بقرار منه تم نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 20 فيفري 2020.

وقد تضمن قرار وزير المالية المتعلق بتنظيم المحاسبة العامة للدولة نص القرار وملحقين:

- الملحق "أ": تنظيم المحاسبة العامة للدولة

- الملحق "ب": التصنيف المحاسبية

فيما أحيل ضبط القواعد العامة لسير الحسابات إلى المدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص والذي هو في صدد الانجاز.

- إعداد مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة المحاسبة العمومية

انطلقت منذ سنة 2017، الأعمال الهادفة إلى تنقيح مجلة المحاسبة العمومية تحت إشراف الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص قصد مواكبة التوجهات الجديدة الواردة بمشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية في ذلك الوقت.

وتم خلال سنة 2019، إعداد مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة المحاسبة العمومية من قبل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص. وقد تم عرضه والمصادقة عليه بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 8 ماي 2019 ومن ثم تمت إحالته على أنظار مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 ماي 2019 تحت عدد 43/2019 في انتظار المصادقة عليه ونشره.

ويندرج تنقيح مجلة المحاسبة العمومية بالأساس في إطار تفعيل الإصلاحات والتوجهات الواردة بالقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار للهيئات والهياكل المحدثة بمقتضى دستور 2014 التي تنص القوانين المنضمة لها على خضوعها لأحكام المجلة. كما يهدف تنقيح المجلة إلى ملائمة أحكامها للمقتضيات الجديدة الواردة بمجلة الجماعات المحلية الصادرة بمقتضى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018.

II- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

1.2. تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج المحاسبة العمومية لسنة 2019، 240924 أ د مقابل 238478 أ د كإعتمادات مقدرة أي بنسبة إنجاز 101.1%.

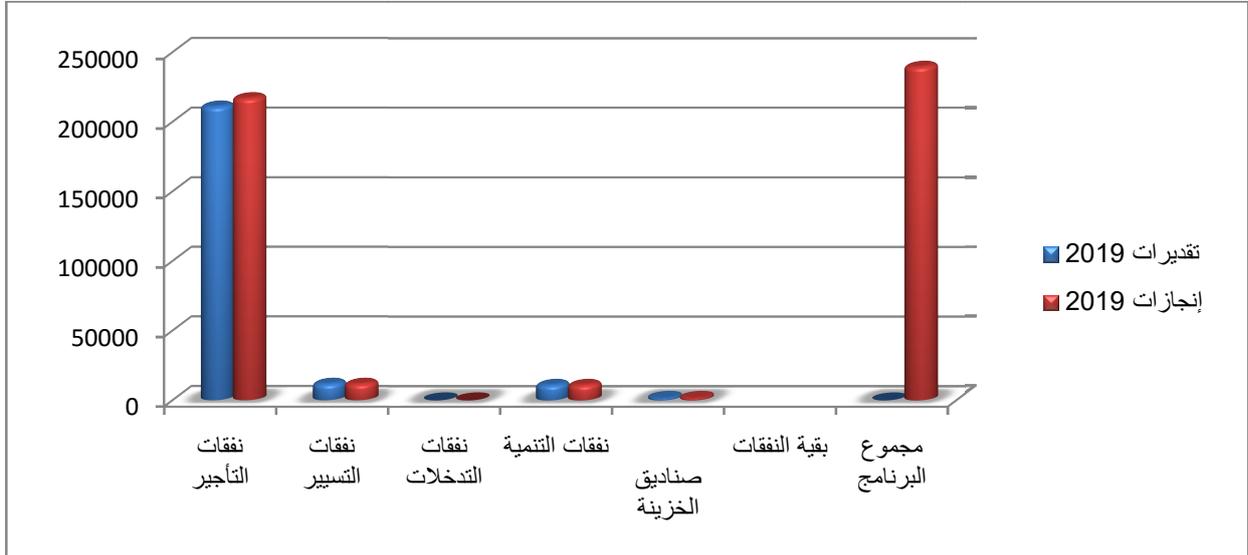
جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2019 2	تقديرات 2019 ق م ت -1	تقديرات 2019 ق م	بيان النفقات
نسبة الإنجاز % ق م	المبلغ (1)-(2)				
102,1%	4 866	232 344	227 478	222 478	نفقات تصرف
100,4%	951	216 761	215 810	210 810	تأجير عمومي
118,7%	2 174	13 819	11 645	11 645	وسائل المصالح
7669,6%	1 741	1 764	23	23	تدخل عمومي
78,0%	-2 420	8 580	11 000	11 000	نفقات تنمية
78,0%	-2 420	8 580	11 000	11 000	استثمارات مباشرة
78,0%	-2 420	8 580	11 000	11 000	على الموارد العامة للميزانية
	0	0	0	0	على القروض الخارجية
	0	0	0	0	تمويل عمومي
	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
	0	0	0	0	على القروض الخارجية
	0	0	0	0	صناديق خزينة
101,0%	2 446	240 924	238 478	233 478	المجموع العام:

رسم بياني عدد.3:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2019 (إع الدفَع)



• نتائج تنفيذ الميزانية:

1-نفقات التصرف :

على مستوى نفقات التأجير العمومي:

يضم برنامج المحاسبة العمومية 6180 عون خلال سنة 2019، وبلغت جملة إعمادات نفقات التأجير التي تم صرفها بعنوان السنة مبلغا قدره 216.761,000 أ.د أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ 99.9% من جملة الإعمادات المرصودة لنفقات التأجير والمقدرة بـ 215.810,000 أ.د.

على مستوى نفقات المصالح:

بلغت جملة الإعمادات المفتوحة سنة 2019 ما قدره 13 621.400 أ.د موزعة على المصالح المركزية لبرنامج المحاسبة العمومية بمبلغ قدره 6 929.883 أ.د والمصالح الخارجية بمبلغ قدره 6 424.964 أ.د ومبلغ قدره 266.533 أ.د تم التعهد بها من طرف المصالح المركزية لوزارة المالية لخلاص معين كراء المقر الذي يأوي مصالح القباضة المالية ومكتب مراقبة الأداءات بنهج النمسا ونهج نلسن مانديلا. هذا وبلغت جملة الإعمادات التي تم صرفها على نفقات وسائل المصالح بعنوان نفس السنة مبلغا قدره 12 818.571 أ.د أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ 94.11% من جملة الإعمادات المفتوحة.

✓ المصالح المركزية:

بلغت جملة الإعمادات المفتوحة سنة 2019 ما قدره 6 929.883 أ.د ، وهو ما يمثل قرابة 50.87% من مجموع ميزانية وسائل المصالح المفوضة لبرنامج المحاسبة العمومية، توزعت على أكثر من 48 فقرة فرعية (الماء، الكهرباء، الهاتف، التعهد والصيانة، المطبوعات،....) تم التعهد بها وصرفها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم استهلاك حوالي 5516.937 أ.د من الإعمادات في إطار صفقات عمومية ما يعادل نسبة 79.61% من جملة الإعمادات المفتوحة وحوالي 335

026 دينار في إطار استشارات وهو ما يعادل 4.5 % من جملة الاعتمادات المفتوحة، والبقية في إطار نفقات عادية.

• نفقات في إطار صفقات عموميّة:

بلغت جملة النفقات المبرمة في إطار الصفقات العموميّة 5516.937 ألف ديناراً توزعت كما يلي:

- اقتناء معالم الجولان والطابع الجبائيّة ومختلف المطبوعات الأخرى بمبلغ جملي يقدر بـ 3687.748 أ.د.
- نقل الأموال العموميّة بمبلغ جملي يقدر بـ 966.062 أ.د.
- التزود بالمحروقات بمبلغ جملي يقدر بـ 562.5 أ.د.
- استغلال منظومتي "إنصاف" و "أدب" بمبلغ جملي يقدر بـ 94 أ.د.
- اقتناء الورق المسترسل بمبلغ جملي يقدر بـ 206.627 أ.د.

• نفقات في إطار استشارات:

تم خلال تصرف سنة 2019، إنجاز مجموعة من الاستشارات بلغت قيمتها الجمليّة حوالي 325.026 أ.د. توزعت أساساً كما يلي:

- إكساء العملة وأعوان الاستقبال بمبلغ جملي يقدر بـ 14.431 أ.د.
- معدات التصرف الإداري بمبلغ جملي يقدر بـ 78.8 أ.د.
- اقتناء لوازم المكاتب بمبلغ جملي يقدر بـ 78.4 أ.د.
- إقتناء الأثاث بمبلغ جملي يقدر بـ 4.44 أ.د.
- الوثائق المكتوبة بمبلغ جملي يقدر بـ 106.668 أ.د.
- نفقات الصيانة بمبلغ جملي يقدر بـ 24.5 أ.د.
- نقل الأثاث والمعدات بمبلغ جملي يقدر بـ 3.75 أ.د.

• نفقات عادية:

شملت خاصّة خلاص استهلاك الماء، الكهرباء، الاتصالات الهاتفية، منح التنقل ومصاريف التعهّد والصيانة وتعهد وصيانة وسائل النقل (113 سيارة إدارية).

✓ المصالح الخارجيّة:

بلغت جملة الإعتمادات المفتوحة ما قدره **6 424.964 ألف دينار**، موزعة على كافة المصالح الخارجيّة (الخزينة العامّة للبلاد التونسيّة، الأمانة العامّة للمصاريف وأمانات المال الجهويّة).

• بقايا الإعتمادات:

بلغت جملة الإعتمادات التي لم يتم صرفها **802.829 أ.د** مفصلة كالآتي
- على المستوى المركزي: **676.578 أ.د** بقايا إعتمادات موزعة كما يلي:

- **624.202 أ.د** تتعلق بصفقة التزود بالمطبوعات الجبائية والمطبوعات الإدارية والمطبوعات ذات القيمة المبرمة مع المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ومرد ذلك التباطؤ الملحوظ من طرف الشركة في تنفيذ التزاماتها واستكمال صفقة سنة 2019 في الأجل السنوية التعاقدية.

- **27.938 أ.د** تتعلق بفاتورة شهر ديسمبر لنقل الأموال العمومية و**24.83 أ.د** تهم فواتير تتعلق أساسا بلوازم المكاتب واستغلال منظومة إنصاف وتعهد وصيانة وسائل النقل أساسا والتي لم يتسنى خلاصها لورودها بعد غلق السنة المالية.

- على المستوى الجهوي: **124.127 ألف دينار** بقايا إعتمادات المصالح الخارجيّة (27 أمانة مال جهوية، الخزينة العامّة للبلاد التونسية والأمانة العامّة للمصاريف).

2-نفقات التنمية:

← على مستوى نفقات الإستثمارات المباشرة:

بلغت جملة إعتمادات نفقات الإستثمارات المباشرة المرصودة لفائدة برنامج المحاسبة العمومية ضمن قانون المالية لسنة 2019 ما قدره 12.274 ألف دينار تعهدا و11.000 ألف دينار دفعا تم صرف مبلغ قدره 8.579,2 ألف دينار أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 78,0%.

وتتقسم هذه الإعتمادات إلى إعتمادات مفوضة لفائدة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص والمصالح الخارجية التابعة لها وإعتمادات محالة إلى المجالس الجهوية سواء لدراسة أو إنجاز المشاريع الجهوية الكبرى المتعلقة ببناء القباضات المالية ومكاتب مراقبة الاداءات وأشغال التوسعة التي تهتم المراكز المحاسبية عموما.

• الإعتمادات المفوضة:

بلغت جملة الإعتمادات المفوضة إلى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص والمصالح الخارجية التابعة لها والمرصودة صلب قانون المالية لسنة 2019 ما قدره 4.500 أ.د. تعهدا و3.390 أ.د. دفعا تم منها صرف مبلغ قدره 3.232,1 ألف دينار أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 95,3% وهي مفصلة كما يلي:

- الإعتمادات المفوضة للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص:

بلغت جملة إعتمادات نفقات الإستثمارات المباشرة التي وقع فتحها وتفويضها لفائدة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص 843,1 ألف دينار تعهدا تم التعهد منها بمبلغ 838,5 أ.د. و 977,9 ألف دينار دفعا تم صرفها بالكامل.

- الإعتمادات المفوضة للمصالح الخارجيّة:

بلغت جملة إعتمادات نفقات الإستثمارات المباشرة التي وقع فتحها وتقويضها لفائدة المصالح الخارجية ما قدره **3420,1 ألف دينار تعهدا و 2311,8 ألف دينار دفعا** تم منها التعهد بـ **3.167,7 ألف دينار و خلاص 2.254,2 ألف دينار دفعا** وذلك لإنجاز المشاريع التالية:

* الدراسات المتعلقة بالبناءات: لتنفيذ و خلاص الدراسات المتعلقة بالبناءات تم خلال تصرف سنة 2019 تقويض مبلغ جملي قدره **25,9 ألف دينار تعهدا و 9,7 ألف دينار دفعا.**

* برنامج تعهد وترميم البناءات الإدارية: لإنجاز أشغال تهيئة وصيانة بمقري الأمانة العامة للمصاريف والخزينة العامة للبلاد التونسية تم تقويض إعتمادات قدرها **262,9 ألف دينار تعهدا** تم التعهد منها بمبلغ **256,5 ألف دينار و 79,4 ألف دينار دفعا** تم منها صرف مبلغ قدره **73 ألف دينار.**

* إقتناء معدات إعلامية: تم تقويض إعتمادات قدرها **22,9 ألف دينار تعهدا و دفعا لإقتناء معدات إعلامية لفائدة كل من أمانة المال الجهوية ببن عروس والمنستير.**

* تهيئة وصيانة القباضات الماليّة: في إطار السعي إلى توفير الظروف الملائمة لسير العمل داخل أمانات المال الجهويّة والمصالح التابعة لها، وبالنظر إلى التدخلات العاجلة التي تتطلبها صيانة وتهيئة القباضات المالية تم خلال تصرف 2019 التعهد بإعتمادات قدرها **2.862,6 ألف دينار وإعتمادات دفع قدرها 2.148,8 ألف دينار منها 1.419,3 ألف دينار** تم تخصيصها لخلاص مشاريع متواصلة منذ تصرف سنة **2018.**

وقد تم تخصيص جملة الإعتمادات المفوضة لتهيئة وصيانة قرابة **97** قباضة مالية وأمانة مال جهوية منها **39** قباضة شهدت أشغال تهيئة كبرى تحت إشراف ومتابعة الإدارة العامة للبنىات لوزارة المالية.

* منظومة التأمين الذاتي للمراكز المحاسبية: وفي إطار مزيد إحكام ومتابعة منظومة التأمين الذاتي بكافة المراكز المحاسبية الراجعة بالنظر إلى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص، وفي إطار الحرص على تعزيز الجهود الوقائي وملازمة اليقظة المستمرة ولمزيد ضمان السرعة والنجاعة المطلوبة في معالجة المستجدات الطارئة التي ما انفكت تتزايد من يوم إلى آخر، حرصت إدارة الشؤون المالية والتجهيزات والمعدات خلال سنة 2019 على إستكمال برنامج تعميم تجهيز المراكز المحاسبية بكاميرات مراقبة وذلك بالتنسيق مع مصالح الإدارة العامة للبنايايات لوزارة المالية والسادة أمناء المال الجهويين، وقد وقع تخصيص إعتمادات قدرها **200 ألف دينار** لتجهيز قرابة **55 مركزا محاسبيا**.

هذا وقد حرصت مصالح إدارة الشؤون المالية والتجهيزات والمعدات على المتابعة الدورية لإنجاز هذه المشاريع بما يضمن إنهاءها في آجالها القانونية من ناحية ومن ناحية أخرى المطالبة بفتح إعتمادات الدفع تباعا بناء على نتائج الاستشارات المعدة في الغرض. كما تمّ بشكل متواصل حث السادة أمناء المال الجهويين على السهر على حسن إنجاز هذه الأشغال حتى تحقق الأهداف المرجوة منها.

- الإعتمادات المحالة لفائدة المجالس الجهوية:

بلغت جملة الإعتمادات المحالة التي وقع رصدها ضمن قانون المالية لسنة 2019 ما قدره **7.774 أ. د. تعهدا و 7610 أ. د. دفعا** تم منها صرف مبلغ قدره **5.347 ألف دينار** أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ **70,3%** مقارنة بالإعتمادات المرصودة دفعا.

• إحداثيات سنة 2019:

تاريخ الفتح للعموم	القباضة	ع/ر
1 فيفري 2019	قباضة بلدية بقرمدة	1
4 فيفري 2019	قطب استخلاص أداءات المؤسسات المتوسطة بتونس	2
4 فيفري 2019	قباضة بلدية رأس الجبل	3
4 فيفري 2019	مركز استخلاص محاصيل بيع منتجات الإختصاصات بباجة	4
1 مارس 2019	القباضة المالية مكتب الثاني قبلي	5

1 أبريل 2019	مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد بتونس	6
1 أبريل 2019	قبضة التصرف في المؤسسات العمومية بتطاوين	7
17 جوان 2019	القبضة البلدية بالشيحية	8
1 نوفمبر 2019	أمانة المال الجهوية بن عروس 2	9
1 نوفمبر 2019	قبضة بلدية فريانة	10
2	منزل حياة (قبضة مالية)	11

دييد

2.3. تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

الهدف الأول 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص
تقديم الهدف:

يمثل تحسين استخلاص الديون العمومية المهمة الأساسية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسية في تحقيق المداخيل المقدرة بميزانية السنة. وينقسم هذا الهدف إلى ثلاث أهداف فرعية. يخص الأول استخلاص الديون الجبائية الفورية والمنقلة والذي تشترك مصالح الأداءات والمحاسبة العمومية في تحقيقه. أما الهدف الفرعي الثاني والثالث، فيتعلقان باستخلاص الديون غير الجبائية وكذلك موارد الجماعات المحلية التي تختص وحدها في تحقيقه مصالحي المحاسبة العمومية.

نتائج تحقيق مؤشرات الهدف:

جدول عدد5:

الهدف الأول 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة

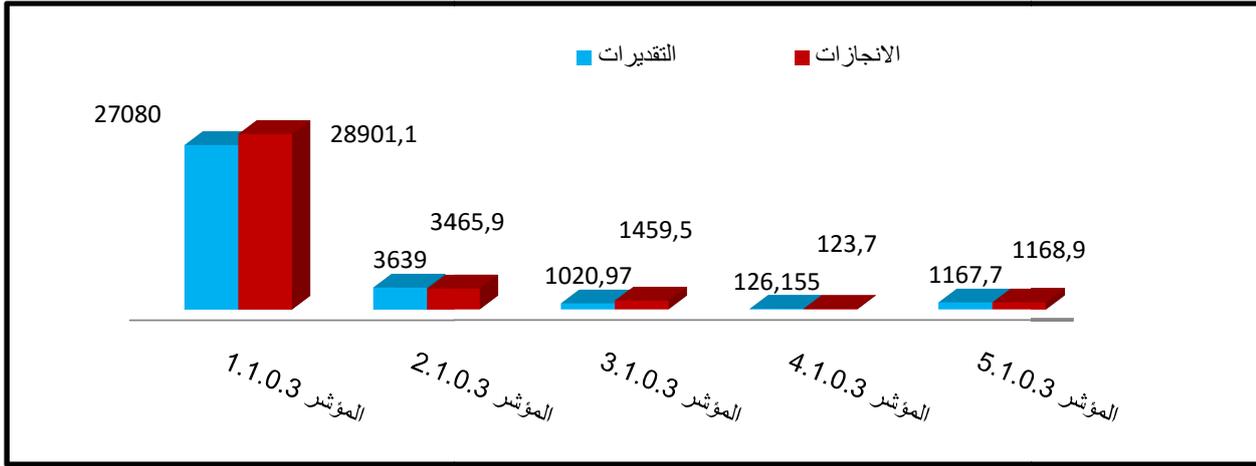
العمومية والإستخلاص

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات (ق.م.أ) 2019	تقديرات (ق.م.ت) 2019	مقارنة نتائج 2019		مقارنة نتائج 2018		
					انجازات 2019	الفارق %	انجازات 2018	الفارق %	
المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية ¹	مليون دينار	24503.3	27080	29082	28901.1	4314	17.54 %	1821.1	6.3%
	نسبة مانوية	15.65%	10.51 %	18.28%	17.55%	-	-	-	-
المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية	مليون دينار	3439	3639	3927	3465.9	26.9	0.78%	-173.1	-4.75%
	نسبة مانوية	27%	5.82%	14.19%	0.78%	-	-	-	-
المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة	مليون دينار	997.5	1020.97	1459.5	1459.5	571.7	64.39 %	438.53	42.95%
	نسبة مانوية	8.73%	15%	63%	63%	-	-	-	-
المؤشر 4.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة	مليون دينار	109.7	126.155	123.7	123.7	14	12.76 %	-2.455	-1.94%
	نسبة مانوية	2.4%	15	12%	12%	-	-	-	-
المؤشر 5.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	المبلغ بالمليون دينار	1046.4	1167.7	1168.9	1168.9	122.5	11.7%	1.2	0.1%
	نسبة مانوية	100,51%	100%	100,1%	100,1%	-	-	-	+0.1 %

الهدف الأول 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص

¹ نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة باحتساب الموارد الديوانية

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشر قياس الاداء الخاصة بالهدف:
" ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص "



• تحليل النتائج:

← المؤشر 1.1.0.3: "نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية"

تم خلال سنة 2019 ، تحقيق نسبة تطوّر في استخلاص الموارد الجبائية (فورية ومثقلة) تقدر بـ % 17.55م مقارنة بسنة 2018 حيث تم استخلاص 28901.1 م.د مقابل 24503.3م.د سنة 2018.

ومقارنة بالتقديرات المضمنة بقانون المالية الأولي لسنة 2019، والتي تهدف إلى استخلاص 27080 م.د فقد تم تحقيق الهدف المنشود بنسبة انجاز تقدر بـ 100.47%. ويعود ذلك إلى سعي الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى ضمان تطوّر المداخل الجبائية بما يفوق أو يساوي تطوّر المداخل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.

← المؤشر 2.1.0.3: "نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية"

تم خلال سنة 2019 ، تحقيق نسبة تطوّر في استخلاص الموارد غير الجبائية تقدر بـ % 0.78 بمبلغ جملي يقدر بـ 3465.9 م.د مقارنة بـ 3439 م.د سنة 2018 .

ومقارنة بالتقديرات المضمنة بقانون المالية الأولي والتكميلي لسنة 2019، والتي تهدف إلى استخلاص 3639م.د. ومن ثم 3927 م.د. فانه لم يتم تحقيق الهدف المنشود المقدر بـ 5.82%.

حيث تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لضمان تطوّر المداخيل غير الجبائية بما يفوق أو يساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.

← المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة

تم خلال سنة 2019، تحقيق نسبة تطوّر في استخلاص الديون الجبائية المثقلة تقدر بـ 63% مقارنة بسنة 2018 بمبلغ جملي يقدر بـ 1459.5 م.د. وقد تم بذلك تحقيق الهدف المنشود المقدر بـ 15%.

ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة من قبل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لضمان تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة للإجراءات الخاصة بالعفو الجبائي الذي ساهم في توفير موارد هامة للدولة ما يقارب 518.6 م.د. إضافية من جهة والى المتابعة اللصيقة لملفات المدينين من جهة أخرى.

← المؤشر 4.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

تم خلال سنة 2019، تحقيق نسبة تطوّر في استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة تقدر بـ 12% مقارنة بسنة 2018 بمبلغ جملي يقدر بـ 123.7 م.د. ولكن بالرغم من نسبة التطور الهامة المسجلة إلا انه لم يتم تحقيق الهدف المنشود المقدر بنسبة تطور بـ 15% مقارنة بسنة 2018.

مع العلم أن العفو الجبائي قد ساهم في توفير موارد إضافية للدولة من ديون مثقلة غير جبائية تقدر بـ 22 م.د.

← المؤشر 5.1.0.3: "نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات"

بلغت نسبة تحقيق موارد الجماعات المحليّة خلال سنة 2019، 100,1% وقد تجاوزت بذلك الهدف المنشود المحدد بـ 100%. حيث تم استخلاص 1168.9 أ.د. من تقديرات بـ 1167.7 أ.د.

ويرجع تسجيل تلك النسب بالأساس إلى جملة من الإجراءات أهمّها:

- تطبيق إجراءات العفو الجبائي.
- متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة:
 - التنسيق مع مصالح البلدية لدفع عملية استخلاص الموارد الجماعات المحلية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة وحل الإشكاليات المعترضة.
 - متابعة الوضع المالي للجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم البلدية المثقلة.

الهدف الثاني 2.0.3: سرعة تأدية النفقات العمومية

تقديم الهدف:

تعمل الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص على تأدية النفقات العمومية المرخص فيها بقانون المالية في أسرع الآجال إلى مستحقيها. كما تتولى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص مهمّة تنفيذ النفقات العمومية وتحرص على التوظيف الأمثل لهذه النفقات ومسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية من جهة والسعي إلى تقليص آجال خلاص دائني الدولة بما يضمن عدم الإضرار بوضعيتهم المالية من جهة أخرى. وباعتبار أنّ مرحلة تأدية النفقة تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، أوكل المشرّع إلى المحاسب العمومي مهمّة رقابية شاملة، للحدّ من مخاطر الأضرار بمصالح الخزينة في صورة تأدية نفقات تشوبها إخلالات تمس من صحتها.

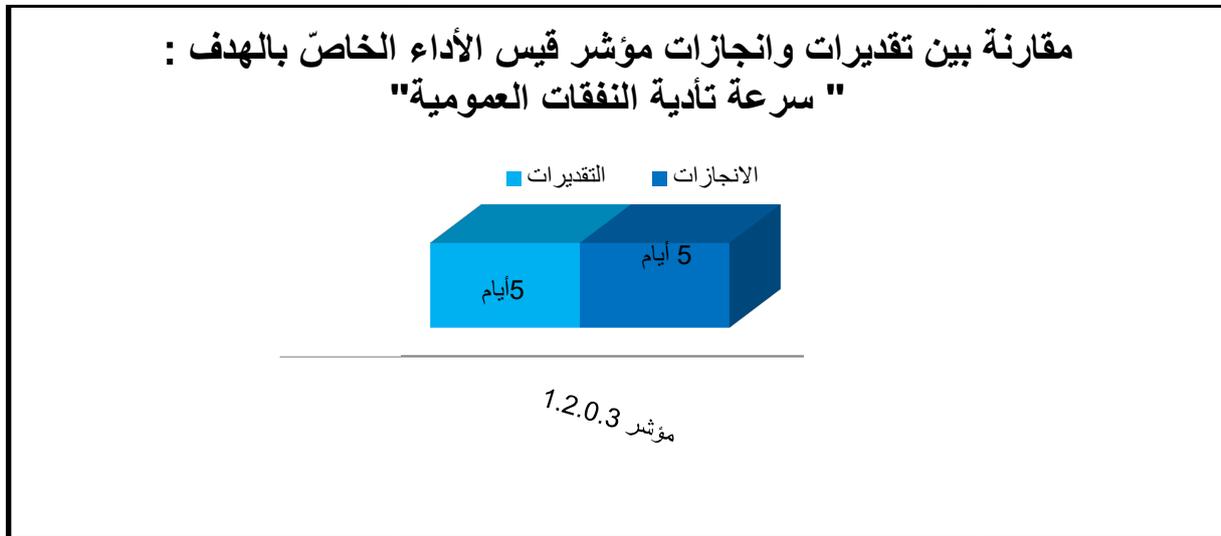
• نتائج تحقيق مؤشرات الهدف:

جدول عدد 5: الهدف الثاني 2.0.3: سرعة تأدية النفقات العمومية

مقارنة نتائج 2019 بتقديرات 2019		مقارنة نتائج 2019 بسنة 2018		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الثاني 2.0.3: سرعة تأدية النفقات العمومية
%	الفارق	%	الفارق						
0	0	-5.93%	0.28	5	5	4.72	يوم ⁽¹⁾	المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية	

(1) : الأجل الفاصلة بين إحالة الأمر بالصرف ومؤيداته من قبل الأمر بالصرف وبين تاريخ التأشير من قبل المحاسب العمومي

رسم بياني عدد 5



• تحليل النتائج:

المؤشر 1.2.0.3 : معدل آجال تأدية النفقات العمومية

تمت المحافظة على 5 أيام كمعدل آجال تأدية النفقات العمومية من قبل المحاسب بالنسبة لسنة 2019 وبالتالي فقد تم تحقيق الهدف المنشود.
ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات التي تم اتخاذها قصد تقليص الآجال:

- ✓ تطوير المنظومة الإلكترونية للتحويلات البنكية والبريدية.
 - ✓ التوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل أمري الصرف.
 - ✓ تضمين موجبات رفض تأدية النفقة ضمن المنظومة "أدب".
- فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان والإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراءات العمومية خاصة منها الصفقات العمومية، النفقات ذات الصلة بالتأجير، النفقات الطارئة، نفقات القنصليات والسفارات بالخارج.

الهدف الثالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

• تقديم الهدف:

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها ويتم ذلك من خلال إعداد حسابيات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل والحرص على ضمان خلوها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها.
والتي يمثل الأهمية القصوى خاصة من حيث استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرقابة الإدارية والقضائية والسياسية.

• نتائج تحقيق مؤشرات الهدف:

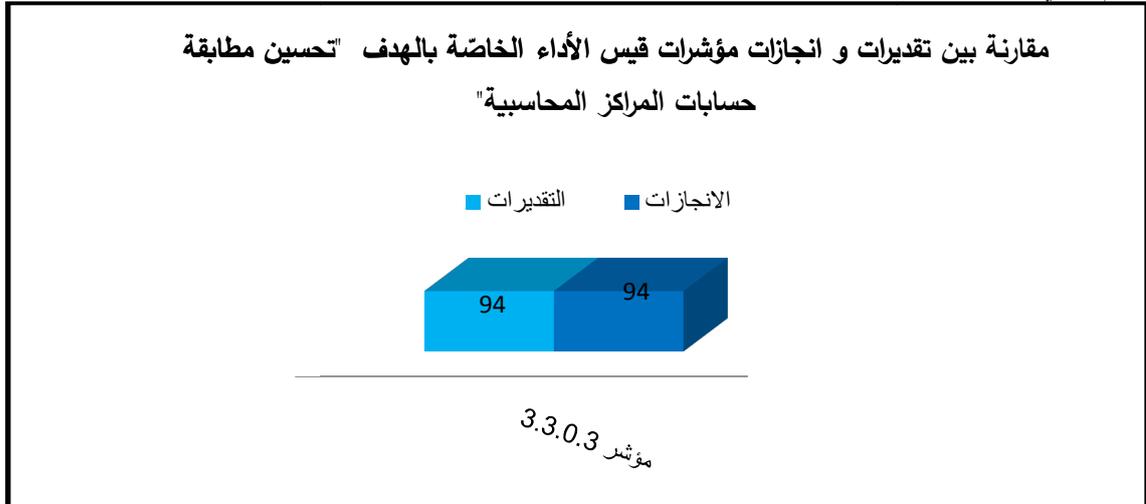
جدول عدد 5 :

الهدف الثالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

مقارنة نتائج 2019 بتقديرات 2019		مقارنة نتائج 2019 بسنة 2018		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف الثالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية
%	الفارق	%	الفارق						
0	0	-	+0.1%	94%	94%	94.10	نسبة مئوية	المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة	

(1) : تم على اثر النتائج المسجلة لسنة 2017، والتي سجلت تطور في نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة بعنوان سنة 2017 ، وفي إطار إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019، مراجعة النسب المنشودة للسنوات 2018 و2019 و2020 البالغة على التوالي 91%، 92% و92% لتصبح 93%، 94% و95% .

رسم بياني عدد5:



• تحليل النتائج:

المؤشر 1.3.0.3 : " نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة "

بلغت نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة خلال سنة 2019 94.1% محققة بذلك الهدف المنشود المحدد بـ 94% وتجاوزها كذلك للنتيجة المسجلة خلال سنة 2017 والبالغة 93%.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أنه تم تحيين التقديرات بمراجعة النسب المنشودة للسنوات 2018 و 2019 و 2020، ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019، البالغة على التوالي 91%، و 92% و 92% لتصبح 93%، و 94% و 95%.

ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات أهمها:

- حصر الإخلالات المسجلة من حيث الشكل والأصل خلال أعمال الرقابة المحاسبية ومساندة المحاسبين العموميين لتدارك هذه الأخطاء واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي ارتكابها.
- تكثيف عمليات التأطير والمتابعة على مستوى أمانات المال الجهوية من خلال إصدار مذكرات توضيحية حول الإجراءات المحاسبية الاستثنائية.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة.

الهدف الرابع 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات.

نتائج تحقيق مؤشرات الهدف:

جدول عدد5:

الهدف الرابع 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

مقارنة نتائج مقارنة نتائج 2019 بتقديرات 2019		مقارنة نتائج بسنه 2018		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف الرابع 4.0.3 تحسين جودة الخدمات
%	الفارق	%	الفارق						
0	0	6.38 %	-0.3	5	5	4.7	دقيقة	المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	

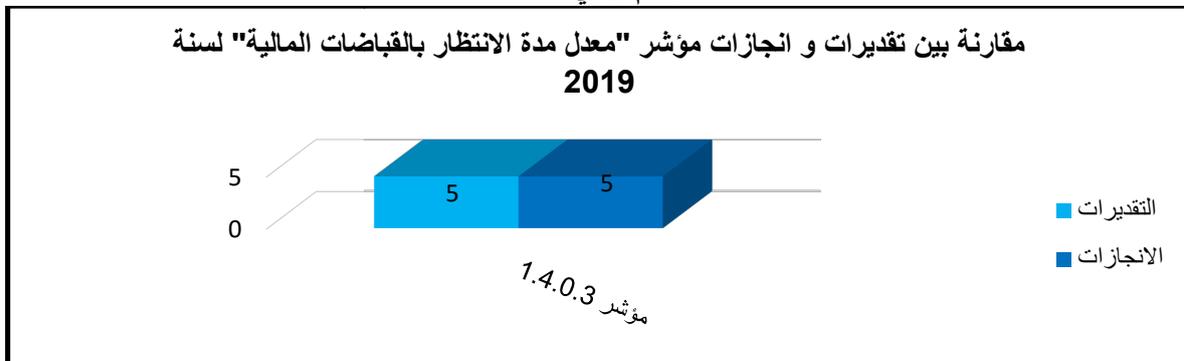
• تحليل النتائج:

المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

لم يتجاوز معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية 5 دقائق خلال سنة 2019 وبالتالي فقد تم تحقيق الهدف المنشود.

ويعود ذلك إلى مواصلة تعميم تجهيز القباضات المالية بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار وتكوين الأعوان على حسن استقبال المواطنين والاستجابة لطلباتهم في أسرع الآجال.

رسم بياني عدد5



IV- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

قصد تدارك الفوارق المسجلة بين القيم المنشودة والنتائج المحققة على مستوى بعض مؤشرات قياس الأداء، تم وضع برنامج لجملة من الإجراءات والتدابير التي تمكّن من تلافي هذه الفوارق وتحسين الأداء خلال سنة 2020.

- الهدف الأول 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة باستخلاصها الإدارة العامة

للمحاسبة العمومية والاستخلاص

■ نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية:

الفوارق:

✓ القيمة المنشودة: 11%

✓ النتائج المحققة: 17.55%

■ نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية:

الفوارق:

✓ القيمة المنشودة: 8.5%

✓ النتائج المحققة: 0.78%

■ نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة غير الجبائية:

الفوارق:

✓ القيمة المنشودة: 15%

✓ النتائج المحققة: 63%

■ نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة الجبائية:

الفوارق:

✓ القيمة المنشودة: 15%

✓ النتائج المحققة: 12%

← التوجّهات والإجراءات لتحسين الأداء:

- ✓ مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو المنصوص عليه بالفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019 واتخاذ الإجراءات اللازمة لحث المنخرطين للالتزام بها.
- ✓ تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات الفورية والديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.
- ✓ تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة.
- ✓ تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية.
- ✓ تفعيل دور خلايا الاستخلاص والسعي إلى تحقيق استمرارية عملها وتأطير أعضائها.
- ✓ تفعيل دور اللجان الجهوية للإستخلاص.
- ✓ دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.
- ✓ تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لقباضات الديوانة وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية.

■ نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات:

الفوارق:

✓ القيمة المنشودة: 100 %

✓ النتائج المحققة: 100.1 %

التوجهات والإجراءات لتحسين الأداء:

- ✓ متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- ✓ المساهمة في تركيز مسار اللامركزية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي و المحاسبي للجماعات المحلية.
- ✓ تنظيم أيام تكوينية لفائدة أمناء المال الجهويين ومحاسبي الجماعات المحلية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بأدوارهم الجديدة.

- الهدف الثاني 2.0.3: سرعة تأدية النفقات العمومية

- معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين:

الفوارق:

✓ القيمة المنشودة: 5 أيام

✓ النتائج المحققة: 5 أيام

← التوجهات والإجراءات لتحسين الأداء:

- ✓ مواصلة أعمال تطوير عمليات التحويل الإلكتروني التي تمكن من:
 - تحسين وسائل متابعة عمليات الرّفص للتحويلات البريديّة "RAP-RV"
 - تقليص آجال التحويلات.
- ✓ فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان والإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراءات العمومية.
- ✓ إنشاء قاعدة معطيات للتوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل آمرى الصرف.

- ✓ الربط الآلي عن طريق البريد الإلكتروني مع المركز المحاسبي للقنصليات والسفارات بالخارج وذلك بهدف التقليل في أجال إرسال مذكرات الرفض والإجابة على مذكرات الرفض من قبل المحاسبين.
- ✓ التنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية لتضمين موجبات الرفض ضمن المنظومة "أدب".
- ✓ استكمال وتجربة مرجعية الرقابة الداخلية المحاسبية.

- الهدف الثالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة:

← الفوارق:

✓ القيمة المنشودة: 95%

✓ النتائج المحققة: 94%

← التوجّهات والإجراءات لتحسين الأداء:

- ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة.
- ✓ الانطلاق في إعداد Bilan d'ouverture.
- ✓ استكمال النظام المحاسبي بالخرزينة العامة.

- الهدف الرابع 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية:

← الفوارق:

✓ القيمة المنشودة: 5 دقائق

✓ النتائج المحققة: 5 دقائق

← التوجّهات والإجراءات لتحسين الأداء:

- ✓ مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على جملة القباضات المالية.
- ✓ تكوين قباض المالية والأعوان حول تقنيات التصرف في منظومة الجودة (متابعة المؤشرات، تركيز ومتابعة آليات الإصغاء، التحكم في المنظومة الوثائقية للجودة...)،
- ✓ مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيق الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية.
- ✓ تجديد التجهيزات والمعدات الإعلامية وتهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة،
- ✓ إحداث مراكز محاسبية جديدة قصد تقريب الخدمات من المواطنين.

عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني:

الفوارق:

- ✓ القيمة المنشودة: 104 قباضة مالية إضافية
- ✓ النتائج المحققة: 104 قباضة مالية مجهزة

التوجّهات والإجراءات لتحسين الأداء:

- ✓ مواصلة العمل على تجهيز باقي المراكز المحاسبية من قباضات مالية ومراكز استخلاص مواد الاختصاص بمطرفيات الدفع الإلكتروني مما سيساهم في تقليص السيولة المتداولة نقدا بالمراكز وبالتالي تقليص المخاطر المنجرة عنها. كما ستساهم من تسهيل قيام المطالبين بالأداء بالعمليات المالية من خلال توفير الوسائل الحديثة بجميع مراكزنا المحاسبية.
- ✓ تكوين وتأطير قباض المالية والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع.
- ✓ متابعة مدى نجاح التجربة وتجاوز الإشكاليات.

الأنشطة المبرمجة والمنجزة	انجازات 2019	تقديرات 2019	المؤشرات	الأهداف / الأهداف الفرعية
<p style="text-align: center;"><u>الأنشطة المبرمجة لسنة 2019</u></p> <p>✓ تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات الفورية والديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.</p> <p>✓ تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة</p> <p>✓ تقييم عمل عدول الخزينة واقتراح البرنامج المناسب</p> <p>✓ التنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الجدوليات المبرمة لاستخلاص الديون المثقلة بعنوان استغلال أملاك الدولة وخاصة المثقلة بعنوان معينات كراء الأراضي الدولية الفلاحية، إعلامنا بإجراءات إسقاط الحق، إجراء مقارنة بين المبالغ المستوجبة واتخاذ ما يتعين عند الضرورة.</p> <p>✓ تحيين المنظومة الإعلامية عن طريق استكمال إدراج معرفات المستغلين للأراضي الدولية الفلاحية.</p> <p>✓ دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.</p> <p>✓ تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لأعضاء خلايا الاستخلاص بقباضات الديوانة. وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية.</p> <p>✓ الحرص على تعبئة موارد الميزانية في أحسن الأجال وترشيد التصرف في السيولة بتعصير منظومة الدفع باعتماد وسائل الدفع الإلكتروني :</p> <p>-تعصير آليات تداول الأموال بالمراكز المحاسبية،</p> <p>-تعصير آليات متابعة عمليات تنزيل الأموال بحساب الخزينة بالبنك المركزي</p> <p>-وتعصير آليات تحويل واقتطاع الأموال عن بعد.</p>			<p>المؤشر 1.1.0.3: نسبة تحقيق الموارد الجبائية مقارنة بالتقديرات</p>	<p>الهدف الأول 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص</p>

لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات

الأهداف / الأهداف الفرعية	المؤشرات	تقديرات 2019	إنجازات 2019	الأنشطة المبرمجة والمنجزة
				<p>✓ مواصلة دراسة المشاريع التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - خلاص الخطايا المرورية عن بعد بالبطاقات البنكية. - الخلاص بمطريات الدفع الالكتروني (TPE) . - تنزيل المبالغ المودعة من طرف المطالبين بالأداء عن طريق منظومة التصريح عن بعد بحساب الخزينة بالبنك المركزي. <p>✓ برمجة إحداث مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد.</p> <p>الأنشطة المنجزة خلال سنة 2019</p> <p>الإجراءات التي قامت بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية لإنجاح العفو الجبائي الذي شمل الديون الراجعة للدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ توضيح الإجراءات الخاصة بالعفو الجبائي لمختلف المحاسبين العموميين. ✓ القيام بدورات تكوينية على مستوى الجهات لتقديم إجراءات العفو الجبائي والإجابة على مختلف الإشكاليات المعترضة من قبل المحاسبين العموميين. ✓ تحيين منظومة رقيق . ✓ تفعيل برنامج التحسيس حول الانتفاع بإجراءات العفو الجبائي (البلاغات والإعلانات وكذلك تبليغ مختلف المطالبين بالأداء برسائل تحسيسية قصد حثهم على الانخراط في هذه الإجراءات). - الحرص على تعبئة موارد الميزانية في أحسن الآجال وترشيد التصرف في السيولة بتعصير منظومة الدفع باعتماد وسائل الدفع الالكتروني :

الأهداف / الأهداف الفرعية	المؤشرات	تقديرات 2019	إنجازات 2019	الأنشطة المبرمجة والمنجزة
				<ul style="list-style-type: none"> ✓ تركيز منظومة الدفع الالكتروني لمخالفات الرادار الآلي. ✓ تركيز منظومة الدفع عبر مطرفيات الدفع الالكتروني بالقباضات المالية لمختلف المعاليم والأداءات. ✓ تم في هذا الغرض ، إحداث مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد (1 أفريل 2019). ✓ توسيع مجال الشركات الخاضعة لاستخلاص الأداءات عن بعد و إحداث قطب استخلاص أداءات المؤسسات المتوسطة (4 فيفري 2019) يعنى بهذه الشركات المتوسطة.
المؤشر 2.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات		%100	100.51%	<p style="text-align: center;"><u>الأنشطة المبرمجة لسنة 2019</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ إعادة تنظيم مهام تثقيف واستخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية ووضع منهجية في الاستخلاص لتدعيم اللامركزية. تنظيم دورات تكوينية وملتقيات حول النظام الجديد للجماعات المحلية. <p style="text-align: center;"><u>الأنشطة المنجزة خلال سنة 2019</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ المساهمة في إعداد المنشور المشترك عدد 8 بتاريخ 14 جوان 2019 حول توضيح أهم الإجراءات المتعلقة بتخفيف العبء الجبائي على المطالبين بخلاص الأداء البلدي وتيسير الإنخراط فيه. ✓ توضيح إجراءات تخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء بعنوان المعلوم على العقارات المبنية بإصدار تعليمات عمل في الغرض لفائدة السادة القباض. ✓ القيام بملتقيات إقليمية حول الإشكاليات التطبيقية للإنخراط في العفو الجبائي وكيفية

الأهداف / الأهداف الفرعية	المؤشرات	تقديرات 2019	إنجازات 2019	الأنشطة المبرمجة والمنجزة
				<p>تداركها بالتنسيق مع مركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الداخلية، في تنشيط دورات التكوينية لفائدة أعوان وإطارات الجماعات المحلية ورؤساء البلديات المنتخبين ومساعدتهم ورؤساء اللجان المالية بالبلديات .</p> <p>- المساهمة في أشغال تركيز مسار اللامركزية بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ إعداد تصور لمراجعة مقاييس توزيع المال المشترك للجماعات المحلية و توزيع الموارد المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية. ✓ تنظيم أيام عمل على مستوى أمانات المال الجهوية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية. ✓ برمجة دورات تكوينية حول تفعيل دور اللامركزية . ✓ مساندة البلديات في مجال الاستخلاص ببرنامج إحداث لقباضات بلدية تفعيلاً لدور اللامركزية وقد تم خلال سنة 2019 فتح 4 قباضات بلدية في جهات مختلفة: قرمدة و رأس الجبل والشبيحية و فريانة.
<p>الهدف الثاني 2.0.3: سرعة تأدية النفقات العمومية</p>	<p>المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية</p>	<p>5 أيام</p>	<p>4.72 يوم</p>	<p><u>الأنشطة المبرمجة لسنة 2019</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ مواصلة أعمال تطوير عمليات التحويل الإلكتروني التي تمكن من: <ul style="list-style-type: none"> ○ تحسين وسائل متابعة عمليات الرّفص للتحويلات البريديّة "RAP-RV" ○ تقليص آجال التحويلات ✓ استكمال وتجربة مرجعية الرقابة الداخلية المحاسبية . <p><u>الأنشطة المنجزة خلال سنة 2019</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ تطوير المنظومة الإلكترونية للتحويلات البنكية والبريدية. ✓ التوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل أمري الصرف.

	الأنشطة المبرمجة والمنجزة	انجازات 2019	تقديرات 2019	المؤشرات	الأهداف / الأهداف الفرعية
	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تضمين موجبات رفض تأدية النفقة ضمن المنظومة "أدب". ✓ فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان والإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراءات العمومية خاصة منها الصفقات العمومية، النفقات ذات الصلة بالتأجير، النفقات الطارئة، نفقات القنصليات والسفارات بالخارج. 				
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	<p style="text-align: center;"><u>الأنشطة المبرمجة لسنة 2019</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة. ✓ الانطلاق في جرد أصول الدولة . ✓ مواصلة أعمال مراجعة مجلة المحاسبة العمومية. ✓ إتمام إعداد المخطط المحاسبي للدولة. ✓ الانطلاق في إعداد bilan d'ouverture. ✓ استكمال النظام المحاسبي بالخبزينة العامة. <p style="text-align: center;"><u>الأنشطة المنجزة خلال سنة 2019</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة. ✓ إعداد مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة المحاسبة العمومية و إحالته على أنظار مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 ماي 2019 تحت عدد 43/2019 في انتظار المصادقة عليه ونشره. 	94.1%	91%	المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة	الهدف الثالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

الأهداف / الأهداف الفرعية	المؤشرات	تقديرات 2019	إنجازات 2019	الأنشطة المبرمجة والمنجزة
				✓ إعداد المخطط المحاسبي للدولة وإصدار قرار المتعلق بتنظيم المحاسبة العامة للدولة.
الهدف الرابع 4.0.3: تحسين جودة الخدمات	المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	5 دقائق	4.7 دق	<p>الأنشطة المبرمجة لسنة 2019</p> <p>✓ مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على جملة القباضات المالية</p> <p>✓ تكوين قباض المالية والأعوان حول تقنيات التصرف في منظومة الجودة (متابعة المؤشرات، تركيز ومتابعة آليات الإصغاء، التحكم في المنظومة الوثائقية للجودة...)،</p> <p>✓ أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة،</p> <p>✓ مواصلة تطوير طرق الدفع الالكتروني .</p> <p>الأنشطة المنجزة خلال سنة 2019</p> <p>✓ تحصلت القباضات المالية سنة 2019، على نسبة رضا تقدر بـ 81,9% وذلك من خلال سبر آراء قام به مكتب الدراسات SIGMA CONSEIL شمل 48 قباضة مالية موزعة على كامل تراب الجمهورية،</p> <p>✓ في إطار التعاون مع USAID في برنامج FIRST تم القيام بمجموعة من الدورات التكوينية حول تقنيات الاستقبال لعدد هام من الأعوان والإطارات ما يقارب 1985 إطار .</p>

	الأنشطة المبرمجة والمنجزة	انجازات 2019	تقديرات 2019	المؤشرات	الأهداف / الأهداف الفرعية

برنامج مصالح الميزانية

تم تكليف السيد زهير عطاء الله رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة برئاسة برنامج مصالح الميزانية منذ سنة 2014.

I- التقديم العام للبرنامج

هيكل البرنامج

يضم برنامج مصالح الميزانية الهياكل التالية:

الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاور	الإدارة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف	الإدارة العامة للتأجير العمومي	الإدارة العامة للموارد والتوازنات	الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
--	---	--------------------------------------	--------------------------------	-----------------------------------	--

إستراتيجية البرنامج

يضطلع برنامج "مصالح الميزانية" بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى. انخرطت تونس منذ سنة 2013 في برنامج طويل المدى لإصلاح المنظومة في اتجاه تركيز ثقافة جديدة مبنية على المردودية وتحسين الأداء والمساءلة في كنف الشفافية. وبمقتضى القانون عدد 15 مؤرخ في 13 فيفري 2019، تمت المصادقة على مشروع القانون الأساسي للميزانية الذي يكرس المبادئ العامة والآليات الجديدة للتصرف الحديث في ميزانية الدولة.

وباعتباره يمثل دستور المالية العمومية، فقد تم الانطلاق في تنفيذ خطة وبرنامج عمل لإعداد كل ما يتطلبه تطبيق أحكامه الجديدة من وثائق وتبويب وقواعد تصرف ونظام معلوماتي وغيرها من الإجراءات.

وعلى هذا الأساس، ارتكزت إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية من خلال تطوير جودة تقديرات

موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط لإعطاء رؤية شاملة وواضحة.

- العمل على تعبئة موارد الدولة خاصة من خلال تحديد التوازنات المالية وجدول العمليات المالية للدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها لدعم مسار التنمية الجهوية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة بالجهات.
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

تتمثل أهداف البرنامج في:

- ✓ الهدف عدد 1: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة،
- ✓ الهدف عدد 2: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد،
- ✓ الهدف عدد 3: تحسين الشفافية في توفير ونشر المعطيات.

-II نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

1.2. تنفيذ ميزانية البرنامج:

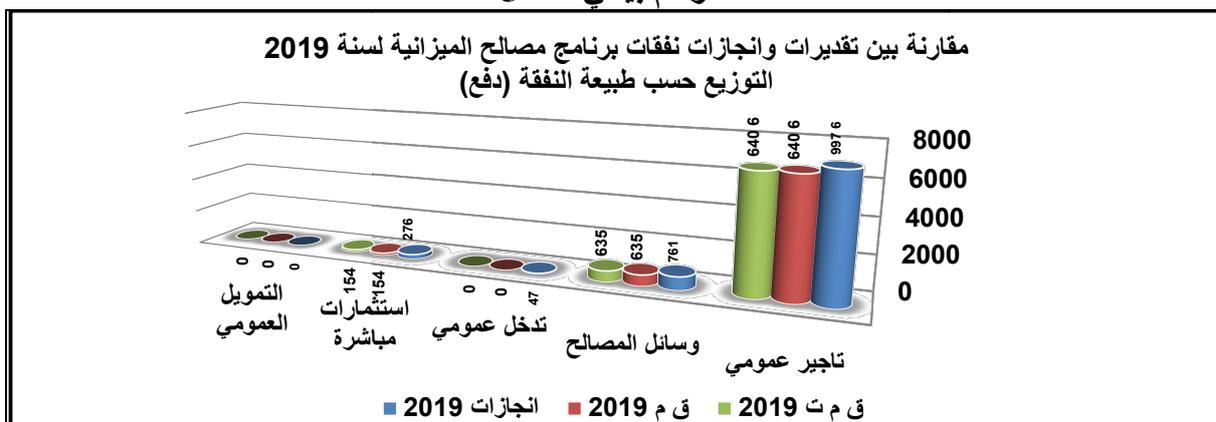
بلغت جملة الاعتمادات المنجزة في سنة 2019 بعنوان برنامج مصالح الميزانية ما قدره 8.124 أد مقابل اعتمادات مرسمة بلغت 7.429 أد أي بنسبة إنجاز قدرها 109.4% (جدول عدد 1).

جدول عدد 3:
تنفيذ ميزانية برنامج مصالح الميزانية لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

الإجازات		إنجازات 2019 -2	تقديرات 2019 ق م ت -1	تقديرات 2019 ق م	بيان النفقات
مقارنة بالتقديرات					
نسبة الإنجاز % ق م	المبلغ (1)-(2)				
<u>107,3%</u>	<u>530</u>	<u>7 805</u>	<u>7 275</u>	<u>7 275</u>	نفقات تصرف
<u>105,4%</u>	<u>357</u>	6 997	6 640	6 640	تأجير عمومي
<u>119,8%</u>	<u>126</u>	761	635	635	وسائل المصالح
	<u>47</u>	47	0	0	تدخل عمومي
<u>207,1%</u>	<u>165</u>	<u>319</u>	<u>154</u>	<u>154</u>	نفقات تنمية
<u>207,1%</u>	<u>165</u>	<u>319</u>	<u>154</u>	<u>154</u>	استثمارات مباشرة
<u>207,1%</u>	<u>165</u>	319	154	154	على الموارد العامة للميزانية
	<u>0</u>	0	0	0	على القروض الخارجية
	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	تمويل عمومي
	<u>0</u>	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
	<u>0</u>	0	0	0	على القروض الخارجية
	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	صناديق خزينة
<u>109,4%</u>	<u>695</u>	<u>8 124</u>	<u>7 429</u>	<u>7 429</u>	المجموع العام:

رسم بياني عدد 5



- بالنسبة لميزانية التصرف، بلغت نسبة الانجاز 107.3 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة.

التأجير العمومي: تجاوزت نسبة انجاز نفقات التأجير العمومي مقارنة بالتقديرات 100 % ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة في منحة المراقبة والاستخلاص لفائدة أعوان وزارة المالية والتي يتم احتسابها على أساس الانجازات الفعلية للموارد الجبائية ونسبة تطورها، والترفيح الذي تم إقراره في المساهمات المحمولة على المشغل بـ 2%. إذ تجاوزت الانجازات التقديرات بـ 14% بالنسبة لمنحة المراقبة والاستخلاص وبـ 11% بالنسبة للمساهمات المحمولة على المشغل.

وسائل المصالح: بلغت نسبة استهلاك اعتمادات وسائل المصالح 119.8% من جملة التقديرات أي يفارق قدره 126 أ د مقارنة بقانون المالية التكميلي. وتتمثل هذه الزيادة خاصة في نفقات إضافية تتعلق بـ: لوازم المكاتب والمطبوعات الرسمية وشراء اللوازم والمعدات الإعلامية ومصاريف النقل بالخارج.

التدخل العمومي: لم يتم ترسيم اعتمادات ضمن قسم التدخل العمومي. في المقابل تم خلال السنة اسناد اعتماد إضافي قدره 47 أ د بعنوان منحة تكميلية ظرفية لفائدة أعوان الدولة

والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية (الانعكاس المالي للزيادة في أجور الأعوان بعنوان شهر ديسمبر 2018 وشهري جانفي وفيفري 2019).

- بالنسبة لميزانية التنمية، والمتعلقة أساسا ببرنامجي تعهد وترميم البناءات الإدارية واقتناء معدات إعلامية، بلغت نسبة الانجاز 179.2 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة. ويعود ذلك إلى الفارق الايجابي بين تقديرات الإدارة والكلفة الفعلية لصفقة اقتناء المعدات الاعلامية من جهة وبرمجة أشغال إضافية خلال السنة لمشروع تهيئة وترميم مقري الوزارة بالمبنى الرئيسي بالقصبة والمبنى الفرعي الخاص بالوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف.

2.3. تقديم لنتائج الأداء وتحليلها

- أهم الإصلاحات

- تتمثل أهم الإصلاحات في استكمال الهيكلة الجديدة التي ستبنى عليها ميزانية الدولة:
- الاعتماد وجوبا على التبويب البرامجي للمهمات،
 - ضبط الأهداف وقيس درجة تحقيقها عبر مؤشرات قيس الأداء
 - مواصلة العمل على إعداد التبويب الجديد للنفقات وهو تبويب ميزانياتي ومحاسبي حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة.
 - مواصلة العمل على تحسين جودة تقديرات ميزانية الدولة لما يكتسيه من أهمية بالغة لضبط الإمكانيات والموارد المالية المتاحة والتي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي وحفاظا على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة الميزانية.

- متابعة وتحليل نتائج مؤشرات قياس الأداء المتعلقة بتحسين الشفافية في نشر المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى تنفيذ الميزانية من موارد ونفقات وتصرف في الدين العمومي.

الأهداف الإستراتيجية

الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة:

تقديم الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية بمناسبة إعداد مشاريع قوانين المالية الأصلية والتكميلية والإلتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.

جدول عدد 5

الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات الميزانية

(مقارنة الانجازات بتقديرات قانون المالية الأصلي)

انجازات 2019 مقارنة بالتقديرات	مقارنة بين 2019 و 2018		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف 1.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
	م/ب %	م=ج-ب	د/أ %	د=ج أ-	ج			
26%	1.3	51%	2.1	6.3	5	4.2	%	المؤشر 1.1.0.4: نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
-5300 % (*)	5.3	93%	2.5	5.2	-0.10	2.7	%	المؤشر 2.1.0.4: نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

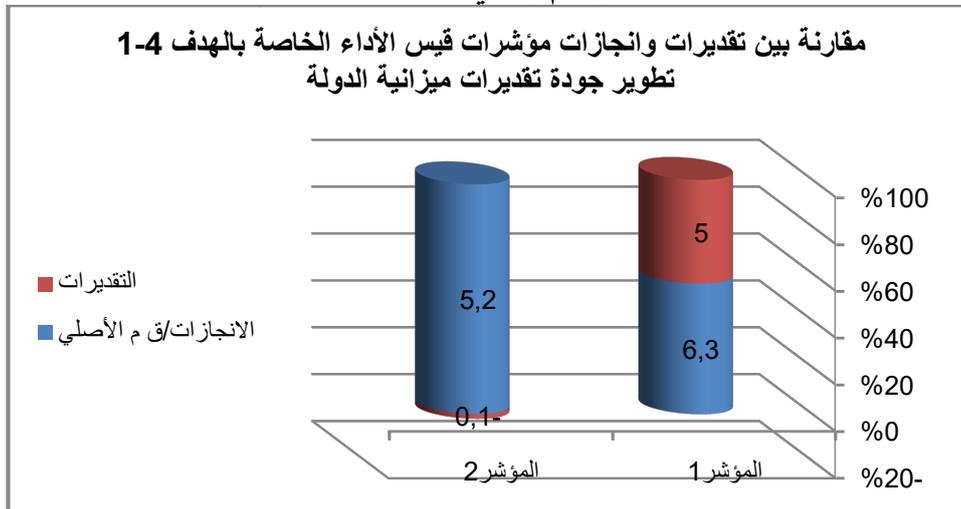
جدول عدد 5

الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات الميزانية
(مقارنة الانجازات بتقديرات قانون المالية التكميلي)

مقارنة بالتقديرات انجازات 2019	مقارنة بين 2019 و 2018		إنجازات 2019		تقديرات 2019		إنجازات 2018		مؤشرات قيس الأداء	مؤشرات قيس الأداء	الهدف 1.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
	م/ب %	م=ج-ب	د/أ %	د=ج أ-	ج	ب	أ	وحدة المؤشر			
-88%	-4.4	500%	0.5	0.6	5	0.1	%	المؤشر 1.1.0.4: نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية			
-3700 % (*)	3.7	-14 %	-0.6	3.6	-0.10	4.2	%	المؤشر 2.1.0.4: نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات			

(*) اعتماد قاعدة احتساب نسبة الانجاز في ظل وجود مؤشر سلبي -0.10 يعطينا ناتج سلبي كنسبة مأوية وهو غير منطقي. وعليه يمكن القول أن نسبة إنجاز المؤشر تجاوزت 100%.

رسم بياني عدد 5



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تم تقدير مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية بقانون المالية الأصلي (البرنامج السنوي للأداء) في حدود 5% في حين بلغ المؤشر المنجز نسبة 6.3% مقارنة بتقديرات الموارد في قانون المالية الأصلي مما يؤدي الى نسبة تطور المؤشر بـ 26%. وتتميز سنة 2019 بتعبئة موارد جبائية تتجاوز تقديرات قانون المالية الأصلي بـ 1821 م د أو 6.7% من التقديرات ويعود ذلك بالأساس للعوامل التالية:

- مجهود استخلاص استثنائي لمصالح الجباية والاستخلاص،
- اعتماد عفو جبائي مكن من تعبئة موارد إضافية بحوالي 400 م د.

وذلك بالرغم من:

- تراجع سعر برميل النفط الخام مقارنة بالتقديرات (64 دولار مقابل 75 دولار مقدرة أوليا)،
- تحقيق نسبة نمو اقتصادي دون التقديرات (1% بالأسعار القارة مقابل 3% مقدرة أوليا).

بالرجوع لتقديرات قانون المالية التكميلي فان نسبة انجاز المؤشر بلغت 100% وذلك بالعلاقة أساسا بتاريخ إعداد قانون المالية التكميلي بحيث تتوفر أكثر معطيات حول الفرضيات الأساسية المعتمدة وخاصة النمو وأسعار النفط.

المؤشر 2.1.0.4: نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

تم تقدير 99.90% كنسبة انجاز بالنسبة لنفقات الاستثمار مقارنة بالتقديرات أي بفارق سلبي قدره -0.10% في حين تم تحقيق نسبة 105.2% مقارنة بقانون المالية الأصلي التكميلي أي بفارق إيجابي قدره 5.2% ونسبة 103.6% مقارنة بقانون المالية التكميلي أي بفارق إيجابي قدره 3.6% لتتجاوز بذلك نسبة تحقيق المؤشر 100%.

ويفسر ذلك باستعادة نسق انجاز المشاريع التنموية خاصة بعد القيام تدريجيا بفض أغلب إشكاليات المشاريع المعطلة بالجهات المرسمة بقوانين مالية سابقة. وقد تجلى ذلك خاصة بالنسبة للقطاعات الحيوية الكبرى على غرار التجهيز والصحة والفلاحة والتربية والداخلية. وهو ما تطلب دعما إضافيا لتمويلها للتعجيل بإتمامها.

الهدف 2.0.4: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

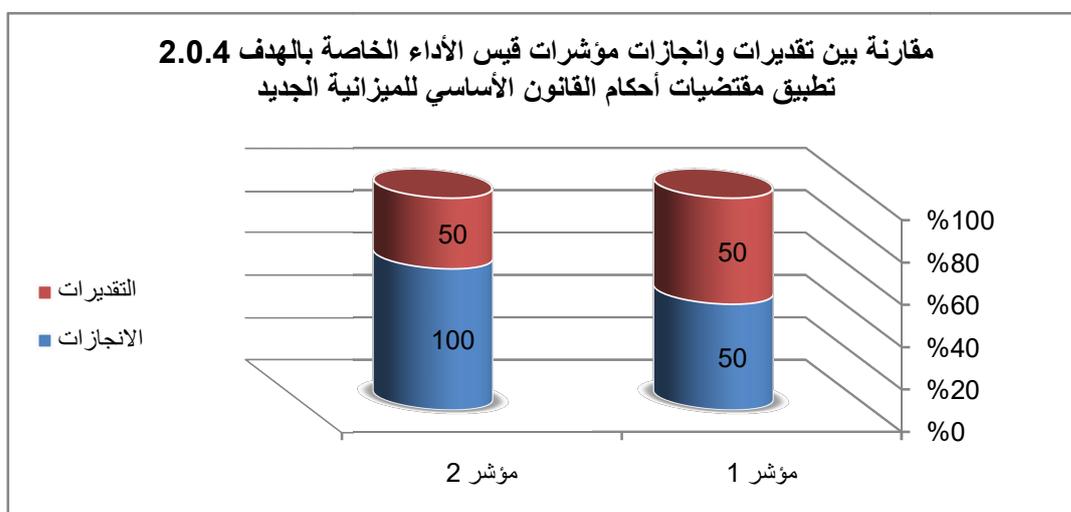
تقديم الهدف: يرمي هذا الهدف إلى متابعة تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد.

جدول عدد 5

الهدف 2.0.4: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

انجازات 2019 مقارنة بالتقديرات	مقارنة بين 2019 و 2018		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف 2.0.4: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد
	م/ج %	م=ج ب						
100	0	0	50	50	50	%	المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها	
100	50	75	100	50	57	%	المؤشر 2.2.0.4: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات	

رسم بياني عدد 5



المؤشر 1.2.0.4 نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها: بالنسبة لسنة 2019، تمت المحافظة على نسبة 50% من الحسابات الخاصة التي توظف مواردها لتغطية نفقات ذات صلة بطبيعتها التي تم تقديرها ضمن قانون المالية. كما تم توقع بلوغ نسبة 80% في سنة 2020 و 100% في سنة 2021.

و ضمنا لنجاعة تدخلات هذه الحسابات، تم تشكيل فريق عمل لتقييمها وتقديم التوصيات اللازمة بهدف التقليل من عددها خاصة منها غير المفعلة واستعدادا لملائمة نفقاتها مع طبيعة تدخلاتها وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 29 من القانون الأساسي للميزانية الجديد.

المؤشر 2.2.0.4 نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

بالنسبة لانجازات سنة 2019، بلغ عدد الأقسام التي تم إعداد التبويب النهائي المتعلق بها سبعة أقسام (07) من جملة 7 أي بنسبة إنجاز تساوي 100% مقابل 50% كنسبة مقدرة. وتهم هذه الأقسام وفقا للفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية نفقات التأجير، نفقات التسيير، نفقات التدخلات، نفقات الاستثمار، نفقات العمليات المالية، نفقات التمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة.

الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

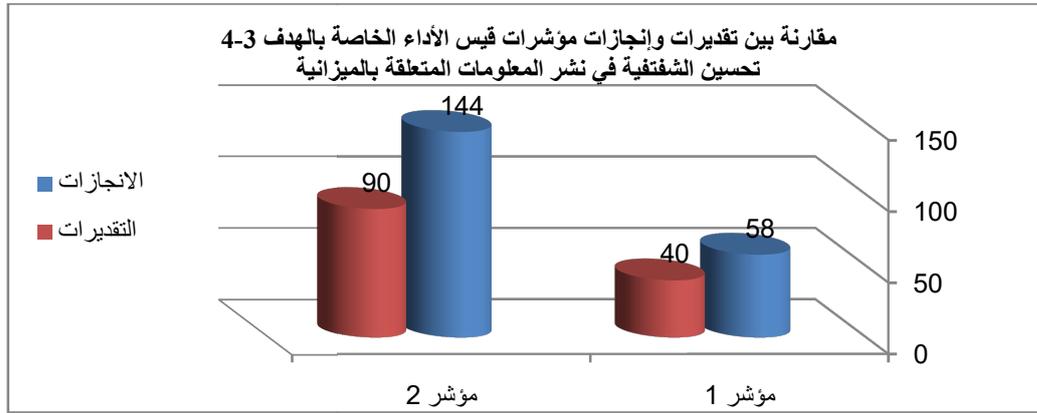
تقديم الهدف: تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر المعطيات والإحصائيات الخاصة بتنفيذ ميزانية الدولة وذلك على مستوى الموارد والنفقات والدين العمومي. ويهدف مزيد تعزيز الشفافية وخاصة بعد صدور المرسوم عدد 41 بتاريخ 26 مارس 2011، وكذلك القانون الأساسي عدد 22 سنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، علاوة على انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية، تسعى كافة الهياكل المتدخلة في برنامج مصالح الميزانية إلى نشر كل المعطيات الإحصائية في آجال مقبولة تمكن المستعملين من الحصول على معلومة ذات جودة عالية وفي آجال معقولة.

جدول عدد 5

الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

مقارنة بالتقديرات إنجازات 2019	مقارنة بين 2019 و 2018		تقديرات 2019		إنجازات 2018		وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
	م/ب %	م=ج-ب	أ/د %	د=ج أ-	ج	ب			
45%	18	0%	0	58	40	58	اليوم	المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	
60%	1.8	-17%	-1	4.8	3	5.8	الشهر	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	

رسم بياني عدد 5 (*)



(*) تم اعتماد اليوم كوحدة قيس بالنسبة للمؤشرين حتى يتسنى تبيانهما في نفس الرسم البياني

المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة

بلغ هذا المؤشر نسبة تطور في حدود 60% حيث بلغ المعدل السنوي لعدد الأيام لنشر النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة 58 يوماً مقابل 40 يوماً مقدرة. وتعود هذه النتائج أساساً إلى أن إعداد النشرة الشهرية لمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة يمر بعدد المراحل ويضم عديد المتدخلين من خارج البرنامج وخارج الإدارة وهو ما يفسر هذه نسبة في الانجاز. ويتم العمل على تقليص هذه المدة من خلال مزيد تطوير أساليب اعداد النشرة.

المؤشر 2.3.0.4 : دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تقوم الإدارة العامة للموارد والتوازنات بإعداد تقرير نصف سنوي للمالية العمومية منذ سنة 2014 بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية خاصة بعد انخراط تونس في مبادرة الحكومة المفتوحة، وكذلك لتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index.

وقد قدر معدل آجال نشر هذا التقرير بـ3 أشهر إلا أنه نظرا لعدم توفر بعض المعطيات الضرورية لإعداد التقرير في الآجال المناسبة الى جانب فترة الحجر الصحي التي مرت بها جميع الإدارات خلال أشهر مارس، أبريل وماي من سنة 2020 بالعلاقة مع إجراءات التوقي من فيروس COVID-19، تم نشر التقرير المذكور بصفة متأخرة وبالتالي بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر 60%، حيث تم نشر تقرير السداسي الأول والسداسي الثاني حول تنفيذ ميزانية الدولة في معدل 4.8 أشهر مقابل 3 أشهر مقدرة.

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

تتمثل أهم التحديات في مزيد العمل على:

- ضبط قواعد التصرف الجديدة بما يتلائم مع مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد مثل تنقيح المناشير المتعلقة بالقروض الخارجية والمؤسسات والمنشات العمومية والجماعات المحلية...
- إعداد نص تقني يشرح أهم مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد من حيث المتدخلين (رؤساء البرامج، الهياكل المعنية بالشؤون الادارية والمالية بالوزارات، المتصرفين في الميزانية، مراقبي المصاريف العمومية، المحاسبين العموميين...)، المسار الميزانياتي الجديد، الآجال، تحديد الصلاحيات لكل متدخل، المخرجات..
- مزيد تدعيم القدرات الفنية لكافة الإطارات التابعة للبرامج وخاصة على مستوى التمكن من تقنيات تقييم الوثائق المتعلقة بالميزانية.

- إعداد جملة من المعطيات ذات العلاقة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في
المالية العمومية

برنامج الدين

العمومي

تم تعيين السيدة كوثر بابية المديرية العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي رئيسة لبرنامج الدين العمومي منذ جانفي 2015.

1. التقديم العام للبرنامج:

1.1 تقديم البرنامج:

تتمثل سياسة البرنامج في المشاركة في إعداد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالدين العمومي من خلال وضع تقديرات موارد الاقتراض وخدمة الدين وقائم الدين العمومي، هذا إلى جانب العمل على الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض بأدنى كلفة وأقل مخاطر بما يضمن ديمومة الميزانية.

ويتمثل الهدف الأساسي والأهم لبرنامج الدين العمومي في السعي لمتابعة المديونية ومزيد التحكم فيها، غير أن هذا الهدف لا يرتبط فقط بعوامل ذات العلاقة المباشرة بالتصرف في الدين العمومي وإنما أيضا بعوامل خارجية ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية وبالسياسة النقدية للبنك المركزي التونسي وبالظرف الاقتصادي المحلي والعالمية.

2.1 إستراتيجية البرنامج:

يظطلع برنامج الدين العمومي بدور أساسي في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك من خلال تعبئة موارد الاقتراض الداخلية والخارجية المنصوص عليها بقانون المالية للسنة لتمويل حاجيات الميزانية وتوفير السيولة للحساب الجاري للخرينة.

وترتكز إستراتيجية برنامج الدين العمومي أساسا على المحاور التالية:

- تنويع مصادر الدين وآلياته وأجال سداه،
 - السعي للضغط على كلفة الدين والمخاطر المتعلقة به،
 - العمل على تطوير السوق المحلية لسندات الخرينة،
 - إحكام التصرف في الحساب الجاري للخرينة،
 - إرساء تصرف نشيط في الدين العمومي.
- وعلى هذا الأساس يتم الحرص في إطار هذا البرنامج على تحقيق إستراتيجيته وذلك بالعمل على:

- المحافظة على مستوى مقبول للدين على المدى المتوسط والطويل،
- متابعة مختلف المخاطر المتعلقة بالدين العمومي،
- تطوير السوق المحلية لسندات الدولة.

تتمحور أهداف برنامج الدين العمومي حول:

- ✓ الهدف عدد 1: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره،
- ✓ الهدف عدد 2: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

3.1. تقديم عام للإنجازات الخاصة بالبرنامج:

❖ فيما يخص التعاون المالي، تم على إمتداد سنة 2019 المشاركة في المفاوضات الخاصة باتفاقيات القروض المبرمة خلال السنة المذكورة ونذكر منها خاصة التالية:

*في إطار التعاون الثنائي:

- ✓ اتفاقيات القروض المبرمة والمخصصة لتمويل المشاريع:
- مع الوكالة الفرنسية للتنمية تم خلال الثلاثية الأولى من سنة 2019 الإتفاق على قرضين بمبلغ 103.3 مليون اورو،
- هذا إلى جانب إبرام قرض آخرمع الصندوق السعودي للتنمية بـ 228 مليون ريال سعودي،
- مع إيطاليا تم إبرام إتفاقيات قروض بمبلغ 75 مليون اورو،
- مع إسبانيا، تم الإتفاق على خط قرض لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة بقيمة 25 مليون أورو،
- مع ألمانيا، وبالتحديد المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار، تم الإتفاق على أربع قروض بقيمة 77.8 مليون أورو في إطار تحسين مردودية شبكات الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه، حماية الشريط الساحلي.

✓ اتفاقيات القروض المبرمة والمخصصة لدعم الميزانية:

- مع حكومة المملكة العربية السعودية تم في جانفي 2019 إبرام قرض لدعم الميزانية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

*إطار التعاون المتعدد الأطراف: تم إبرام ثلاث إتفاقيات قروض منها اثنتين خصصتا لتمويل مشاريع تنموية أبرمت مع كل من الصندوق العربي للإنماء بمبلغ 30 مليون دينار كويتي والبنك الأوروبي للإستثمار بقيمة 6 مليون أورو، وواحدة مع البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 120 مليون أورو مخصصة لدعم الميزانية.

رسكلة الديون: وللتخفيف من عبئ الدين على المالية العمومية والحد من الضغوطات على سيولة الخزينة، تعددت عمليات رسكلة القروض الخارجية في السنوات الأخيرة وتتمثل هذه العمليات في تحويل أقساط القروض الخارجية التي يحل سدادها إلى تمويل مشاريع تنموية بالاتفاق بين الدولة التونسية والمقرض. ففي نهاية ديسمبر من سنة 2016 تمكنت تونس من إبرام اتفاقية رسكلة جزء من الديون التونسية تجاه الطرف الايطالي بمبلغ 25,0 م أورو وقد تم بتاريخ 30 أفريل 2019 إبرام ملحق لهذه الاتفاقية لرسكلة قسط ثان بمبلغ 25,0 م أورو ليصبح المبلغ الجملي للرسكلة 50 م أورو، وخصصت هذه المبالغ لتمويل قطاعات الصحة والتعليم الأساسي والبنية التحتية بالمناطق المحرومة إضافة إلى خلق فرص عمل وتنمية المؤسسات الصغرى عن طريق القروض الصغرى.

كما تم بتاريخ 21 أوت 2019 إبرام إتفاقية تحويل قسط بمبلغ 2.991 م أورو من الديون التونسية تجاه بلجيكا إلى مشاريع تنموية.

ومع ألمانيا تمت المشاركة في اجتماع بتاريخ 01 مارس 2019 لدراسة ملف رسكلة الديون والنظر في مستوى تقدم انجاز المشاريع وامكانية إبرام اتفاقية رسكلة قسط ثالث بمبلغ 15 م أورو.

❖ بخصوص إحكام التصرف في الحساب الجاري للخزينة،

- تم إحداث لجنة "التصرف في سيولة الخزينة" بوزارة المالية بمقتضى مقرر من وزير المالية مؤرخ في 21 مارس 2019، ومن أهم المهام الموكلة لهذه اللجنة:
- متابعة وتحليل التقديرات والانجازات المتعلقة بسيولة الخزينة،
 - النظر في منح تسبقات وقروض الخزينة للمؤسسات والمنشآت العمومية،
 - متابعة حاجيات المؤسسات والمنشآت العمومية بخصوص التعهدات المالية الخاصة بالدعم والمنح المرسمة بقانون المالية ومتابعة وضعية سيولتها وإيداعاتها بالخزينة،
 - إقتراح مجموعة من الإجراءات الكفيلة لتوفير السيولة الضرورية لتغطية حاجيات الحساب الجاري للخزينة.

❖ فيما يتعلق بالضغط على كلفة الدين والمخاطر المتعلقة به،

- تم ضبط الشروط المالية لقروض دعم الميزانية المبرمة سنة 2019 (القروض المذكورة أعلاه في خصوص التعاون المالي)، وضبط نسب الفائدة القصوى لأقساط قروض الوكالة الفرنسية للتنمية التي تم سحبها سنة 2019.
- في إطار السعي إلى التقليل من مخاطر إعادة التمويل ولتخفيف الضغط على الحساب الجاري للخزينة، تم اعتماد سياسة التصرف النشط في الدين العمومي الداخلي عن طريق القيام بعمليات مبادلة لرقاع الخزينة القابلة للتنظير التي حلّ أجلها خلال سنة 2019 وذلك بالتنسيق المسبق مع المختصين في رقاغ الخزينة مع السعي دائما إلى ابداء الرأي عند اختيار خطوط المبادلة بحيث تكون الأطول والتي تلبى رغبة مختصي رقاغ الخزينة.
- وفي نفس الإطار وسعيا للتقليل من مخاطر الصرف يتم دوريا العمل على تقدير تطور نسب صرف العملات الرئيسية للتداين (أورو، دولار، يان ياباني) وتبعا لذلك يتم اختيار عملة القروض المبرمجة في ميزانية الدولة بما يتماشى مع تركيبة الدين الخارجي من العملات وحاجيات ميزان المدفوعات.

❖ فيما يتعلق بالإصدارات على السوق المحلية لسندات الخزينة،

- تمّ خلال سنة 2019 تعبئة مبلغ 1450.6 مليون دينار بالسوق المالية الداخلية بعنوان رقاغ الخزينة ويتوزع هذا المبلغ كالتالي:

▪ 436.2 م د بعنوان رقاغ الخزينة قصيرة المدى،

▪ 1014.4 م د بعنوان رقاغ الخزينة القابلة للتظير.

كما تم إبرام قرض بالعملة الصعبة بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية بمبلغ 356 مليون أورو أي ما يعادل 1189 مليون دينار.

وفي ظل الظرفية التي تميزت بارتفاع حاجيات القطاع البنكي للسيولة وانخفاض طلب المستثمرين على رقاغ الخزينة طويلة المدى، انتهجت الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي خلال سنة 2019 إستراتيجية تمويل ترتكز حول النقاط التالية:

- المحافظة على حضور منتظم على السوق المحلية لسندات الخزينة بالنسبة لجميع الآجال مع الأخذ بعين الاعتبار لتطور ظروف السوق،

- مواصلة إعتماذ سياسة التصرف النشط في الدين العمومي الداخلي، وذلك عبر القيام بعمليات مبادلة لرقاغ الخزينة من أجل تقليص خطر إعادة التمويل وتمليس الجدول الشهري لسداد الدين لسنة 2019 عبر التخفيض في ذروات السداد لبعض الأشهر،

- الأخذ بعين الإعتبار للنسق التصاعدي الذي شهدته نسبة الفائدة بالسوق النقدية وذلك بالسعي إلى اختيار أفضل العروض عن طريق المراوحة بين الكلفة (نسبة الفائدة) ومدة السداد (العمل على الترفيع في مدة السداد وتقادي السنوات التي تشهد مبالغ تسديدات مرتفعة قصد التقليص من مخاطر إعادة التمويل على المدى المتوسط) وحاجيات الخزينة.

وتبعاً لما سبق وبالتنسيق مع المختصين في رقاغ الخزينة، تم خلال فيفري 2019 مبادلة خط رقاغ الخزينة القابلة للتظير %5,5 مارس 2019 بمبلغ 288.9 م د بالخطوط التالية:

- خط رقاغ الخزينة القابلة للتظير %6 فيفري 2022 (مبلغ 74,85 م د)،

- خط رقاغ الخزينة القابلة للتظير %6.9 ماي 2022 (مبلغ 142,74 م د)،

- خط رقاغ الخزينة القابلة للتظير %6.3 ديسمبر 2023 (مبلغ 101,35 م د).

وبهدف تطوير السوق الداخلية لرقاغ الخزينة، فقد تم خاصة في السنتين الأخيرتين العمل على تطبيق كراس شروط المختصين في رقاغ الخزينة المبرم في 08 جوان 2016 بحيث

يتم في كل نهاية سنة مراجعة قائمة المختصين في رقاع الخزينة طبقا لمؤشرات تقييم نشاطهم المضبوطة في كراس الشروط المذكور وذلك تطبيقا لمقتضيات النقطة « G:Evaluation des SVT » من كراس الشروط للمختصين في رقاع الخزينة الممضاة من طرف وزارة المالية والاتحاد البنكي للتجارة والصناعة في 2016، والتي تعتبر كل مختص في رقاع الخزينة لم يتجاوز نشاطه في السوق الأولية نسبة 3% (باعتبار التوزيع بنسبة 60%) ونسبة 5% في السوقين الأولية والثانوية فاقتدا لهذه الصفة. وفي هذا الإطار تم في نهاية سنة 2019 سحب صفة مختص في رقاع الخزينة من البنك التونسي وذلك نظرا لعدم استجابته لشروط التقييم، وبالتالي لن يتمكن من تعاطي النشاط في السوق الأولية بداية من 01 جانفي 2020.

ومن بين المحاور الأخرى التي تم العمل عليها ببرنامج الدين العمومي خلال سنة 2019، السعي لتكريس المزيد من الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالدين مما يمكن من تقييم تركيبة إلتزامات الدولة وحسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا وذلك من خلال إعداد تقرير حول الدين العمومي يرفق بقانون المالية للسنة وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 46 من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وقد تضمن التقرير حول الدين العمومي تحليلا لتطور الدين على الفترة الممتدة من 2016 إلى أوت 2019.

2. نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

1.2. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المستهلكة لبرنامج الدين العمومي بعنوان سنة 2019، 1553 ألف دينارا مقابل 1471 ألف دينار حسب الاعتمادات المفتوحة لنفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت 105.6%.

جدول عدد 3:

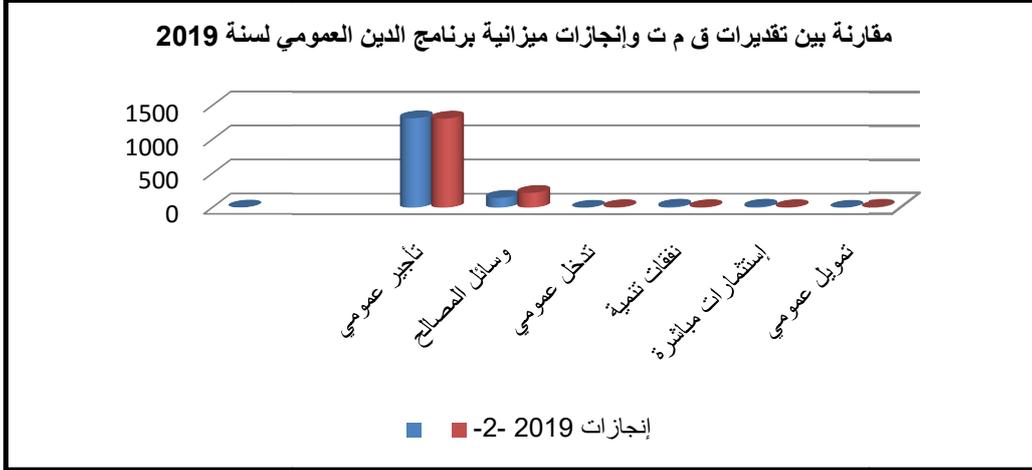
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2019 -2-	تقديرات 2019		بيان النفقات
النسبة (%) (1)/(2)	المبلغ (1) - (2)		ق م ت -1-	ق م أ	
105,6%	81	<u>1 536</u>	<u>1 455</u>	<u>1 455</u>	نفقات التصرف
99,6%	-5	<u>1 305</u>	<u>1 310</u>	<u>1 310</u>	تأجير عمومي
153,1%	77	<u>222</u>	<u>145</u>	<u>145</u>	وسائل المصالح
	9	<u>9</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	تدخل عمومي
106,3%	1	<u>17</u>	<u>16</u>	<u>16</u>	نفقات تنمية
106,3%	1	<u>17</u>	<u>16</u>	<u>16</u>	إستثمارات مباشرة
106,3%	1	<u>17</u>	<u>16</u>	<u>16</u>	على الميزانية
	0	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	على القروض الخارجية
	0	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	تمويل عمومي
	0	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	على الميزانية
	0	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	على القروض الخارجية
	0	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	صناديق الخزينة
105,6%	82	<u>1 553</u>	<u>1 471</u>	<u>1 471</u>	المجموع العام

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات ق م تكميلي وإنجازات ميزانية برنامج الدين العمومي لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)



2.3 تقديم لنتائج الأداء:

الهدف 1.0.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره

يعتبر تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره من أهم أولويات برنامج الدين العمومي الذي يسعى إلى تلبية حاجيات تمويل ميزانية الدولة من خلال المراوحة بين مختلف مصادر التمويل المتوفرة بهدف الموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به في آن واحد. إذ تعد حافضة الدين العمومي عرضة لعديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور حجم الدين وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك أساسا عن طريق:

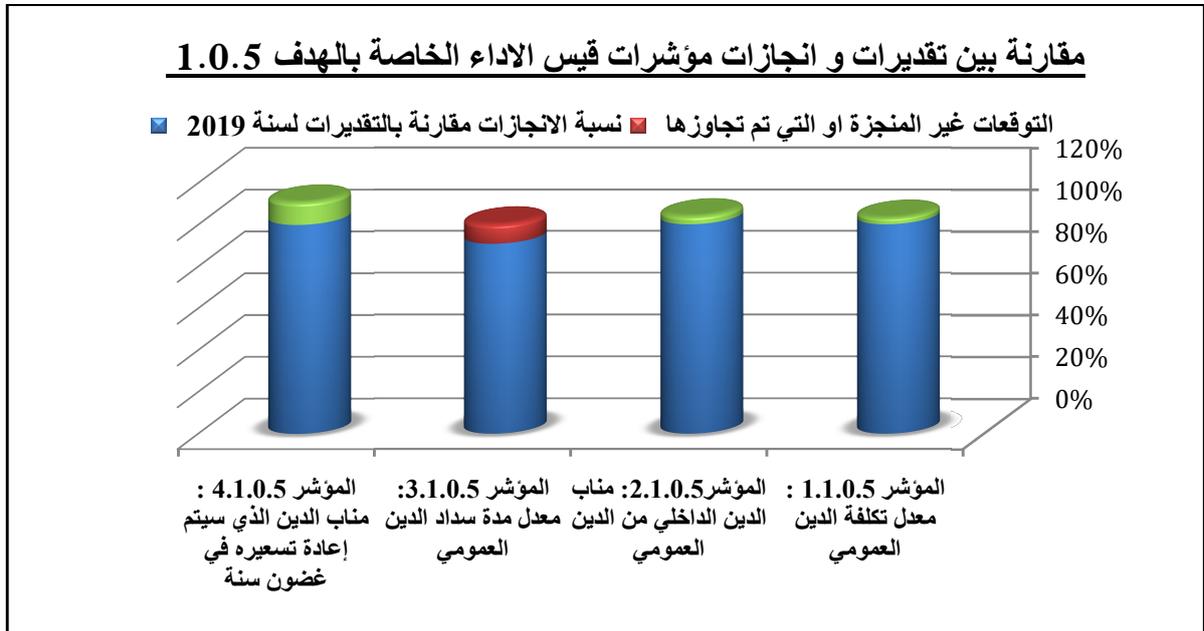
- التحكم في مخاطر الصرف عبر السعي في التخفيض في مناب الدين الخارجي وتنويع عملات التداين الخارجي مع مراعاة مطابقة عملات القروض الجديدة لحاجيات ميزان الدفعات من العملة.
- التخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.
- التحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال الترفيع قدر الإمكان في مدة السداد ومحاولة تقادي الدين قصير المدى.

جدول عدد5:

الهدف الإستراتيجي 1.0.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره

نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و 2019		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف 1.0.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
م/ب %	م=ج-ب %	أ/د %	د=ج-أ %	ج	ب	أ			
-3,00%	-0,12	-5%	-0,22	3,88	4	4,1	%	المؤشر 1.1.0.5 : معدل تكلفة الدين العمومي	
3,86%	1,08	12%	3,08	29,08	28	26	%	المؤشر 2.1.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	
** -9,14%	** -0,64	6%	-0,41	6,36	7≤	6,77	سنة	المؤشر 3.1.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	
** -9,75%	** -3,9	3%	1,1	36,1	40≥	35	%	المؤشر 4.1.0.5 مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة	

رسم بياني عدد5



يجدر الذكر أن مقتضيات منشور رئاسة الحكومة بتاريخ 14 ماي 2020 فيما يتعلق بالهيكلية الموحدة لتقارير القدرة على الأداء لسنة 2019، لا يمكن اعتمادها بالنسبة للمؤشرين 5.1.1.3 و 5.1.1.4 وذلك لخصوصية القيمة المنشودة لهما (ليست قيمة محددة بل قيمة لا تتجاوز حد أقصى أو حد أدنى).

تحليل وتفسير لنتائج القدرة على الأداء :

المؤشر 1.1.0.5 : معدل تكلفة الدين العمومي

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 3.0- % بالنسبة لسنة 2019 أي أن معدل تكلفة الدين المنجزة سنة 2019 كانت أقلّ من كلفة الدين العمومي المتوقعة لنفس السنة ويعود ذلك أساس التحسن أسعار صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ما أدى إلى انخفاض فوائد الدين الخارجي وفوائد الدين الداخلي بالعملة. هذا إلى جانب تدني مستوى نسب الفائدة على الأورو وارتفاع حصة الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة.

المؤشر 2.1.0.5 : مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر 103.8% ، أي أكثر بحوالي أربع نقاط (3.8%) من مناب الدين الداخلي من الدين العمومي المقدر لسنة 2019 ويرجع ذلك أساسا إلى تعبئة مبلغ 2639.5 مليون دينار في شكل إصدارات رقاع الخزينة وقروض داخلية بالعملة مقارنة بـ 2350 مليون دينار مسجلة بقانون المالية التكميلي لسنة 2019. يجدر الذكر أن خلال سنة 2019 تواصل تراجع الإصدارات على رقاع الخزينة حيث بلغت هذه الأخيرة 1450.6 مليون دينار مقارنة بـ 1696.8 مليون دينار مسجلة في 2018. ويعود ذلك لأزمة السيولة التي يواجهها القطاع البنكي منذ سنوات مما أدى إلى اللجوء للدين الداخلي بالعملة عن طريق إصدار قرض بنكي مجمع بالعملة الصعبة مما مكن من تعبئة 356 م أورو أي ما يعادل 1189 مليون دينار.

المؤشر 3.1.0.5 : معدل مدة سداد الدين العمومي

بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر 90.8% أي أقل بـ 9.14% مما كان مقدرا لسنة 2019. وقد بلغ معدل مدة سداد الدين العمومي 6.36 سنة مقارنة بمعدل مدة سداد الدين العمومي المقدر لسنة 2019 والمتمثل في مدة لا تقل عن 7 سنوات، ويرجع هذا بالأساس إلى تراجع مدة سداد الدين الداخلي التي وصلت لأقل من 5 سنوات بسبب ارتكاز طلب

المستثمرين على رقاغ الخزينة القابلة للتظير ذات آجال ست سنوات وأقل، إلى جانب تعدد إصدارات رقاغ الخزينة قصيرة المدى.

إضافة إلى ذلك بلغت مدة سداد الدين الخارجي 6.9 سنوات وتستمر هذه المدة بدورها في تسجيل تراجع متواصل خلال السنوات الأخيرة حيث تقلصت ما بين سنة 2015 و2016 من 8 سنوات إلى 7.5 سنوات، ثم إلى 7.3 سنوات نهاية سنة 2017، ثم إلى 7.1 سنوات نهاية سنة 2018 ويعود ذلك أساسا إلى تراجع معدل مدة سداد القروض الرقاغية حيث تم اللجوء خلال السنوات الأخيرة إلى قروض متوسطة المدى نتيجة لمحدودية السوق المالية العالمية بالأورو ولتراجع الترقيم السيادي للدولة التونسية والذي يحول دون تمكنها من إستقطاب المستثمرين بالأسواق لإقراضها على المدى الطويل.

المؤشر 4.1.0.5 : مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة قصد التقليل من مخاطر نسب الفائدة وقد سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز سنة 2019 هامة ولم تتجاوز المبلغ الأقصى للتقديرات (9.75% -)، إذ بلغ مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة 36.1% من مجموع الدين العمومي أي أقل مما كان مقدرا (أقل أو يساوي 40%).

الهدف 2.0.5 : تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

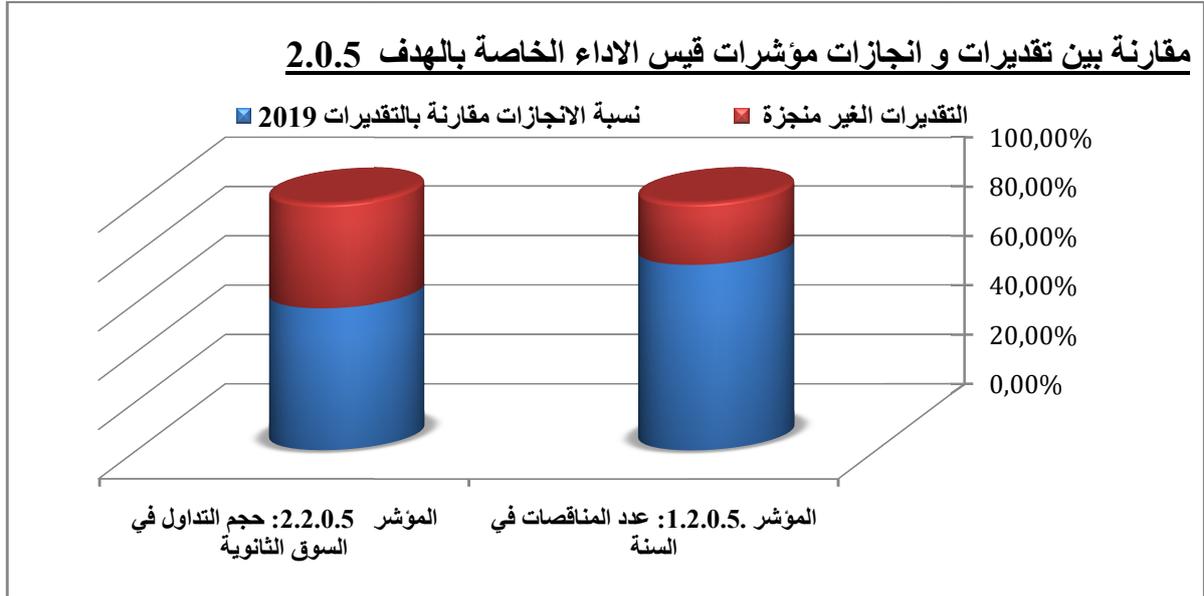
يساهم تطوير السوق المحلية لسندات الدولة في توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتغادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر ذات العلاقة.

جدول عدد5

الهدف الإستراتيجي 2.0.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د = ج-أ	د/أ %	م = ج-ب %	
المؤشر 1.2.0.5: عدد المناقصات في السنة	مناقصة	25	48	36	11	44%	-12	-25%
المؤشر 2.2.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%	18,24	27	15.52	-2.72	-14.9%	-11.48	-42.5%

رسم بياني عدد5:



تحليل وتفسير لنتائج القدرة على الأداء :

المؤشر 1.2.0.5: عدد المناقصات في السنة

لم يتمكن هذا المؤشر من تحقيق 25% من التقديرات لسنة 2019 حيث سجل نسبة إنجاز بـ 75% أي ما يعادل 36 مناقصة، وقد شهد هذا المؤشر تحسّنا ملحوظا مقارنة بسنة 2018 التي لم تسجّل سوى 25 مناقصة، وقد كان يتوقع تحقيق 48 مناقصة خلال سنة 2019 (أي بمعدل 12 مناقصة خاصة برقاع الخزينة القابلة للتظير و36 مناقصة فيما يتعلق برقاع الخزينة قصيرة المدى، أي بنسق 3 مناقصات شهريا)، وخلافا للتوقعات لم يتم إنجاز سوى 25 مناقصة من إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع نظرا لنسب الفائدة المرتفعة أو لقلّة المبالغ المعروضة من طرف المختصين في رقاع الخزينة بحيث ترفع في كلفة الإصدار دون تحقيق هدف سد حاجيات الخزينة قصيرة المدى. وفي محاولة لسد حاجيات الخزينة، تم إصدار رقاع خزينة قابلة للتظير نصف شهرية إضافية في أبريل 2019 والقيام بعملية مبادلة لرقاع الخزينة القابلة للتظير بهدف الحد من الضغوطات على سيولة الخزينة.

المؤشر 2.2.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية

لم يحقق هذا المؤشر إلا 57.5% من التقديرات أي ما يقارب 42.5% من التقديرات غير المنجزة، ورغم تراجع تقديرات سنة 2019 مقارنة بتقديرات السنوات الماضية، تبقى نسبة إنجاز هذا المؤشر بعيدة عن المأمول تحقيقه كحجم تداول في السوق الثانوية لرقاع الخزينة خاصة وأن هذا المؤشر يخضع لتدخّل عدة أطراف ويظل أداء برنامج الدين العمومي نسبيا من خلال تفعيل قوانين وأطر أو تحسينها بما أن السوق الثانوية التونسية تعاني من صغر حجمها وقلّة نشاطها عموما.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

إنّ تنفيذ أهداف برنامج الدين العمومي على أكمل وجه يتطلب التنسيق مع كل المصالح المتدخلة في المالية العمومية حتى يحقق هدفه الرئيسي وهو التحكم في نسبة الدين العمومي وضمان ديمومته. ومن أهم النقائص التي يجب التركيز عليها مستقبلا للتمكن من تطبيق إستراتيجية البرنامج على أمثل وجه:

- العمل على تنفيذ قرار الحكومة الرامي إلى إرساء وكالة تونس للخزينة التي تم إدراجها بالبرنامج الوطني للإصلاحات 2016-2020 بغية تحسين قدرات إدارتها وتعزيزها .
- العمل على إرساء تصرف نشيط في الدين العمومي يهدف إلى التخفيف من عبئ المديونية إضافة إلى الحد من تأثيرات المخاطر المالية المرتبطة بمحفظة الدين الخارجي للخزينة.
- البدء بالعمل بالمنظومة الالكترونية الخاصة بمناقصات رقاغ الخزينة لتأمين سرعتها وشفافيتها(الثلاثية الأولى من سنة 2020).
- العمل على تفعيل مقترحات خبير صندوق النقد الدولي التي تقدّم بها في سنة 2017 حول تحسين التصرف في سيولة الخزينة وذلك من خلال إرساء الحساب الوحيد للخزينة وتفعيل أعمال اللجنة التي تعنى بالتصرف في سيولة الخزينة وإعداد إتفاقية تنظم العمل مع البنك المركزي التونسي بخصوص التصرف في الحساب الوحيد للخزينة.

برنامج القيادة والمساندة

تولى السيد عبد الرحمان الخشتالي كاتب عام وزارة المالية مهمة "رئيس برنامج القيادة والمساندة" منذ 15 أفريل 2017.

1. التقديم العام للبرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، فهو يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الإختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير الوزارة والمتمثلة أساسا في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والقيادة والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراءات والإتصال، حيث يقوم برنامج القيادة والمساندة في إطار التحكم في مسارات النفقات وضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف فيها، بتقديم الدعم اللوجيستي والمادي لبرامج المهمة من خلال توفير المعدات والتجهيزات والموارد المالية وهو ما يؤدي إلى إحكام تنفيذ ومتابعة ميزانية المهمة ويضمن حسن سير العمل الإداري وهو ما يمكن من تطوير أساليب العمل الإداري وضمان الشفافية في الإجراءات وحسن تطبيق القانون وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال إعداد مشروع ميزانية الوزارة يأخذ بعين الاعتبار حاجيات مختلف الهياكل وإنجاز الشراءات العمومية والمشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة إلى جانب توفير الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات التابعة للهياكل المركزية للوزارة.

كما يتكفل البرنامج بتوفير الإنتدابات لمختلف البرامج إلى جانب التصرف في المسار المهني للأعوان من مرحلة الإنتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد مرورا بالتكوين وذلك من خلال ما تؤمنه المدرسة الوطنية للمالية في هذا المجال. وفي هذا الإطار تركز خطة عمل البرنامج على تحسين نسبة التأطير والتحفيز عبر دعم تكوين إطارات وأعوان مختلف البرامج في مختلف المجالات وذلك من خلال اعتماد مخططات منطقية (logigrammes) تهدف إلى توضيح مسارات الانتدابات والترقيات. وتمّ في هذا المجال إعداد لوحة قيادة لمتابعة حاجيات مختلف برامج الوزارة من انتدابات على المدى المتوسط والتي مكنتنا من

تضمنين مختلف المعطيات على سند وحيد قصد تيسير عملية المناقشة وتحيين الانتدابات والاختصاصات المطلوبة وهياكل التعيين على المستويين المركزي والجهوي. كما تمّ استغلال لوحات القيادة لمتابعة حاجيات مختلف هياكل وزارة المالية من انتدابات لإنجاز برنامج الحراك الوظيفي بين الوزارات لفائدة وزارة المالية. كما تمّ في نفس السياق إعداد رزنامة تضبط تواريخ الاجتماعات المبرمجة لمناقشة الميزانية مع مختلف ممثلي البرامج حرصا على احترام الآجال المحددة لتقديم مشروع ميزانية وزارة المالية.

كما يتولى برنامج القيادة والمساندة وظائف قيادية تتمثل في عمليات الإشراف والقيادة والتنسيق والرقابة والتدقيق والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة ومكافحة الفساد وحسن التصرف.

وفي إطار إضفاء مزيد الفاعلية والنجاعة لميدان تدخل المهمة، تمّ إعتبار بعض المنشآت العمومية فاعلين عموميين للمهمة تتولى بالأساس المساهمة في تحقيق إستراتيجيتها وأهدافها المضبوطة من خلال العمل على تدعيم المساهمة في الإندماج المالي وتمويل الإقتصاد على المستوى الوطني والجهوي والإحاطة الإجتماعية وتصميم ودراسة والتصريف في المنظومات الإعلامية لفائدة وزارة المالية والمساهمة في لامادية الإجراءات الجبائية والديوانية حيث تمّ إعداد برنامج عملي لتطوير أنظمة معلوماتية متعلقة بالمشاريع الإستراتيجية الخاصة بالجباية والاستخلاص والتصريف في المالية العمومية والتبادل البيني بين نظم المعلومات الوطنية.

وقد تمّ تحديد مركز الإعلامية لوزارة المالية وديوان مساكن أعوان المالية وشركة شبكة تونس للتجارة والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة كفاعلين عموميين متدخلين في أداء برنامج القيادة والمساندة.

ويضم برنامج القيادة والمساندة الأهداف والمؤشرات التالية:

المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	الهدف 1.0.6 :تحسين التصرف في الموارد البشرية
المؤشر 2.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	
المؤشر 3.1.0.6: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية	
المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض في الاعتمادات	الهدف 2.0.6 : ترشيد حوكمة النفقات العمومية
المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات	
المؤشر 3.2.0.6: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	
المؤشر 4.2.0.6: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) مشاريع البناءات المبرمجة	
المؤشر 1.3.0.6: نسبة مهمّات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلقة بتدقيق القدرة على الأداء.	الهدف 3.0.6: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي
المؤشر 2.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلّة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.	

2. نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

1.2. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة بعنوان سنة 2019، **109763** ألف دينار مقابل **95973** ألف دينار حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت **114.4%**.

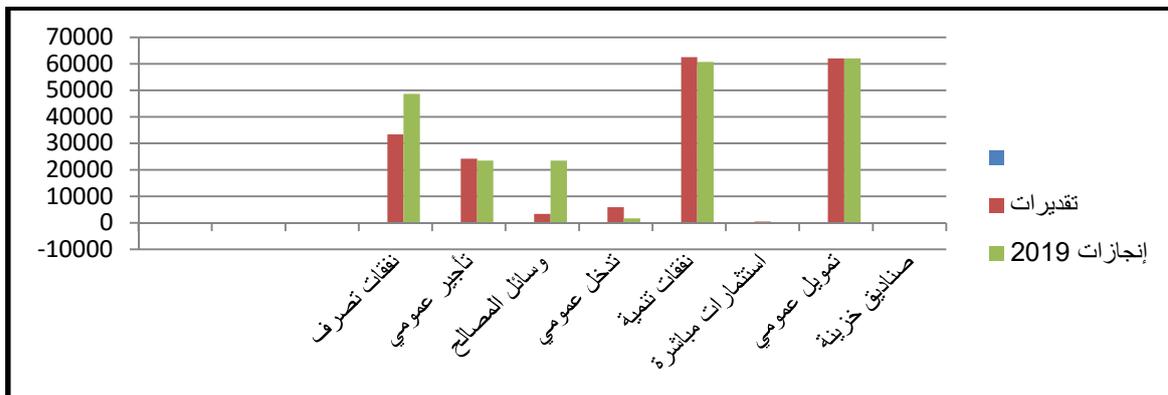
جدول عدد3: ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019

1000 دينار

الإجازات		إنجازات 2019	تقديرات	تقديرات 2019	بيان النفقات
مقارنة بالتقديرات		-2	2019 ق م ت	ق م	
نسبة الإنجاز %	المبلغ		-1		
ق م	(1)-(2)				
146,3%	15 441	48 814	33 373	33 373	نفقات تصرف
97,3%	-658	23 503	24 161	24 161	تأجير عمومي
706,7%	20 244	23 581	3 337	3 337	وسائل المصالح
29,4%	-4 145	1 730	5 875	5 875	تدخل عمومي
97,5%	-1 552	60 948	62 500	62 500	نفقات تنمية
69,4%	-153	347	500	500	استثمارات مباشرة
69,4%	-153	347	500	500	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	على القروض الخارجية
97,7%	-1 399	60 601	62 000	62 000	تمويل عمومي
97,7%	-1 399	60 601	62 000	62 000	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	على القروض الخارجية
1,0%	-99	1	100	100	صناديق خزينة
114,4%	13 790	109 763	95 973	95 973	المجموع العام:

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد3: مقارنة بين تقديرات (ق م تكميلي) وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)



متابعة تنفيذ ميزانية البرنامج

• بالنسبة للعنوان الأول قدرت نسبة تنفيذ بـ146% ويعمل ذلك بما يلي:
بالنسبة للتأجير العمومي: تم انجاز 97.3% من جملة الاعتمادات المرسمة بميزانية سنة 2019 ويعود ذلك لعدم صرف منحة الساعات الإضافية وقد تم تحويل الاعتمادات المتوفرة (بنسبة 2.7%) وتوزيعها لبقية برامج الوزارة وذلك لاستكمال خلاص شهر ديسمبر 2019.

بالنسبة لوسائل المصالح: تم انجاز نسبة 703% من جملة الاعتمادات المرسمة بميزانية سنة 2019 ويعود ذلك إلى فتح اعتمادات تكميلية تقدر بـ20,275 مليون دينار تتعلق بالفقرات التالية (الأكرية، نفقات التصرف الأخرى، تأثيث الإدارة، تعهد وصيانة وسائل النقل، تعويضات مختلفة، شراء اللوازم والمعدات، تسديد متخلدات تجاه اتصالات تونس بمبلغ قدره 19 مليون دينار).

بالنسبة للتدخل العمومي: تم انجاز نسبة 29.4% ويعود ذلك أساسا لعدم صرف منحة وداذية أعوان وزارة المالية والمقدرة بـ5.150.000 وذلك لعدم قيام الودادية بمطلب في الغرض للحصول على منحة الدولة.

• بالنسبة للعنوان الثاني:

- تم انجاز نسبة 32.8% من الاعتمادات المرسمة لسنة 2019 بالنسبة للاستثمارات المباشرة ويعود ذلك لعدم انجاز تهيئة ورشة السيارات بوزارة المالية وادماج مشروع تهيئة المقر الفرعي بوزارة المالية بباب بنات ببرنامج مصالح الميزانية. -تمثل نسبة انجاز التمويل العمومي 97.7% مقارنة بقانون المالية لسنة 2019.

2.2. تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

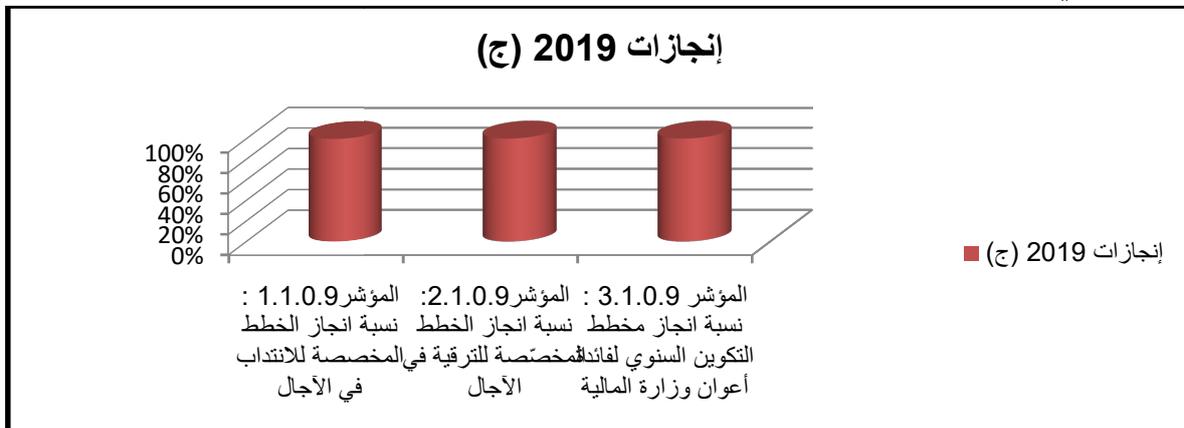
الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية

وفيما يلي جدول يحوصل جملة التقديرات والإنجازات المسجلة خلال سنتي 2018-2019 وذلك بخصوص المؤشرات الثلاث المتعلقة بالهدف: "تحسين التصرف في الموارد البشرية":

جدول عدد5: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي تحسين التصرف في الموارد البشرية لسنة 2019

مقارنة لتقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019 (ج)	تقديرات 2019 (ب)	إنجازات 2018 (أ)	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء	الهدف 1.0.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية
	م = ج - ب	د = ج - أ						
100	0	100	100	100	100	%	المؤشر 1.1.0.6 : نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	
-0.85	-17	3	3	20	0	%	المؤشر 2.1.0.6: نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	
-3%	3,15	25%	93,55	96,7	74,7	%	المؤشر 3.1.0.6 : نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية	

رسم بياني عدد5: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2019 الخاصة بتحسين التصرف في الموارد البشرية



تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2019

المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال (السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

خلال سنة 2019، تمّ تسجيل نسبة إنجاز انتدابات تقدّر بـ 100% مقارنة بالتقديرات التي حدّدت بنفس النسبة، ويعود تبرير هذا السقف العالي للتقديرات إلى أنّ الانتدابات المنجزة خلال سنة 2019 كانت لفائدة خريجي مدارس التكوين تطبيقا لمنشور رئاسة الحكومة تحت عدد 14 المؤرخ في 16 أفريل 2018 والمتعلّق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 الذي نصّ على عدم إقرار أيّ انتدابات جديدة بالنسبة لهذه السنة باستثناء خريجي مدارس التكوين.

وقد حدّد قرار وزير المالية المتعلّق بضبط الخطط المخصّصة للانتداب على أنّ العدد الجملي للخطط المراد تسديدها عن طريق الانتداب بوزارة المالية خلال سنة 2019 يساوي 15 خطة متعلقة بانتداب 15 متقدما للمصالح المالية عن طريق مناظرة خارجية بالاختبارات من خريجي معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر. وبالفعل قد تمّ خلال شهر جوان 2019 فتح المناظرة الخارجية للانتداب الفوج (38) للمعهد المذكور وقد صرّحت الوزارة بالنتائج النهائية بتاريخ 07 سبتمبر 2019 وبذلك تكون وزارة المالية قد انتدبت (15) متقدما للمصالح المالية الذين تمّت برمجتهم في الآجال المضبوطة، وهم بصدد مزاولة تعليمهم بالمعهد منذ بداية سنة 2020.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ انتداب عدد من خريجي مدارس التكوين بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للإدارة ووزارة الوظيفة العمومية والسياسات العمومية وتحديث الإدارة وبقية مدارس التكوين، كما يلي:

- عدد 02 مراقب مالية من الدرجة الثالثة لفائدة هيئة الرقابة العامة للمالية،

- عدد 02 مستشاري المصالح العمومية.

وبالتالي حافظ هذا المؤشر على استقراره المسجل بعنوان سنتي 2018-2019.

المؤشر 2.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال (السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

تمّ تسجيل خلال سنة 2019 نسبة إنجاز متعلّقة بهذا المؤشر تقدّر بـ 3% مقارنة بالتقديرات التي حدّدت بـ 20%، وفي هذا الإطار، تمّ خلال سنة 2019 مواصلة إنجاز الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنتي 2017 و 2018، حيث أثّرت عن الإعلان عن عدد من النتائج النهائية للمناظرات الداخلية للترقية في مختلف الرتب، وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

المناظرة الداخلية للترقية	عدد الخطط المفتوحة	تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية
متفقد مركزي للمصالح المالية بعنوان سنة 2017	115	14 فيفري 2019
متفقد للمصالح المالية بعنوان سنة 2017	88	28 فيفري 2019
ملحق بالتفقد للمصالح المالية بعنوان سنة 2017	33	27 مارس 2019
مراقب للمصالح المالية بعنوان سنة 2017	31	27 فيفري 2019
عون معاينة للمصالح المالية بعنوان سنة 2017	02	27 فيفري 2019
متصرف بعنوان سنتي 2017-2018	32	06 ماي 2019
ملحق إدارة بعنوان سنتي 2017-2018	30	06 ماي 2019
كاتب راقن بعنوان سنتي 2017-2018	03	06 ماي 2019
تقني بعنوان سنة 2018	02	03 أكتوبر 2019
تقني كهرباء وميكانيك السيارات بعنوان سنة 2017	01	03 أكتوبر 2019
تقني أول بعنوان سنة 2017	02	03 أكتوبر 2019
تقني أول اختصاص معذات إعلامية بعنوان سنتي 2017-2018	02	03 أكتوبر 2019
تقني أول اختصاص كهرباء بعنوان سنة 2017	01	03 أكتوبر 2019
تقني أول اختصاص هندسة مدنية بعنوان سنة 2017	01	03 أكتوبر 2019
تقني أول اختصاص هندسة معمارية بعنوان سنة 2017	01	03 أكتوبر 2019

03 أكتوبر 2019	01	تقني أول اختصاص تحليل كيميائي بعنوان سنة 2017
18 ديسمبر 2019	13	محلل مركزي بعنوان سنّي 2017-2018
18 ديسمبر 2019	01	تقني رئيس اختصاص احصاء بعنوان سنة 2018
02 أبريل 2019	33	عدل خزينة مركزي بعنوان سنة 2017
02 أبريل 2019	10	عدل خزينة أول بعنوان سنّي 2017-2018
19 أبريل 2019	05	متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف بعنوان سنة 2017
407		المجموع العام للترقيات المنجزة

كما تمّ خلال سنة 2019 إنجاز الترقيات في الرتب التالية وذلك طبقاً لآجال المحددة:

- من رتبة متفقد للمصالح المالية إلى رتبة متفقد مركزي للمصالح المالية لفائدة خريجي الدفعة السادسة والثلاثين (36) لمعهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر والبالغ عددهم (19) تلميذاً،

- سلك مراقبي المالية الراجعين بالنظر لهيئة الرقابة العامة للمالية:

رتب الترقية	عدد الخطط المفتوحة	تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية
من مراقب مالية درجة 3 إلى مراقب مالية درجة 2	06	14 نوفمبر 2019
من مراقب مالية درجة 2 إلى مراقب مالية درجة 1	01	08 أكتوبر 2019
من مراقب مالية درجة 1 إلى مراقب عام للمالية	13	05 نوفمبر 2019

هذا وتجدر الإشارة وأنّه بالنسبة للمناظرات الداخلية للترقية بالملفات في الرتب التالية، فقد تمّ خلال سنة 2019 الإعلان عن فتح هذه المناظرات طبقاً لبيانات الجدول التالي وذلك بعنوان السنوات 2017 و2018 و2019 وهي لا تزال في طور الإنجاز:

تاريخ فتح المناظرة	عدد الخطط المفتوحة	المناظرة الداخلية للترقية
20 جوان 2019	76	متفقد عام للمصالح المالية بعنوان سنة 2019
30 أبريل 2019	260	متفقد رئيس للمصالح المالية بعنوان سنّي 2017-2018
20 جوان 2019	02	متصرف عام بعنوان سنّي 2017-2018
30 ماي 2019	02	متصرف رئيس بعنوان سنّي 2017-2018
30 ماي 2019	01 01 01	مهندس رئيس بعنوان سنّي 2017-2018 في الاختصاصات التالية: -هندسة معمارية - طاقة وأنظمة حرارية - إعلامية
30 ماي 2019	02	متصرف رئيس في الوثائق والأرشيف
23 أكتوبر 2019	392	متفقد مركزي للمصالح المالية بعنوان سنّي 2018-2019
23 أكتوبر 2019	131	متفقد للمصالح المالية بعنوان سنة 2018
23 أكتوبر 2019	119	ملحق بالمتفقد للمصالح المالية بعنوان سنّي 2018-2019
23 أكتوبر 2019	68	مراقب للمصالح المالية بعنوان سنّي 2018-2019
23 أكتوبر 2019	14	عون معاينة للمصالح المالية بعنوان سنّي 2018-2019
1069		المجموع العام للترقيات في طور الإنجاز

ويعود هذا التأخير الحاصل في انجاز الترقيات في الرتب العليا والمبرمج تنفيذها خلال شهري مارس وأفريل 2020 إلى الاعتبارات التالية:

- ارتفاع عدد المناظرات الداخليّة للترقية المفتوحة سنويا مقارنة بالنقص المسجّل في عدد الأعوان المكلفين بإنجاز الأعمال المتعلقة بهذه المناظرات،
- صعوبة على مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل المعنية بالتصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية خاصة في مرحلة فرز ودراسة ملفات الترشيح،
- طول آجال نشر القرارات المتعلقة بفتح المناظرات الداخلية للترقية،

- صعوبة ضبط رزنامة عمل والالتزام بها من طرف اللجنة المكلفة بدراسة ملفات الترقية للرتب العليا، وخاصة ممثل وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية.

أمّا بخصوص سلك عملة وزارة المالية، فقد تمّ التصريح بالنتائج النهائية لامتحانات المهنية للترقية بعنوان سنتي 2017 و2018 وذلك طبقاً للخطط المبرمجة والمفتوحة في الغرض، كما هو مبين بالجدول التالي:

التاريخ النهائي للإعلان عن النتائج	عدد الخطط المفتوحة	الامتحان المهني لترقية العملة
18 مارس 2019	52	من الصنف 3 إلى الصنف 4
	61	من الصنف 4 إلى الصنف 5
	62	من الصنف 5 إلى الصنف 6
	60	من الصنف 6 إلى الصنف 7
	37	من الصنف 7 إلى الصنف 8
	18	من الصنف 8 إلى الصنف 9
	5	من الصنف 9 إلى الصنف 10
	295	المجموع

كما تمّ خلال سنة 2019 التصريح بالنتائج النهائية للترقية بالاختيار إلى رتبة عامل صنف 2 وصنف 3 وذلك بعنوان سنة 2017 وفقاً لبيانات الجدول التالي:

التاريخ النهائي للإعلان عن النتائج النهائية	عدد الخطط المفتوحة	الترقية بالاختيار
10 أبريل 2019	317	الترقية بالاختيار إلى رتبة عامل صنف 2
	22	الترقية بالاختيار إلى رتبة عامل صنف 3

المؤشر 3.1.0.6: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

بمناسبة إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء بعنوان سنة 2019، تمّ تحديد النسبة التقديرية لإنجاز مخطط التكوين السنوي لسنة 2019 في حدود 96.7 %، وفي المقابل تمّ تسجيل نسبة إنجاز فعلي لمخطط التكوين السنوي في حدود 93.55 %.

وتمّ تسجيل نسبة تطور على مستوى الانجاز الفعلي وهو ما تؤكّده النسبة المسجلة على مستوى تطور المؤشر والمقدرة بحوالي 25 %، حيث انتقل من 74.7% بعنوان سنة 2018 إلى حوالي 94 % بعنوان سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى:

- ضبط تقديرات حاجيات التكوين بأكثر دقة وواقعية بمناسبة إعداد مخطّط التكوين السنوي لسنة 2019،

- تنظيم العديد من الدورات التكوينية داخل ولايات الجمهورية قصد مزيد تشريك الإطارات والأعوان التابعين للمصالح الجهوية لوزارة المالية وتوفير فضاءات تكوين جهوية لاحتضان الأنشطة التكوينية المنظمة من قبل المدرسة وذلك بإبرام اتفاقيات شراكة مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر لاحتضان الملتقيات التكوينية على مستوى جهوي.

- تدعيم الموارد البشرية بانتدابات جديدة مكنّ مصالح المدرسة من الاستجابة لجميع حاجيات الهياكل التابعة لوزارة المالية.

- الشروع في تنفيذ مخطط التكوين (2018-2020) الخاص بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية الذي يحتوي على تصميم 25 حقيبة تكوين وتتضمن كلّ حقيبة، تصميم سند بيداغوجي وتنشيط 04 دورات تكوينية بعنوان كلّ محور، وهو ما ساهم في الترفيع في عدد الأنشطة المنجزة.

الهدف 2.0.6: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية:

تقديم الهدف: يندرج هدف "تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية" ضمن سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة ويأخذ بعين الاعتبار مجموعة المعطيات الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكل الإداري.

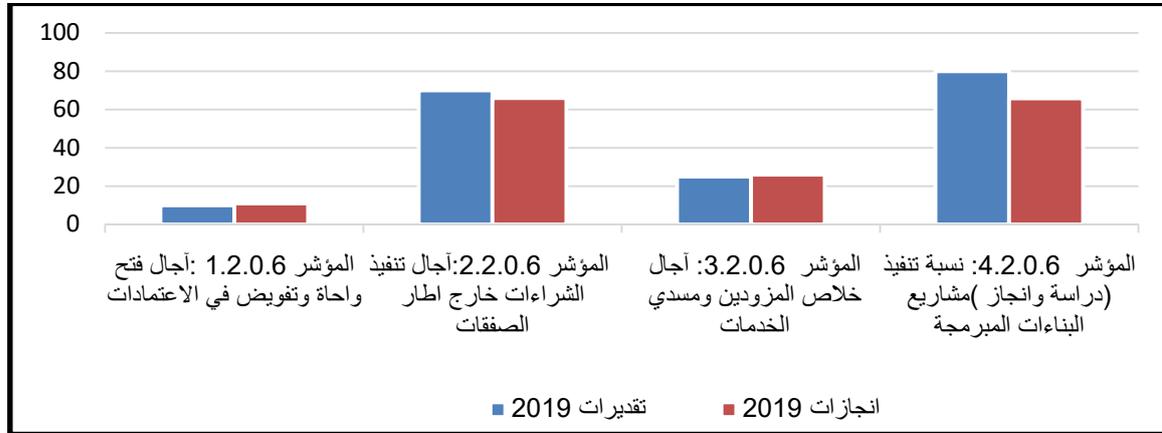
تم تحديد المؤشرات التالية لمتابعة تحقيق الهدف "تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية":

- 1- آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات
 - 2- آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات
 - 3- نسبة تنفيذ طلبات التزود للهيكل المركزي
 - 4- نسبة تنفيذ (دراسة وانجاز) مشاريع البناءات المبرمجة
- جدول عدد 5: متابعة تنفيذ مؤشرات قياس الأداء لسنة 2019 المتعلقة بتحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية**

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018 (أ)	تقديرات 2019 (ب)	إنجازات 2019 (ج)	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019 مقارنة لتقديرات 2019	
					د=ج-أ	% د/أ	م=ج-ب	% م/ب
المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات	يوم	12	10	11	-1	-8.3%	1	10%
المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية	يوم	69	70	66	-3	-4.3%	-4	-5.7%
المؤشر 3.2.0.6: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	يوم	29	25	26	1	3.4%	1	4%
المؤشر 4.2.0.6: نسبة تنفيذ (دراسة وانجاز) مشاريع البناءات المبرمجة	%	65.6	80	65.8	0.2	0.3%	-14.2	-17.7%

الهدف الإستراتيجي 2.0.6: ترشيد حوكمة النفقات العمومية

رسم بياني عدد5: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف الإستراتيجي بتحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات

سجل المؤشر في سنة 2019 تحسنا بيوم مقارنة بالآجال الإدارية المسجلة في سنة 2018 ويعود ذلك إلى تقلص آجال فتح الاعتمادات المرتبط بالهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

فيما حافظ المؤشرين الفرعين المتعلقين بآجال دراسة طلب فتح الاعتمادات وآجال إحالة وتفويض الاعتمادات على مستوى الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات على حدهما الأقصى المسجلين في السنوات السابقة.

لم يحقق المؤشر القيمة المبرمجة لسنة 2019 حيث سجل المؤشر قيمة 11 يوم مقارنة بـ 10 أيام بقانون لسنة 2019 ويعود ذلك إلى ارتفاع آجال فتح الاعتمادات من قبل الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ المشتريات خارج إطار الصفقات العمومية

سجل المؤشر في سنة 2019 تحسنا 3 أيام مقارنة بالآجال الإدارية المسجلة في سنة 2018 ويعود ذلك إلى حرص مصلحة برمجة المشتريات إلى إعداد كراس الشروط في الآجال المحددة إلى جانب حرص لجان التقييم الفني والمالي على القيام بالمهام المنوطة إليها في أقرب الآجال.

حقق المؤشر القيمة المبرمجة لسنة 2019 حيث سجل تقليصا بـ 4 أيام مقارنة بقانون المالية لسنة 2019 ويعود ذلك إلى حرص لجان تقييم العروض باستكمال العمل في أحسن الآجال.

المؤشر 3.2.0.6: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

سجل المؤشر في سنة 2019 تراجع بيوم واحد مقارنة بالآجال الإدارية المسجلة في سنة 2018 ويعود ذلك إلى المدة المستغرقة من قبل المنتفعين للمصادقة على الخدمات المنجزة.

حقق المؤشر القيمة المبرمجة لسنة 2019 حيث سجل المؤشر قيمة 26 يوم مقارنة بـ 25 يوم بقانون لسنة 2019.

المؤشر 4.2.0.6 : نسبة تنفيذ (دراسة وإنجاز) المشاريع المتعلقة بالبناءات المبرمجة

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2019 بنسبة 80 % بينما بلغ المؤشر نسبة إنجاز 65.8 % فقط، وترجع أسباب عدم بلوغ المؤشر إلى الأهداف المرسومة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية التي تشرف على إنجاز دراستها وأشغالها بصفة مباشرة المصالح الجهوية للتجهيز والتي تبلغ حوالي نسبة 70 % من القيمة الجمالية للمشاريع، هي التي تشهد تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال عكس المشاريع ذات الصبغة الوزارية التي تشرف على إنجازها الإدارة العامة للبنائات بوزارة المالية والتي تتجزأ بنسبة 100 %.

تعود أسباب هذا التراجع إلى:

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين وبالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية.

- التأخير في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...)

- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض والإنطلاق في الأشغال

- عدم جاهزية بعض المقاولين لإنجاز المشاريع في الآجال المحددة نظرا للظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

علما وأن الإدارة العامة للبنىات هي التي تتابع المشاريع ذات الصبغة الوزارية بصفة مباشرة بينما يقتصر دورها بالنسبة للمشاريع ذات الصبغة الجهوية في الناحية الفنية على المصادقة على مختلف مراحل الدراسات حسب الخصائص الفنية للبنىات التابعة لوزارة المالية ومراقبة الأشغال وهي تسعى دائما إلى التسريع في الإنجاز وذلك بمراسلة الولاية بصفة دورية لعقد اجتماعات للنظر في الأسباب التي حالت دون التقدم العادي للأشغال والتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز ولتسريع وعلى سبيل المثال طلب إعداد روزنامة في مواعيد الاجتماعات الخاصة بدراسة وإنجاز المشاريع من المصالح الجهوية للتجهيز مع الملاحظة أن نسبة التجاوب في هذا الإطار متفاوتة.

الهدف 3.0.6: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

تقديم الهدف: تقوم هيئة الرقابة العامة للمالية بمراقبة تصرف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهياكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحليّة. وتتولى الهيئة سنويًا، إنجاز أكثر من 60 مهمة مراقبة وتدقيق حسابات، ويمكن تبويب مهمات الرقابة حسب طبيعة المصالح والهياكل على النحو التالي:

- مهمات تخص مصالح وزارة المالية، أو هياكل تعمل تحت إشرافها،
- مهمات تفقد وبحث تخص منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية،
- مهمات تفقد وتقييم وبحث تخص عدة إدارات وهياكل أخرى،
- مهمات تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية.

وتقضي مهمات الرقابة والتقييم إلى إعداد تقارير تتضمن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهياكل المعنية لتداركها مستقبلا، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العمومية والإستعمال الأمثل للموارد المالية المخصصة لها.

وتنجز مهمات المراقبة طبقا للبرنامج السنوي الذي تعده الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك بعد المصادقة عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية، ويمكن للوزير المكلف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بمهمات مراقبة غير مدرجة بالبرنامج السنوي. وتحرص الهيئة على إنجاز مهماتها طبقا للمعايير الدولية للمراجعة والتدقيق.

وسعيا لملاءمة هدفها مع مقتضيات التوجيهات الإستراتيجية لوزارة المالية، تولت الهيئة اعتماد **هدف جديد** والتخلي على مؤشري قياس الأداء (نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة ونسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي)، وإعتماد مؤشر قياس أداء جديد يتمثل فينسبة مهمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال وبتدقيق الأداء، علما أنه قد تمت المحافظة على المؤشر المتعلق بنسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجبيية في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض، نظرا لخصوصية هذا المؤشر الذي يبرز مدى إحترام الهيئة للتعهدات الدولية.

ويتمثل الهدف الجديد لهيئة الرقابة العامة للمالية في تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

وتتمثل أسباب إعتاد الهدف المذكور ومؤشرات قياس الأداء فيما يلي:

■ تفعيل إتفاقية التعاون والشراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية، وكذلك إتفاقية التعاون الدولي الموقعة مع الديوان الأوروبي لمكافحة الفساد OLAF بخصوص تبادل المعلومات والمعطيات وتطوير الكفاءات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مقاومة الفساد.

■ تطبيق مقتضيات الفصل 96 من مشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية الذي ينص على تكليف هيكل الرقابة الإدارية والمالية بالقيام بعمليات فحص وتقييم وثائق القدرة على الأداء.

■ إحترام مقتضيات إتفاقية برنامج دعم الإنطلاقة الخامس (Programme d'Appui à la Relance V) الممول مع الإتحاد الأوروبي والذي ينص على تعهد الدولة التونسية بالقيام بمهام تدقيق القدرة على الأداء لبعض البرامج على مستوى الوزارات.

- مؤشرات قياس الأداء:

تتمثل مؤشرات قياس الأداء فيما يلي:

1.3.0.6 نسبة مهمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء.

2.3.0.6 نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.

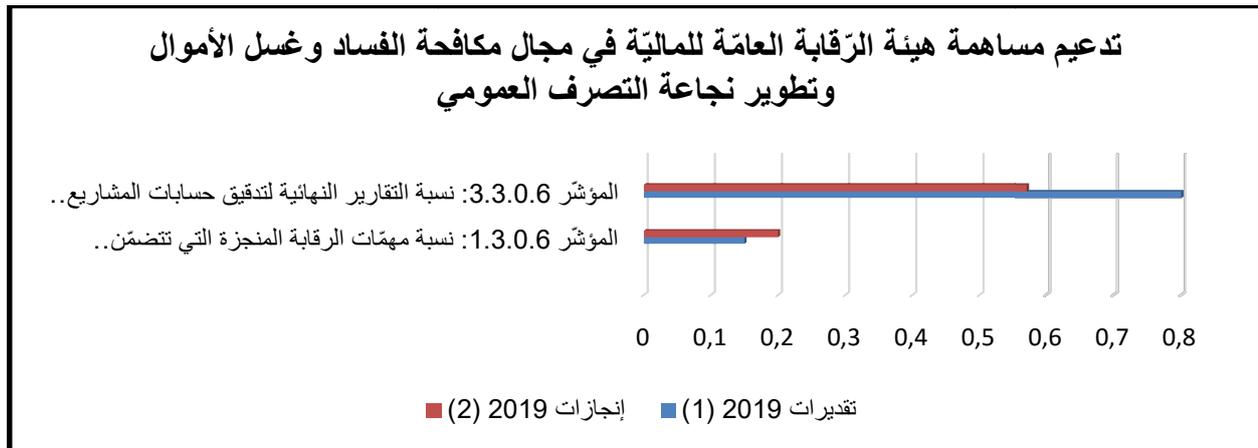
جدول عدد 5:

الهدف الإستراتيجي 3.0.6: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي

إنجازات 2019 مقارنة لتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019 (ج)	تقديرات 2019 (ب)	إنجازات 2018 (أ)	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
م = ج - ب %	ب = م - ج %	أ = د - ج %	د = ج - أ %					
33%	5%	-	20%	20%	15%	--	نسبة مائوية	المؤشر 1.0.3.6: نسبة مهمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء
-29%	-23%	6,22%	3,34%	57%	80%	53,66%	نسبة مائوية	المؤشر 2.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف لسنة 2019



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

الهدف 3.0.6: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

المؤشر 1.3.0.6: نسبة مهمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر الأول بعنوان سنة 2019، نسبة 20 % مقابل تقديرات ب 15 % أي بنسبة إنجاز تقدر ب 33%.

ويعود أسباب الفارق الإيجابي بين الإنجازات والتقديرات إلى أسباب عديدة، من أبرزها تفعيل إتفاقية التعاون والشراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية، حيث تولت الهيئة إعتاماد منهجية التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسسات المعنية بالرقابة التي يمكن أن تتضمن شبهات فساد و أو غسل أموال، وإستغلال المعطيات المتوفرة لديها حول ملفات شبهات الفساد. وبالتالي تركّزت أعمال الرقابة المبرمجة والمنجزة على إعطاء الأولوية للمهمات المذكورة.

المؤشر 2.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر الثاني بعنوان سنة 2019 نسبة 57% مقابل تقديرات ب 80 % أي بنسبة إنجاز تقدر ب 71%.

ويبلغ عدد المشاريع التي لم تتمكّن الهيئة من إرسال التقارير النهائية للتدقيق المتعلقة بها في الآجال التعاقدية 15 مشروعا من بينها 5 مشاريع لم يتم الحصول على القوائم المالية

الخاصة بها لدى وحدات التصرف إلا بعد نهاية أجل تقديم تقارير التدقيق المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.

وتعزى الفوارق المسجلة بين الإنجازات والتّقدّيرات إلى عدّة عوامل، من أبرزها:

- إعداد وإرسال القوائم المالية من طرف الوحدات المشرفة على التصرف في المشاريع إلى الهيئة بصفة متأخرة، وأحيانا تقديم تقارير التدقيق كما تمّ بيانه أعلاه بعد إنقضاء الآجال. كما تمّ في بعض الحالات الأخرى تدقيق حسابات المشاريع إلى غاية ختمها، حيث شملت أعمال التدقيق سنتي 2018 و 2019.
- وجود صعوبات أثناء أعمال التدقيق الميداني، خاصة بالنسبة للمشاريع الجهوية، ناتجة خاصة عن عدم تجميع الوثائق والبيانات المحاسبية على مستوى الوحدة المركزية المكلفة بمتابعة إنجاز المشروع وإعداد القوائم المالية الخاصة به.
- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج التدقيق من طرف بعض المتصرفين على المشاريع المذكورة.
- تولّي الهيئة في بعض الحالات تدقيق حسابات مشاريع لسنتين أو أكثر بعنوان نفس المهمة نتيجة عدم إرسال الوحدات المشرفة على التصرف في المشاريع للقوائم المالية منذ السنة الأولى لإنطلاق المشروع.

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية

أ. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

تتمثل في النقاط التالية:

- التأخير الحاصل على مستوى رئاسة الحكومة لنشر قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
- التأخير الحاصل لنشر القوائم الاسمية للناجحين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية فيما يتعلق بالترقيات للرتب العليا.

- نقص على مستوى التنسيق والسرعة في تبادل المعلومات بين مختلف المصالح المعنية بالتصرف في الموارد البشرية في مرحلة فرز ودراسة ملفات الترشيح
- نقص في عدد الأعوان والتجهيزات والمعدات اللوجستية على مستوى الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية.
- نقص في قاعات التدريس ذلك أنّ طاقة استيعاب المدرسة لا تساعد على تنفيذ البرامج بنسبة أكبر،
- نقص في التنسيق بين المصالح المكلفة ببرمجة التكوين الخصوصي (الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص) والمصالح الخارجية التابعة لها،
- تنظيم العديد من الأنشطة التكوينية على مستوى جهوي دون التنسيق مع إدارة المدرسة ودون مدها بالإحصائيات المتعلقة بالإنجاز وهو ما يؤثر سلباً على قيمة المؤشر.
- عدم موافاة المدرسة بالمعطيات المتعلقة بالأنشطة التكوينية المنجزة من قبل الإدارة العامة للديوانة لفائدة الإطارات والأعوان الراجعين لها بالنظر.

ب. التدابير والأنشطة المتعين القيام بها لتدارك النقائص:

- العمل على استكمال صياغة دليل الإجراءات في كافة المجالات المتعلقة بالتصرف في الموارد البشرية عملاً على توحيدها والتمكن منها من قبل كافة المتدخلين.
- برمجة تنظيم دورات تكوينية لفائدة المترشحين للترقية فيما يتعلق بإعداد ملفات الترشيح،
- برمجة تكوين دورات تكوينية لفائدة الأعوان المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالمناظرات الداخلية للترقية لتطوير كفاءاتهم وقدراتهم،
- العمل على مزيد التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة قصد الاختصار في آجال نشر قرارات فتح والإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الداخلية للترقية.
- تطعيم الفريق العامل بكفاءات يوكل إليها مهمة مساعدة اللجان المحدثة بالمدرسة على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الاقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الاختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكونون في عرض

الدروس وقد تمّ في هذا الإطار تنقيح القرار المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة العلمية بالمدرسة الوطنية للمالية بتاريخ 06 فيفري 2017.

- وضع خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها:

- على مستوى البرمجة باعتبار الأهداف التي ينبغي أن يتم الاتفاق بشأنها وتحديدها بكل دقة وبصفة مسبقة وخاصّة عند إعداد مخطّط التكوين وحثهم على برمجة الدورات التكوينية التي تعكس الحاجيات الفعلية للتكوين دون سواها،
- على مستوى التنفيذ،
- على مستوى المتابعة والتقييم

وتمكّن هذه الخطة المشتركة من تحديد المعوقات وبالتالي الخروج بمقترحات وتوصيات لتلافي الإشكاليات مستقبلاً.

. البحث عن فضاءات تكوين خارجية لاحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة على مستوى جهوي لتغطية حاجيات التكوين للمصالح الجهوية لوزارة التكوين وذلك قصد تجاوز محدودية فضاءات التكوين بالمدرسة، وفي هذا الإطار تمّ إبرام اتفاقيات مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف ولايات الجمهورية لاحتضان الملتقيات التكوينية على مستوى جهوي.

. دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الانتفاع بالتكوين بأقلّ كلفة ممكنة.

. وقد انطلقت المدرسة في برمجة دورات تكوينية لفائدة إطارات جهوية في مجال هندسة التكوين وبيداغوجيا التكوين بالتنسيق مع المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين.

.إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطلبات التصرف الحديث وتطوير

منظومة التكوين.

. الشروع في إرساء منظومة التكوين على الخطّ.

الهدف 2.0.6: ترشيد حوكمة النفقات العمومية

المؤشر 1.2.0.6 آجال فتح وتفويض وإحالة الاعتمادات

- التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة على ضبط آجال مضبوطة لفتح الاعتمادات
- السعي إلى تطوير أساليب العمل واعتماد البريد الإلكتروني ووسائل التكنولوجيا للتسريع في دراسة المطالب الواردة حول إحالة أو تفويض الاعتمادات.
- الحرص على تطبيق القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2021

المؤشر 2.2.0.6 آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية

- في إطار تطوير المؤشر تم إدراج الآجال المتعلقة ببقية مراحل مسار الشراءات في دليل إجراءات أعد في الغرض حتى يتسنى تحقيق القدرة على الأداء في مجال هذا النوع من الشراءات.
- وقد سعت مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية وللتجهيزات والمعدات إلى تحديد مختلف المتدخلين وضبط المخاطر المتعلقة بالتأخير في بعض المراحل وإصدار توصيات لتفادي وقوعها بداية من إعداد دليل إجراءات خاص بالشراءات خارج إطار الصفقات العمومية وصولاً إلى بطاقة تحديد ووصف المهام.

المؤشر 3.2.0.6 آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

- التقليل في آجال المصادقة من طرف المنتفعين على الخدمات المنجزة
- اعتماد نظام معلوماتي يمكن المزودين من متابعة خلاص فواتيرهم

المؤشر 4.2.0.6 نسبة تنفيذ (دراسة وانجاز) مشاريع البناءات المبرمجة

- ضبط روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وانجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية.
- ضبط آلية جديدة لمتابعة المشاريع الوزارية من قبل مصالح الإدارة العامة للبناءات

-إعداد برنامج الاجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة واجتماعات الحظيرة الخاصة بالشغال
-إعداد مراسلات تذكير وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة الى مختلف الولاية وذلك بصفة دورية.

الهدف 3.0.6: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

ستعمل الهيئة على إتمام مهمّات المراقبة والتدقيق التي تمّ الشروع في إنجازها سنة 2019 والضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصة بها.

كما ستحرص على تدارك النقائص المسجلة بعنوان سنة 2019 وخاصة تلك المتعلقة بالتأخير في إرسال تقارير تدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية في الآجال التعاقدية وذلك عن طريق:

- مواصلة إرسال في شهر جانفي من كل سنة مكاتيب رسمية إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لإستحثائها على إعداد وتوجيه القوائم المالية للسنة السابقة في أجل محدد، وإرسال تذكير في الغرض عند الإقتضاء.

- تكليف قدر الإمكان نفس الفريق (أو عضو من هذا الفريق) الذي تولى تدقيق حسابات المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمة التدقيق بعنوان السنة الموالية وذلك ضمانا للإستمرارية والنجاعة والتحكم في الآجال.

ومن ناحية أخرى، تتمثل أبرز الإصلاحات على المدى المتوسط والطويل المصادق عليها أو التي هي تحت الدرس فيما يلي:

- نشر تقرير النشاط السنوي أو مقتطفات منه للعموم،
- مراجعة الأمر المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة الرقابة العامة للمالية بهدف مزيد دعم إستقلاليتها وتثمين نتائج أعمالها.

- مواصلة تنفيذ إتفاقية التعاون والشراكة المبرمة في 22 ديسمبر 2017 بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.
- مواصلة تنفيذ برنامج التّعاون مع الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، بخصوص تكوين المراقبين في مجال الرقابة والتدقيق وخاصة تدقيق الأداء والتصرّف في المخاطر.
- تفعيل إتفاقية التعاون الدولي المبرمة مع الديوان الأوروبي لمكافحة الفساد OLAF بخصوص تبادل المعلومات والمعطيات وتطوير الكفاءات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مقاومة الفساد.
- مواصلة تنفيذ برنامج التّعاون بين الهيئة والبنك الدوليّ بخصوص تحيين أدلة الرقابة والتدقيق.